أفق جديد
أسبوعية سياسية شاملة
الاثنين
11 مايو 2026م
24 ذو القعدة 1447هـ
العدد 79

# سماء الخوف

عادت المسيرات لتفرض حضورها الثقيل فوق سماء مدينة الخرطوم، ناشرةً الرعب بين السكان الذين ظنوا أن العاصمة بدأت تستعيد أنفاسها بعد شهور طويلة من القتال والخراب.

عودة الهجمات بالطائرات المسيّرة بالتأكيد تعني اتساع دائرة التهديد الأمني، و تكشف كذلك عن هشاشة واقع الاستقرار الذي جرى الترويج له، فيما لا تزال فيه البنية الخدمية والإنسانية تعاني من الانهيار.

# جولات ماكوكية وحرب عبثية

في وقتٍ يغرق فيه السودان في حرب مدمرة وانهيار إقتصادي وإنساني غير مسبوق، تبدو السلطة الحاكمة وكأنها إختارت إدارة الأزمة عبر المطارات وصالات الاستقبال الرسمية أكثر من إدارتها داخل البلاد نفسها. فمنذ مايو 2025 وحتى مايو 2026، تحولت تحركات كبار المسؤولين السودانيين إلى ما يشبه الدبلوماسية المتنقلة، حيث تجاوز مجموع الرحلات الخارجية للمسؤولين الأربعة الأبرز في السلطة ـ عبد الفتاح البرهان ومالك عقار وكامل إدريس ومحيي الدين سالم ـ أكثر من ثلاثين رحلة خارجية خلال عام واحد فقط.

هذا الرقم وحده كافٍ لإثارة الأسئلة، ليس حول تكلفة هذه الجولات في بلدٍ يواجه مجاعة وانهيار خدمات ونزوح ملايين المواطنين، بل حول جدواها السياسية الفعلية والعائد الحقيقي منها على السودان والسودانيين.

البرهان قاد النصيب الأكبر من هذه التحركات. ما يقارب خمس عشرة رحلة خارجية قادته إلى القاهرة والرياض وأنقرة والدوحة وأسمرا وجوبا وعواصم أخرى، في مسعى واضح لتثبيت شرعيته السياسية، وحشد الدعم العسكري والدبلوماسي، وكسر العزلة التي فرضتها الحرب وتعقيدات المشهد السوداني. تحركات البرهان لم تكن مجرد زيارات بروتوكولية، بل محاولة لإعادة تقديم نفسه باعتباره ممثل الدولة السودانية والقادر على الإمساك بمستقبل البلاد.

في المقابل، تحرك مالك عقار في المسار الإفريقي والإقليمي، متنقلاً بين جيبوتي وإثيوبيا وكمبالا وعدد من المنصات السياسية المرتبطة بملف الوساطات الإفريقية. وكان واضحاً أن عقار يحاول تسويق خطاب "الحل السياسي" وإعادة إحياء دور الإتحاد الإفريقي والمنظمات الإقليمية في إدارة الأزمة السودانية، لكن دون أن ينجح ذلك في إحداث إختراق حقيقي على الأرض.

أما رئيس الوزراء كامل إدريس، فقد بدا الأكثر نشاطاً من الناحية الرمزية منذ توليه المنصب. ثلاث زيارات إلى مصر، وزيارات أخرى إلى السعودية وإرتريا وونيويورك ثم الفاتيكان، في محاولة لتقديم صورة جديدة لحكومة مدنية تسعى إلى إعادة السودان إلى المجتمع الدولي. لكن المفارقة أن هذه الجولات الواسعة جاءت بينما ظل الداخل السوداني غارقاً في الحرب والانقسام، دون أي مؤشرات حقيقية على قدرة الحكومة على التأثير في مسار الأحداث.

بدوره، واصل وزير الخارجية محيي الدين سالم جولات سياسية ودبلوماسية متعددة شملت الولايات المتحدة ومصر ومنابر إقليمية ودولية عديدة، دفاعاً عن خطاب السلطة الرسمي ومحاولة لتخفيف الضغوط الدولية المتزايدة المتعلقة بالحرب والانتهاكات والأزمة الإنسانية.

لكن السؤال الجوهري يظل قائماً: ماذا حققت كل هذه الرحلات؟

إذا كان معيار النجاح هو وقف الحرب، فإن النتيجة صفر تقريباً.

وإذا كان المعيار هو تحسين الوضع الإنساني، فإن ملايين السودانيين ما يزالون بين النزوح والجوع وانهيار الخدمات الأساسية.

وإذا كان الهدف هو إعادة بناء الدولة أو إطلاق عملية سياسية جادة، فإن البلاد اليوم تبدو أبعد من أي وقت مضى عن الاستقرار.

الحقيقة المؤلمة أن الأزمة السودانية لم تعد أزمة علاقات خارجية حتى تُحل عبر الجولات الدبلوماسية. هي أزمة داخلية عميقة تتعلق بطبيعة السلطة نفسها، وبالعلاقة المختلة بين المؤسسة العسكرية والقوى السياسية، وباستمرار هيمنة التنظيم الإسلامي المصنف ارهابي على مفاصل القرار السياسي والأمني، رغم كل التحولات والانهيارات التي شهدتها البلاد.

ولهذا فإن معظم هذه الرحلات انتهت إلى بيانات دعم عامة، وصور بروتوكولية، وتصريحات فضفاضة عن "أهمية استقرار السودان" والحفاظ على مؤسسات الدولة دون أي نتائج ملموسة على الأرض. العالم نفسه بات يدرك أن جوهر الأزمة ليس نقص الوساطات، بل غياب القرار الداخلي الشجاع القادر على إنهاء الحرب وإعادة تأسيس الدولة.

لا واشنطن تملك مفتاح السلام السوداني، ولا باريس، ولا الرياض، ولا القاهرة، ولا حتى الفاتيكان. هذه العواصم تستطيع المساعدة أو الضغط أو الوساطة، لكنها لا تستطيع صناعة السلام بدلاً عن السودانيين أنفسهم.

ولهذا فإن أي حديث جاد عن إنقاذ السودان يجب أن يبدأ من الداخل، لا من الخارج.

البداية الحقيقية تكمن في فك الارتباط الكامل بين الجيش والحركة الإسلامية، لأن استمرار هذا التداخل هو أحد أهم أسباب فقدان الثقة داخلياً وخارجياً. فلا يمكن بناء دولة وطنية حديثة بينما تتحكم شبكات أيديولوجية في القرار العسكري والسياسي، وتدفع البلاد باستمرار نحو الصراع والاستقطاب والعزلة.

ثم يأتي الاستحقاق الأهم: إطلاق حوار سوداني ـ سوداني حقيقي، لا يقوم على منطق الغلبة العسكرية، ولا على إعادة إنتاج الصفقات القديمة، بل على الاعتراف بحجم الكارثة الوطنية التي أوصلت البلاد إلى حافة التفكك.

كما أن وقف الحرب فوراً يجب أن يكون أولوية مطلقة، لا ملفاً مؤجلاً أو ورقة تفاوضية تستخدمها الأطراف لتحسين شروطها السياسية والعسكرية. فلا اقتصاد يمكن إنقاذه، ولا دولة يمكن بناؤها، ولا مجتمع يمكن ترميمه، بينما تستمر الحرب في التهام ما تبقى من السودان.

خارج هذه المعادلة، ستظل الطائرات تقلع وتهبط، وستظل الوفود تتحرك بين العواصم، لكن السودان نفسه سيبقى عالقاً في المكان ذاته؛ بلد ينزف في الداخل، بينما تبحث سلطته عن الحل في الخارج.

## الغلاف

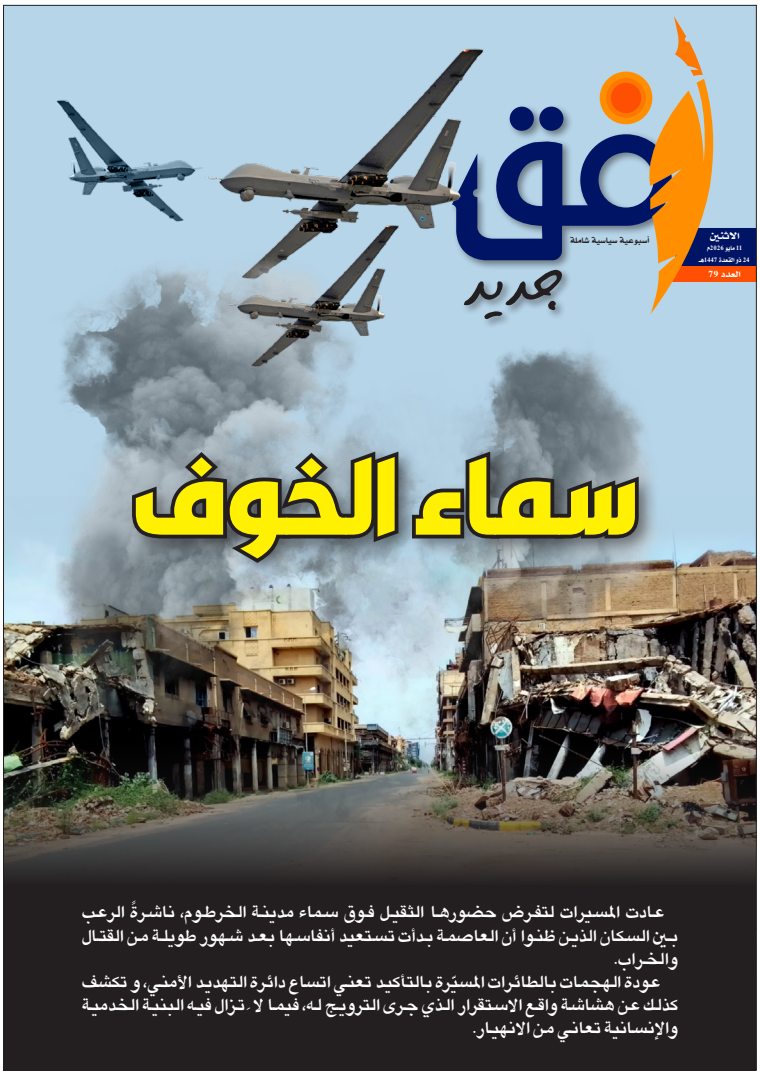


## وجهات نظر


كيف صنعت الحرب نجومية الضجيج والتفاهة — حيدر المكاشفي — 11

الانتقال الآمن: بناء نظام رئاسي انتقالي على رافعة الفيدرالية التنموية — بروفسور إبراهيم البدوي، د.عصام الدين عباس أحمد — 25

وطنٌ في انتظار رجال دولة: السودان من شتات السياسة إلى رحاب المؤسسة — طارق فرح — 34

السودان بين نار الحرب ووهم الحسم... ماذا تخفي الأيام القادمة؟ — حاتم أيوب أبو الحسن — 40

نقود الظل في زمن الحرب كيف يُعيد الجنيه السوداني اختراع نفسه في غياب الدولة — عمر سيد أحمد — 42

حرب السودان: وطنٌ يتآكل من الداخل — عادل يعقوب أحمدنور — 50

خيانة الرسالة الجمالية عسكرة الفن.. حين يرتدي الفنان خوذة الحرب — عادل يعقوب أحمدنور — 50

الحكومة في السوق!! — د.كمال الشريف — 55

حكاية من يبلّتي... النملة الثالثة — محمد أحمد الفيلابي — 57

ثلاثية الليل.. الكلب والعسكري والسكران... — يوسف الغوث — 62


ضربت يقين المواطنين وزعزعت الثقة في فعالية التأمين
**المسيرات في سماء العاصمة من جديد** — 04

**عقار في جيبوتي..**
**لقاءات المسكنات في بحر من الأزمات** — 07

إعدام شيخ.. إعدام نخوة
**مابين النور قبة ومأمون هباني عدالة بلابواكي** — 13

**بين الرصاص والخوف.. نزوح متزايد في كردفان** — 17

صديق تاور لـ«أفق جديد»:
**نحن أمام حالة اللا دولة .. ولهذا لم ننضم لتحالف «صمود»** — 20

كوستي تحت القصف:
**أرواح تُزهق ومحطات وقود تحترق** — 37

**ماذا سيفعل الغرب إذا سقطت مالي في أيدي الجهاديين؟** — 47

**أبراهومة يكتب التاريخ.. أول مدرب سوداني يتوج بلقب في جنوب السودان** — 68

أفق جديد
أسبوعية سياسية شاملة

رئيس التحرير
عثمان فضل الله

تصدر عن

MAARIF CENTER FOR STRATEGIC STUDIES LTD
REGISTERED OFFICE OF THE COMPANY IS SITUATED AT:
UGANDA، CENTERAL، KAMPALA، CENTERAL DIVISION، BUKESA، NSALO
POSTAL ADDRESS 177732 KAMPALA GPO

## ضربت يقين المواطنين وزعزعت الثقة في فعالية التأمين

# المسيـــرات
# في سماء العاصمة من جديد


**ملخص**

شهدت العاصمة السودانية عودة الهجمات بالطائرات المسيّرة التابعة لقوات الدعم السريع بعد هدوء استمر نحو ستة أشهر، حيث استهدفت مطار الخرطوم ومواقع عسكرية في أم درمان والنيل الأبيض، ما أدى إلى تعطيل مؤقت لحركة الطيران وأثار مخاوف واسعة وسط السكان بشأن الوضع الأمني واستقرار العاصمة.


الهجمات كشفت تطورًا جديدًا في سباق التسلح بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، خاصة بعد استخدام مسيرات تركية متطورة قيل إن الدعم السريع حصل عليها مؤخرًا. وبينما تحدثت روايات عن تعطل أو تحديث منظومة الدفاع الجوي التي تحمي الخرطوم، رجحت مصادر عسكرية أن ما جرى يعكس تفوقًا تقنيًا مؤقتًا في سلاح المسيّرات وليس خللًا بسيطًا في الدفاعات.

أثرت هذه الهجمات نفسيًا على المواطنين، إذ ضربت شعور الأمان الذي عاد نسبيًا خلال الأشهر الماضية، خاصة مع بدء عودة بعض النازحين إلى الخرطوم. كما زادت المخاوف من استهداف البنية التحتية مثل الكهرباء خلال فصل الصيف، في ظل غياب خطاب رسمي مطمئن باستثناء تصريحات محدودة من الجيش.

وتزامنت موجة المسيّرات مع توترات أمنية داخل أم درمان بين تشكيلات عسكرية مختلفة، حيث أعلنت الشرطة مقتل عنصر وإصابة آخرين أثناء تنفيذ حملة لمنع حمل السلاح في الأسواق. ورغم وصف السلطات لهذه الأحداث بأنها "محدودة ومعزولة"، فإنها ألقت بظلالها على الأمن العام وزادت القلق الشعبي من هشاشة الوضع الأمني في العاصمة.

# نشطت الطائرات المسيرة الهجومية التابعة لقوات الدعم السريع فوق سماء الخرطوم لتقطع هدوء دام ستة أشهر.»

أم درمان: أفق جديد

مجدداً، نشطت الطائرات المسيرة الهجومية التابعة لقوات الدعم السريع فوق سماء الخرطوم لتقطع هدوء دام ستة أشهر، واستهدفت مسيرات الدعم السريع الأسبوع الماضي؛ مطار الخرطوم الذي أعيد تشغيله مؤخراً الأمر الذي عطّل الرحلات الراتبة، قبل أن يعلن لاحقاً إعادة تشغيله، واستهدفت المسيرات عدة مواقع في ولاية الخرطوم من بينها مقار للجيش وموقع يتبع للقوة المشتركة شمال غرب أم درمان ومواقع في النيل الأبيض.

وكان الجيش نصب منظومة دفاع تركية، غطت ولاية الخرطوم وهو ما جعلها في حصن منيع من مسيرات الدعم السريع قبل أن يتم اختراقها الأسبوع الماضي عبر طائرات بيرقدار آكينجي التركية والتي امتلكتها قوات الدعم السريع مؤخراً.

وبذا يبدو جلياً أن الطرفين دخلا مرحلة جديدة من سباق التسلح بالمسيرات وأنظمة التشويش، وهو سباق مستمر لأكثر من عامين، ولعبت المسيرات وأنظمة التشويش دوراً محورياً في المعارك بين الجيش وقوات الدعم السريع، واعتمد الطرفان مؤخراً على البيرقدار التركية.

## روايات متضاربة حول قصف المطار

تضاربت الروايات بشأن ما جرى لمنظومة الدفاع التي تغطي المطار، إذ نقل مصدر شبه رسمي أن قصف مسيرات الدعم السريع جاء في وقت يجري تحديث للمنظومة "فك وتركيب" بينما نقلت معلومات أخرى أن المنظومة تعطلت وتوفرت معلوماتها للدعم السريع ما دفعه لاستغلال الفرصة وتنفيذ ضربة خاطفة، ولم تصدر أي معلومات رسمية في هذا الصدد لكن السلطات أعادت تشغيل المطار مجدداً وفعلياً أقلعت رحلة من الخرطوم إلى بورتسودان يوم الجمعة.

مصدر عسكري استبعد الروايتين قائلاً

## «يتخوف سكان الخرطوم من استهداف جديد لمحطات الكهرباء خلال فصل الصيف.»

**يبدو جلياً أن الطرفين دخلا مرحلة جديدة من سباق التسلح بالمسيرات وأنظمة التشويش.»-**

**«المسيرات ليست مجرد سلاحاً حربياً فقط، فقد أحدثت هذه الموجة زعزعة نفسية بدت واضحة.»-**

"المنظومات عادة تتشكل من عدة أنظمة متداخلة مع بعضها البعض، يعضد كل واحد منها قدرات الآخر، وعمودها الفقري الاكتشاف المبكر للأهداف المعادية والتتبع وتوجيه النيران الدفاعية" مشيرا إلى أن احتمالية أن يكون القصف جاء في لحظة خاطفة "فك وتركيب" غير واردة، وشدد على أن الأمر لا يعدو سباق تسلح، مرجحا أن تكون قوات الدعم السريع امتلكت مسيرات أحدث من المنظومة الدفاعية للخرطوم، وأكد أن الأمر لن يتوقف عند هذا الحد، بل ستتجه الخرطوم لتطوير منظومتها على نحو أحدث.

وفي استفسار طرحناه لمصدر في قوات الدعم السريع رد باقتضاب "امتلكنا أسلحة جديدة".

واتهم المتحدث الرسمي باسم الجيش عاصم عوض في تصريحات صحفية إثيوبيا بالتورط في الهجوم الأخير وأشار إلى "أدلة" تثبت انطلاق المسيرات من مطار بحر دار الإثيوبي.

ونقل مصدر رسمي أن حكومة السودان احتجت لدى تركيا باستخدام مسيرات البيرقدار في هجوم الدعم السريع الأخير، وأشار المصدر أن تركيا أبلغت السودان أنها سبق وأن زودت الإمارات العربية المتحدة بطائرات البيرقدار في صفقة تسليح في وقت مضى.

### المسيرات... سلاح زعزعة نفسية

واخترقت هذه الموجة الجديدة من الهجوم يقينا دام ستة أشهر ويبدو أن المسيرات ليست مجرد سلاحا حربيا فقط، فقد أحدثت هذه الموجة زعزعة نفسية بدت واضحة، ويأتي هذا الهجوم وسط موجات متصلة من العودة الطوعية من مصر وعدة وجهات، في وقت لم تتوقف دعوات الحكومة لمواطنيها بالعودة إلى الخرطوم، ومن غير الواضح حتى الآن ما إن كانت هذه العودة ستستمر أم تتوقف، ويتخوف سكان الخرطوم من استهداف جديد لمحطات الكهرباء خلال فصل الصيف حيث وصلت درجات الحرارة إلى الخاصة وأن الخطاب الرسمي غاب تماما بعد هذا الهجوم، باستثناء تصريحات المتحدث باسم الجيش السوداني.

وجاءت هذه الموجة من الهجوم بعد أيام من توترات عسكرية في أم درمان بين التشكيلات العسكرية المنتشرة في أم درمان، وأعلنت قوات الشرطة في بيان بتاريخ 2 مايو الجاري، مقتل عنصر عسكري وإصابة عنصرين خلال تنفيذ الطوف المشترك لمهامه الأمنية بسوق صابرين؛ غربي أم درمان، وأفادت الشرطة أن المهام جاءت تنفيذا لقرارات تقضي بمنع حمل السلاح في الأسواق وأماكن التجمعات العامة، لكن بيان الشرطة لم يشر إلى تصنيفات التشكيلات العسكرية التي تنتمي إليها العناصر العسكرية التي تم توقيفها.

ألقت هذه التوترات بظلالها على الأمن العام في ولاية الخرطوم، ورغم أن مثل هذه الاحتكاكات ظلت مستمرة بين الحين والآخر إلا أن البيانات الرسمية ظلت تصفها بـ "حوادث محدودة ومعزولة".

**ألقت هذه التوترات بظلالها على الأمن العام في ولاية الخرطوم.»**

# عقار في جيبوتي..
# لقاءات المسكنات في بحر من الأزمات


## ملخص

غياب رئيس مجلس السيادة السوداني عبد الفتاح البرهان عن لقاء آبي أحمد في جيبوتي لم يكن مجرد إجراء بروتوكولي، بل حمل رسالة سياسية واضحة تعكس توتر العلاقات بين السودان وإثيوبيا. وقد مثّل حضور مالك عقار محاولة للإبقاء على التواصل الدبلوماسي مع تخفيض مستوى التمثيل السياسي بعد التصعيد الأخير بين البلدين.


الاجتماع الذي رعاه الرئيس الجيبوتي إسماعيل عمر جيله جاء بهدف احتواء التوتر ومنع تحول الخلاف إلى مواجهة مفتوحة في منطقة القرن الإفريقي. ووفق التسريبات، شهد اللقاء تبادل اتهامات حادة قبل الوصول إلى تفاهمات أولية تركز على تهدئة التصعيد وفتح قنوات اتصال أمنية بين الخرطوم وأديس أبابا.

تفاقمت الأزمة بعد اتهام السودان لإثيوبيا بدعم هجمات بالطائرات المسيّرة استهدفت مواقع داخل البلاد، بينما ترى أديس أبابا أن الخرطوم تحاول تحميلها مسؤولية أزمتها الداخلية. كما يتبادل الطرفان الاتهامات بشأن دعم جماعات معارضة والتدخل في الشؤون الداخلية، في ظل تصاعد الصراع على النفوذ الإقليمي والتوازنات الأمنية.

الأزمة لا ترتبط بالحرب السودانية فقط، بل تتداخل معها ملفات حساسة مثل العلاقات مع إريتريا، وأزمة سد النهضة، والتنافس في البحر الأحمر والقرن الإفريقي. لذلك تبدو الوساطة الجيبوتية محاولة لاحتواء التوتر مؤقتًا، بينما تبقى العلاقة بين السودان وإثيوبيا معلقة بين تهدئة هشة واحتمال انفجار جديد إذا لم تُعالج جذور الخلافات العميقة.

## لم يكن غياب البرهان عن احتفال تنصيب الرئيس الجيبوتي تفصيلاً بروتوكوليًا عابرًا، بل كان في حد ذاته الرسالة الأهم في الاجتماع.

أفق جديد

لم يكن غياب القائد العام للقوات المسلحة الفريق أول عبد الفتاح البرهان عن احتفال تنصيب الرئيس الجيبوتي إسماعيل عمر قيلا وبالتالي لقاء رئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد تفصيلًا بروتوكوليًا عابرًا، بل كان في حد ذاته الرسالة الأهم في الاجتماع.

فالدعوة التي وُجهت أصلًا إلى البرهان انتهت بحضور نائبه في مجلس السيادة مالك عقار للقاء آبي أحمد، بعد أيام فقط من أخطر تصعيد سياسي وأمني بين الخرطوم وأديس أبابا منذ اندلاع الحرب السودانية.

الخرطوم التي اتهمت إثيوبيا علناً بالوقوف خلف الهجمات بالمسيرات على مواقع استراتيجية في العاصمة والنيل الأبيض، لم تكن مستعدة لمنح آبي أحمد صورة مصافحة كاملة مع البرهان في هذا التوقيت. وفي المقابل، لم تكن راغبة أيضًا في الوصول إلى نقطة القطيعة. لذلك جاء الدفع بعقار باعتباره صيغة وسطى: إبقاء باب التواصل مفتوحًا، مع تخفيض السقف السياسي للقاء إلى الحد الأدنى الممكن.

لكن خلف هذا المشهد الدبلوماسي، كان لقاء جيبوتي في حقيقته محاولة إسعاف عاجلة لعلاقة تتآكل بسرعة تحت ضغط الحرب السودانية، وصراعات الاستخبارات، وحسابات سد النهضة، والتنافس الإقليمي في القرن الإفريقي.

### لقاء حذر

انعقد اللقاء في جيبوتي بحضور الرئيس الجيبوتي إسماعيل عمر جيله، الذي بدا مدركًا أن مهمة بلاده لا تتعلق بصناعة سلام شامل بين الخرطوم وأديس أبابا، بقدر ما تتعلق بمنع انفجار مواجهة مفتوحة بين دولتين تمثلان ركيزتين أساسيتين في توازنات القرن الإفريقي.

وبحسب التسريبات، فإن الاجتماع بدأ متوترًا، وسط تبادل مباشر للاتهامات، قبل أن ينتهي إلى تفاهمات أولية غير معلنة، يُرجح أنها تركز على وقف التصعيد وفتح قنوات تواصل أمنية بين البلدين.

**لقاء جيبوتي في حقيقته محاولة إسعاف عاجلة لعلاقة تتآكل بسرعة تحت ضغط الحرب السودانية وصراعات الاستخبارات..**

## الدفع بعقار باعتباره صيغة وسطى: إبقاء باب التواصل مفتوحًا، مع تخفيض السقف السياسي للقاء إلى الحد الأدنى الممكن

### تصعيد خطير

التدهور الحالي في العلاقات تجاوز حدود الخلافات التقليدية بين السودان وإثيوبيا. فالهجمات بالطائرات المسيّرة التي ضربت مواقع حيوية داخل السودان دفعت الخرطوم إلى الاقتناع بأن هناك دورًا إقليميًا داعمًا لقوات الدعم السريع. السودان يستند، وفق دوائر قريبة من الملف، إلى تقارير إعلامية دولية ومعلومات استخبارية حصل عليها عبر تعاون مع أجهزة إقليمية، بينها تركيا، تشير إلى وجود صلات وتحركات مرتبطة بإثيوبيا.

ورغم أن أديس أبابا لم ترد رسميًا بصورة مباشرة على هذه الاتهامات، إلا أن دوائرها السياسية تعتبر أن الخرطوم تحاول تصدير أزمتها الداخلية وإيجاد خصم خارجي لتحميله مسؤولية التدهور العسكري والأمني.

### حرب الظل

لكن الأزمة الحالية ليست وليدة الحرب السودانية وحدها، بل هي نتيجة تراكم طويل من الشكوك والصراعات غير المعلنة.

إثيوبيا تتهم السودان بإدارة شبكة اتصالات مع فصائل إثيوبية معارضة، وتعتقد أن جهاز المخابرات السوداني يعمل على تنسيق أنشطة مجموعات مسلحة وسياسية مناوئة لأديس أبابا بهدف استنزافها داخليًا.

هذه الحساسية الإثيوبية تضاعفت بعد اتفاق بريتوريا، إذ لا تزال الدولة الإثيوبية تعاني من هشاشة داخلية وتوترات قومية تجعلها تنظر بقلق إلى أي تحرك إقليمي يمكن أن يعيد إشعال جبهاتها الداخلية. في المقابل، ترى الخرطوم أن إثيوبيا تستغل انشغال السودان بحربه الداخلية لتوسيع نفوذها الأمني والإقليمي، ومحاولة إعادة تشكيل ميزان القوى في المنطقة بما يخدم مصالحها الاستراتيجية.

### عقدة إريتريا

من أخطر الملفات غير المعلنة في الأزمة الحالية التقارب السوداني مع إريتريا.

**الهجمات بالطائرات المسيّرة التي ضربت مواقع حيوية داخل السودان دفعت الخرطوم إلى الاقتناع بأن هناك دورًا إقليميًا داعمًا لقوات الدعم السريع.**

# الأزمة الحالية ليست وليدة الحرب السودانية وحدها، بل هي نتيجة تراكم طويل من الشكوك والصراعات غير المعلنة

أديس أبابا تنظر بعين الريبة إلى أي تنسيق بين الخرطوم وأسمرة، لأن العلاقة بين إثيوبيا وإريتريا نفسها دخلت مرحلة توتر مكتوم بعد انتهاء حرب تيغراي. وبالنسبة للإثيوبيين، فإن أي محور سوداني إريتري محتمل يمثل تهديدًا جيوسياسيًا مباشرًا، خصوصًا مع موقع السودان على البحر الأحمر وتشابك ملفات الحدود والأمن الإقليمي.

## ظل السد

ولا يمكن فصل هذا المشهد عن حضور مصر في الحسابات الإثيوبية.

فأديس أبابا تعتقد أن الخرطوم، رغم ظروفها الحالية، لا تزال أقرب إلى الموقف المصري في ملف سد النهضة، وأن السودان يتحرك أحيانًا ضمن الرؤية الإقليمية للقاهرة في ما يتعلق بتوازنات المياه والنفوذ في حوض النيل.

في المقابل، يشعر السودان بأن إثيوبيا تحاول استثمار ضعفه الحالي لفرض معادلات جديدة في المنطقة، سواء في ملف السد أو الحدود أو النفوذ داخل القرن الإفريقي.

## وساطة محدودة

وسط هذا التشابك، تبدو الوساطة الجيبوتية أقرب إلى محاولة "تبريد" للأزمة أكثر من كونها مشروع تسوية حقيقية.

جيبوتي تدرك أن الخلاف بين السودان وإثيوبيا ليس خلافًا عابرًا، بل صراع يرتبط بإعادة تشكيل النفوذ في القرن الإفريقي والبحر الأحمر. ولذلك فإن الهدف الواقعي للوساطة حاليًا يتمثل في منع الانزلاق إلى مواجهة مباشرة أو حرب بالوكالة، وخلق مساحة تواصل أمنية تسمح بإدارة التوتر بدل انفجاره.

## توازن هش

أهمية لقاء جيبوتي لا تكمن في نتائجه المعلنة، بل في كونه كشف حجم الأزمة الحقيقي بين الخرطوم وأديس أبابا.

فالبلدان يقتربان من مرحلة يفقد فيها الشك المتبادل أي حدود سياسية أو أمنية، في منطقة أصلًا تعاني من هشاشة شديدة وتنافس إقليمي معقد.

ولهذا، فإن أي تهدئة حالية ستظل مؤقتة ما لم تُعالج جذور الأزمة الكبرى: الحرب في السودان، والهشاشة الإثيوبية الداخلية، وصراع النفوذ الإقليمي، وأزمة سد النهضة، والتحولات الجيوسياسية المتسارعة في القرن الإفريقي.

حتى ذلك الحين، ستبقى العلاقة بين الخرطوم وأديس أبابا معلقة بين خيارين: التهدئة القلقة، أو الانفجار المؤجل.

# كيف صنعت الحرب نجومية الضجيج والتفاهة

حيدر المكاشفي


## ملخص

يرى الكاتب أن الحرب في السودان لم تدمر المدن والبنية التحتية فقط، بل أدت أيضًا إلى انهيار معايير القيمة والوعي العام. ففي أجواء الخوف والفوضى، تراجع الاهتمام بالفكر والمعرفة، بينما صعدت التفاهة والضجيج لتحتل المشهد العام، وأصبح أصحاب المحتوى السطحي أكثر تأثيرًا من أصحاب الخبرة والمعرفة.


يشير إلى أن وسائل التواصل الاجتماعي ساهمت في صناعة "نجومية التفاهة"، حيث تحولت المأساة والحرب إلى محتوى لجذب المشاهدات والتفاعل. وأصبح النجاح مرتبطًا بإثارة الغرائز والانفعالات، بينما تراجع حضور المحللين والمثقفين والصحافة الجادة أمام المحتوى السريع والمثير للجدل.

يوضح أن الحروب والأنظمة الفاشلة تهيئ بيئة مناسبة لازدهار السطحية، لأنها تُضعف التفكير النقدي وتشغل الناس عن الأسئلة الحقيقية المتعلقة بأسباب انهيار الدولة واستمرار الحرب. ومع تراجع التعليم والإعلام المهني، تحولت كثير من المنصات إلى ساحات للشتائم والشائعات والتنمر، حتى أصبح بعض الناس يستمدون وعيهم السياسي من "الترندات" ومقاطع الفيديو القصيرة.

يخلص الكاتب إلى أن السودان لا يحتاج فقط إلى وقف الحرب، بل إلى استعادة قيمة العقل والثقافة والمعرفة. فإعادة بناء الدولة تتطلب أيضًا إعادة بناء الوعي العام ودعم الصحافة الجادة والخطاب المسؤول، لأن التفاهة لا تقل خطورة عن الحرب نفسها، إذ إن الرصاص يقتل الأجساد بينما تقتل التفاهة وعي المجتمع ومستقبله.

في البلدان التي تنهار فيها المؤسسات، لا يسقط الاقتصاد وحده، ولا تتشظى السياسة ولا تتدمر البنى التحتية فقط، بل ينهار شيء أخطر وأكثر عمقاً وهو معيار القيمة نفسه، حيث يصبح التافه نجماً والسطحي قائداً للرأي وصاحب الضجيج أعلى صوتاً من صاحب المعرفة. وهذه بالضبط واحدة من أخطر نتائج حربنا العبثية السودانية، أنها لم تدمر المدن والبنية التحتية وتفتك بآلاف الضحايا المدنيين فحسب، بل أطلقت سيلاً هائلاً من التفاهة حتى بدا السودان وكأنه يعيش عصر الانهيار الكبير للعقل العام. الحرب لا تصنع الموت فقط، بل تصنع بيئة مثالية لازدهار الرداءة. ففي أجواء الخوف والفوضى والجوع والنزوح واللجوء، يتراجع التفكير العميق لصالح الإثارة السريعة، ويتحول الناس من متابعة القضايا الكبرى إلى استهلاك أي شيء يخفف القلق ولو كان سخيفاً وفارغاً. وهنا تتسلل (صناعة التفاهة) باعتبارها تجارة رائجة ومربحة، وسلاحاً سياسياً وأداة لتخدير المجتمع. في السودان ما بعد الحرب، لم تعد التفاهة مجرد حالات فردية معزولة، بل تحولت إلى ظاهرة عامة تكاد تبتلع المجال العام كله. صفحات ومنصات لا تنتج سوى الصراخ والفضائح والشتائم والسخرية الرخيصة، ومؤثرون صعدوا فوق أنقاض المأساة، يحولون الدم والخراب إلى محتوى لجمع المشاهدات والتبرعات والإعلانات. بينما يغيب العلماء والمفكرون وأصحاب الخبرة في ظلام الإهمال والتجاهل. أصبح المحلل السوداني الذي يكتب تحليلاً عميقاً عن الحرب أو الاقتصاد أو مستقبل الدولة لا يجد عشر ما يجده شخص يصرخ في بث مباشر أو يختلق معركة وهمية على (تيك توك) أو (فيسبوك). صار معيار النجاح ليس ما تقوله أو ما تكتبه، بل كم تستطيع أن تثير الغرائز والانفعالات. وهكذا انتقلت البلاد من أزمة سياسية إلى أزمة وعي. الأنظمة الفاشلة والحروب الطويلة دائماً تحب التفاهة، لأنها تقتل التفكير النقدي. المواطن المنشغل بسفاسف الأمور أقل خطراً من المواطن الذي يسأل لماذا انهارت الدولة ولماذا تستمر هذه الحرب المهلكة والمدمرة ومن سرق البلاد ومن أشعل الحرب ولماذا يستمر الخراب والدمار، لذلك تزدهر التفاهة عادة كلما تراجع التعليم والإعلام المهني والثقافة الجادة. وسودان الحرب اليوم يقدم نموذجاً صارخاً لذلك. بلد كان يُعرف بالنقاشات الفكرية والسياسية العميقة، وبالصحافة الرصينة والمنتديات الثقافية، أصبح غارقاً في موجة هائلة من الابتذال. حتى اللغة نفسها أصابها التلوث، إذ تحولت كثير من المنصات إلى ساحات للسباب والتنمر والتشهير والكذب الرخيص. وكأن الحرب لم تكتفِ بتحطيم البيوت والاعيان المدنية فقررت تحطيم الذوق العام أيضاً. الأخطر أن التفاهة لم تعد مجرد تسلية، بل أصبحت بديلاً عن الحقيقة. إذ صار بعض الناس يستمدون وعيهم السياسي من (الترند)، ومواقفهم الوطنية من فيديوهات قصيرة مليئة بالتحريض والجهل والشائعات. وفي لحظة تاريخية تحتاج إلى أعلى درجات الحكمة والعقلانية، يجري تسليم الرأي العام إلى مهرجي المنصات الرقمية..

لكن السؤال المهم طرحه هنا هو لماذا انتشرت التفاهة بهذه القوة والانديات تحديداً بعد الحرب، والاجابة ببساطة لأن الحرب دمرت الطبقة المستنيرة، وهي الحامل التقليدي للثقافة والتعليم والتوازن الاجتماعي. ولأن الملايين انشغلوا بالنجاة اليومية، فتراجع الاهتمام بالفكر والمعرفة. ولأن وسائل التواصل الاجتماعي كافأت الأكثر صخباً لا الأكثر قيمة. ولأن غياب الدولة فتح الباب لكل من يملك هاتفاً وإنترنت ليتحول إلى (محلل استراتيجي) أو (قائد رأي) أو (ناشط مؤثر). ثم هناك العامل الأخطر وهو الإحباط الجماعي. فالمجتمعات المرهقة والمصدومة تميل أحياناً للهروب من الواقع عبر السخرية الفارغة والعبث والاستهلاك السريع للمحتوى التافه. إنها آلية هروب نفسي، لكنها تتحول تدريجياً إلى نمط حياة يقتل أي إمكانية للنهوض. ولذلك فإن معركة السودان ليست فقط معركة وقف الحرب وإعادة الإعمار، بل أيضاً معركة استعادة المعنى. معركة إعادة الاعتبار للعقل، للمعرفة، للثقافة، للصحافة الجادة، وللحديث المسؤول. لأن الأوطان لا تنهض وسط الضجيج، ولا تُبنى بالعقول المستعارة من (الترندات). ( إن أخطر ما يمكن أن يحدث لأي بلد ليس أن ينتشر فيه الفقر فقط، بل أن يصبح التافه قدوة، والجاهل مرجعاً، والمهرج نجماً قومياً. عندها تتحول الكارثة من أزمة عابرة إلى سقوط حضاري كامل. إن السودان اليوم لا يحتاج فقط إلى وقف إطلاق النار، بل يحتاج أيضاً إلى وقف إطلاق التفاهة. لأن الرصاص يقتل الأجساد، أما التفاهة فتقتل الوعي وقتل الوعي هو الهزيمة الحقيقية لأي شعب..

# إعدام شيخ.. إعدام نخوة

# مابين النور قبة ومأمون هباني عدالة بلابواكي


## ملخص

يتناول المقال مفارقة صادمة في السودان؛ ففي الوقت الذي استقبل فيه الفريق أول عبد الفتاح البرهان القيادي بقوات الدعم السريع النور قبة بالأحضان رغم اتهامات مرتبطة بالحرب، أصدرت محكمة حكمًا بالإعدام على الناظر مأمون إدريس هباني بتهمة التعاون مع الدعم السريع، ما أثار جدلًا واسعًا حول العدالة ومعاييرها في زمن الحرب.


يعرض سيرة مأمون هباني باعتباره شيخ إدارة أهلية كرّس حياته للصلح الاجتماعي وإدارة النزاعات في غرب النيل الأبيض، حيث نشأ في بيت قيادي قبلي وتولى مسؤوليات النظارة بعد والده. وقد عُرف بين الأهالي بالحكمة والسعي لحماية التماسك الاجتماعي، لا بالعمل العسكري أو السياسي.

يفيد الكاتب بانه ومع اندلاع الحرب، بقي هباني وسط أهله في منطقة ود نمر بينما غادر كثيرون، وحاول بحسب شهادات السكان تجنب الصدامات وحماية المدنيين من الفوضى والانتهاكات. كما تعرض للاختطاف والابتزاز ودُفعت فدية كبيرة لإطلاق سراحه، قبل أن يسلم نفسه لاحقًا للجيش ويُخلى سبيله بعد التحقيق معه.

يوضح أن خلافات محلية واتهامات متفرقة تحولت إلى قضية "تعاون مع الدعم السريع"، لتنتهي بحكم الإعدام الذي فجّر موجة غضب وتضامن واسعة من قيادات أهلية وسياسية. ويرى كثيرون أن القضية أصبحت اختبارًا حقيقيًا لفكرة العدالة في السودان، وسط تساؤلات عمّا إذا كان الرجل يُحاسب على جرم حقيقي أم على بقائه بين أهله خلال الحرب.

عماد الخليفة

في السودان الذي تلتهمه الحرب وتتشوه فيه الحدود الفاصلة بين العدالة والسياسة، بدا المشهد صادمًا إلى حد يصعب استيعابه؛ الفريق أول عبد الفتاح البرهان يستقبل بالأحضان النور قبة، الرجل الثالث في قوات الدعم السريع، والمتهم بارتكاب انتهاكات وجرائم حرب في الفاشر، في الوقت الذي كانت فيه محكمة سودانية تصدر حكمًا بالإعدام على شيخ سبعيني من الإدارات الأهلية، هو الناظر مأمون إدريس هباني، بتهمة "التعاون" مع الدعم السريع.

المفارقة هنا ليست سياسية فقط، بل أخلاقية وإنسانية أيضًا. فبينما يُفتح الباب ويُفرش الترحيب لقيادي عسكري ارتبط اسمه بواحدة من أكثر جبهات الحرب دموية، يُقاد رجل تجاوز السبعين إلى حبل المشنقة، رغم أن روايات أهله وسكان منطقته تقول إنه بقي وسط قريته حين فر الجميع، محاولًا حماية المدنيين ومنع الصدامات وإنقاذ الأرواح من فوضى السلاح والمتفلتين.

الناظر مأمون لم يظهر في تسجيلات قتالية، ولم يقُد قوة مسلحة، ولم يكن قائدًا ميدانيًا في الحرب، بل شيخ إدارة أهلية وجد نفسه فجأة بين فوهات البنادق، فاختار البقاء مع أهله بدل الهرب. لكنه انتهى متهمًا بالخيانة، بعد حملة تخوين وتحريض تحولت فيها الخصومات الشخصية والسياسية إلى قضية رأي عام، ثم إلى حكم بالإعدام هزّ النيل الأبيض بأكمله.

في المقابل، كان السودانيون يشاهدون صورة أخرى على الطرف النقيض تمامًا؛ صورة تعيد طرح السؤال المرير: كيف تُدار معايير العدالة في زمن الحرب؟ وكيف يمكن إقناع الناس بأن القضاء لا يخضع لموازين السياسة، بينما يُستقبل متهم بجرائم حرب بالأحضان، ويُحكم على شيخ قبلي بالموت لأنه بقي بين أهله في لحظة انهيار الدولة؟

## جذور قديمة

في غرب النيل الأبيض، حيث تمتد القرى على ضفاف الأرض الزراعية المفتوحة، ظل إسم الناظر مأمون إدريس هباني حاضرًا في تفاصيل الحياة اليومية للناس؛ في الصلح بين المتخاصمين، وفي مواسم الزراعة، وفي مؤتمرات الصلح التي تُطفأ بها نيران الدم قبل أن تتسع. هناك، بين شبشة جنوبًا وجبل أولياء شمالًا، تشكلت سيرة رجل نشأ في بيت الإدارة الأهلية، وتعلم منذ طفولته أن سلطة الناظر ليست وجاهةً بقدر ما هي مسؤولية ثقيلة تجاه الناس وأمنهم وتماسكهم الاجتماعي.

وُلد مأمون إدريس هباني عام 1952 بقرية نعيمة، وتلقى تعليمه الأولي هناك قبل أن يواصل دراسته في مدارس الأحفاد وكمبوني. كبر وهو يراقب والده، الناظر إدريس هباني، يدير النزاعات بحكمة، ويتنقل بين القبائل حاملًا لغة التهدئة لا التصعيد.

وعندما رحل والده عام 1986، وجد نفسه أمام الإرث الكبير ذاته؛ إرث الأرض والناس والصلح الأهلي. وبعد مؤتمر الإدارات الأهلية بنعيمة عام 1992، تسلم وكالة النظارة من الناظر عمر إدريس، وبدأ رحلة طويلة في الإدارة والقضاء الأهلي.

لم يكن مجرد مسؤول قبلي، بل واحدًا من القلائل الذين يحتفظون بالخرائط الجلدية

والحديدية الكاملة لأراضي النظارة وحدودها، ويعرف تفاصيل الأرض كما يعرف أسماء أهلها.

## زمن الحرب

عندما اندلعت الحرب، كان الناظر مأمون وسط أهله في ود نمر، عاصمة محلية أم رمته، على بعد نحو 120 كيلومترًا من أم درمان.

وفي الأيام الأولى لدخول قوات الدعم السريع إلى المنطقة، كانت القرية تعيش ارتباكًا ثقيلًا. سيارات التاتشر المسلحة دخلت فجأة، وسألت عن المسؤول في المنطقة. بعض المواطنين أرشدوا القوة إلى منزل الناظر.

في لحظات قليلة، امتلأ المكان بالمسلحين، وارتبكت الأسرة، خاصة الأطفال الذين لم يفهموا ما يحدث. لكن الناظر السبعيني تماسك بهدوء الإدارات الأهلية القديمة، وجلس يتحدث معهم بعقلانية.

شرح لهم أن المنطقة قرية زراعية لا وجود فيها لمعسكرات أو مظاهر عسكرية، وأن أغلب أهلها يعملون في الزراعة والرعي، بعيدًا عن السياسة والحرب.

## لحظة حرجة

كانت بحوزة القوة كشوفات بأسماء مستنفرين، وبدأوا يسألون عنهم.

قال لهم إنه لا يملك معلومات، لكنه ظل يلح عليهم بعدم الدخول في مواجهة مع المواطنين.

كان يعرف أن أي رصاصة يمكن أن تحول القرية الهادئة إلى ساحة دم.

نجح، إلى حد كبير، في منع وقوع صدامات، خاصة بعد هروب بعض من قادوا الاستنفار. وحتى من وُجد بحوزته سلاح، جرى تسليمه دون اشتباكات.

في تلك الفترة، غادرت عائلات كثيرة المنطقة، وكان بإمكان الناظر، بما يملكه من إمكانيات وعلاقات، أن يغادر هو الآخر.

لكن أسرته لم تفلح في إقناعه.

قال لهم ببساطة إنه لا يستطيع أن يترك أهله وحدهم في ظل الخوف والفوضى.

## بين الناس

خلال وجود قوات الدعم السريع في المنطقة، تحول الناظر مأمون إلى ما يشبه خط الدفاع الاجتماعي الأخير.

كان يتنقل بين القرى راجلًا أحيانًا، وبأي وسيلة متاحة أحيانًا أخرى، يستجيب لاستغاثات الأهالي، ويتدخل لدى المسلحين لحماية الناس من تجاوزات المتفلتين.

يتذكر الأهالي عشرات الوقائع التي تدخل

فيها لمنع اعتداءات أو إطلاق سراح أشخاص أو حماية ممتلكات.

ومع الوقت، بدأت مكانته داخل المجتمع تثير غضب بعض أصحاب المصالح والمتفلتين، خاصة أولئك الذين وجدوا في الحرب فرصة للنفوذ والابتزاز.

## اختطاف قاسٍ

في إحدى الليالي، اختفى الناظر مأمون.

لاحقًا عرفت أسرته أنه اختُطف إلى مكان خارج المنطقة، حيث ظل محتجزًا قرابة شهر كامل.

طالب خاطفوه بفدية بلغت 25 مليار جنيه، وتعرض خلال الاحتجاز لمعاملة قاسية، فيما تعرض ابنه بشرى للضرب المبرح.

تحت ضغط الخوف على حياته، استجابت الأسرة، وحولت المبلغ عبر تطبيق "بنكك"، قبل أن يُطلق سراحه منهكًا ومتعبًا.

عاد إلى منزله وهو يحمل آثار المرض والإعياء، بينما كانت سيارته قد نُهبت، ومنزله تعرض للسلب، في حادثة قال الأهالي إنها طالت منزله وحده دون بقية المنازل.

## قرار الرحيل

بعد تدهور حالته الصحية، اقتنع الناظر أخيرًا بمغادرة المنطقة.

رتب للخروج بصعوبة، ووصل إلى كوستي، حيث سلم نفسه طواعية للجيش والاستخبارات.

خضع لتحقيق استمر نحو شهر كامل، قبل أن يُطلق سراحه بعد أن تفهمت الجهات الأمنية الظروف التي بقي فيها وسط أهله خلال الحرب.

عاد الرجل إلى قريته معتقدًا أن العاصفة انتهت.

لكن ما كان ينتظره هذه المرة لم يكن الحرب، بل خصومات قديمة وجدت في أجواء الحرب فرصة للانتقام.

## حملة التخوين

بدأ الأمر ببلاغ يتعلق بعربة قال أصحابها إنها فقدت بواسطة قوات الدعم السريع، واتهموا الناظر بالتسبب في ذلك، رغم أن دوره اقتصر على محاولة التوسط بين الطرفين.

وفي أحد أيام الجمعة، بينما كان خارجًا من المسجد، جرى اعتقاله وسط ذهول الأهالي.

لكن القضية لم تتوقف عند حدود العربة.

سرعان ما تحولت إلى حملة تخوين واسعة، قادتها مجموعة اتهمها الأهالي بالسعي لتصفية حسابات شخصية وأسرية قديمة.

توسعت الاتهامات من "قضية عربة" إلى "التعاون مع الدعم السريع"، وبدأت شهادات بعض الشهود تنحرف من الوقائع الأصلية إلى خطاب التخوين السياسي.

## حكم صادم

مع تصاعد القضية، شعر كثيرون في المنطقة أن المسألة تجاوزت العدالة إلى محاولة كسر رمزية اجتماعية كبيرة داخل النيل الأبيض.

ثم جاءت الصدمة الأكبر: الحكم بالإعدام على الناظر مأمون هباني.

انتشر الخبر كالنار، وأثار غضبًا واسعًا وسط قبائل الكواهلة والحسانية والحسنات، التي خاطبت رئيس مجلس السيادة والقائد العام للقوات المسلحة، مطالبة بالتدخل حفاظًا على السلم الاجتماعي.

وتوالت بيانات التضامن من قيادات أهلية وطرق صوفية وشخصيات سياسية وحقوقية.

كتب مبارك أردول مطالبًا بإطلاق سراحه، كما تحدث عبد الرحيم عمر وإبراهيم غندور وصلاح مناع وآخرون عن دوره في حماية الأهالي أثناء الحرب.

## اختبار العدالة

اليوم، لم تعد قضية الناظر مأمون هباني مجرد ملف جنائي داخل محكمة، بل تحولت إلى قضية رأي عام واختبار حساس لفكرة العدالة نفسها في زمن الحرب.

رجل سبعيني بقي وسط أهله حين غادر كثيرون، وحاول، بحسب روايات واسعة من سكان المنطقة، أن يمنع الدم ويحمي المدنيين، يجد نفسه الآن في قلب واحدة من أكثر القضايا إثارة للجدل في النيل الأبيض.

ومع استمرار النداءات والمبادرات، وتدهور وضعه الصحي بعد إصابته بكسر في ساقه، يبقى السؤال الذي يتردد في المجالس والقرى هناك:

هل يُعاقب الرجل لأنه اختار البقاء وسط أهله زمن الحرب، أم لأن الحرب نفسها فتحت أبوابًا واسعة لتصفية الحسابات القديمة؟

# بين الرصاص والخوف..
# نـزوح متزايـد في كـردفان

## ملخص

تشهد ولايتا شمال وجنوب كردفان في غرب السودان موجات نزوح متزايدة بسبب تصاعد الاشتباكات والانفلات الأمني، حيث اضطر آلاف المدنيين إلى مغادرة قراهم هربًا من الهجمات المسلحة وأعمال النهب. ووفق بيانات المنظمة الدولية للهجرة، فقد نزح نحو 3،500 شخص خلال أيام قليلة فقط نتيجة تدهور الوضع الأمني.

تظهر شهادات النازحين حجم المعاناة التي رافقت عمليات الفرار، إذ غادر السكان منازلهم بشكل مفاجئ تحت وابل من الرصاص، دون القدرة على حمل ممتلكاتهم. ويصف الأهالي رحلات النزوح بأنها شاقة وخطيرة، خاصة مع سيرهم لمسافات طويلة وسط الخوف ونقص وسائل النقل، وفقدان بعض الأسر لأفرادها أثناء الهروب.

يواجه النازحون أوضاعًا إنسانية صعبة في مراكز الإيواء المؤقتة، مع نقص حاد في الغذاء والمياه والخدمات الصحية، إضافة إلى الاكتظاظ وتراجع الدعم الإنساني. ويحذر العاملون في المجال الإغاثي من تزايد حالات سوء التغذية والضغط النفسي، خصوصًا بين النساء والأطفال الأكثر تضررًا.

تزداد المخاوف من تفاقم الأزمة مع اقتراب موسم الأمطار واستمرار ضعف الاستجابة الإنسانية، في ظل تحذيرات أممية من أن استمرار القتال في كردفان قد يحول الأزمة إلى كارثة إنسانية أوسع. وبين الرصاص والجوع والظروف القاسية، يعيش آلاف المدنيين رحلة نزوح مفتوحة بلا أفق آمن واضح.

## تتفاقم الأزمة الإنسانية في إقليم كردفان غربي السودان مع استمرار موجات النزوح الجماعي الناتجة عن تصاعد التدهور الأمني واتساع رقعة الاشتباكات».

أفق جديد

تتفاقم الأزمة الإنسانية في إقليم كردفان غربي السودان مع استمرار موجات النزوح الجماعي الناتجة عن تصاعد التدهور الأمني واتساع رقعة الاشتباكات والهجمات على القرى، في وقت تحذر فيه منظمات أممية من أوضاع إنسانية خطيرة تهدد آلاف المدنيين الذين أجبرتهم الحرب على الفرار من منازلهم.

وقالت المنظمة الدولية للهجرة إن نحو 3،500 شخص نزحوا خلال الأيام الماضية من مناطق متفرقة في ولايتي شمال كردفان وجنوب كردفان بسبب انعدام الأمن والهجمات المسلحة التي طالت عددًا من القرى، ما دفع السكان إلى البحث عن مناطق أكثر أمانًا داخل الإقليم.

وبحسب المنظمة، فقد نزح حوالي 2،600 شخص من قريتي أبو حراز وكازقيل بمحلية شيكان في شمال كردفان، بعد تدهور الأوضاع الأمنية وتصاعد المخاوف من الهجمات المسلحة وعمليات النهب التي تستهدف القرى الريفية.

كما أجبر تدهور الوضع الأمني نحو 950 شخصًا على الفرار من قرية دبيكر التابعة لمحلية القوز في جنوب كردفان، حيث توجه عدد من الأسر إلى محلية شيكان التي أصبحت تستقبل أعدادًا متزايدة من النازحين القادمين من مناطق النزاع.

وتشهد منطقة كردفان الكبرى منذ أشهر مواجهات متقطعة بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، إلى جانب حالة انفلات أمني متزايدة، حيث تتعرض قرى عديدة لهجمات مفاجئة تترافق مع أعمال نهب واسعة للممتلكات واختطاف مدنيين مقابل طلب فدية

**قالت المنظمة الدولية للهجرة إن نحو 3,500 شخص نزحوا خلال الأيام الماضية من مناطق متفرقة في ولايتي شمال كردفان وجنوب كردفان بسبب انعدام الأمن والهجمات المسلحة».**

مالية من أسرهم، بحسب إفادات سكان محليين.

## حالة من الذعر

يقول جماع آدم، وهو مزارع نزح من قرية أبو حراز مع أسرته، إن الهجوم على القرية وقع خلال ساعات الليل وأثار حالة من الذعر وسط السكان. ويضيف في حديثه لـ«أفق جديد»: «استيقظنا على أصوات الرصاص والصراخ، ولم يكن أمامنا وقت لحمل أي شيء. أخذنا الأطفال وخرجنا من القرية سيرًا على الأقدام. تركنا المنزل والمحصول وكل ما نملك خلفنا».

ويشير آدم إلى أن كثيرًا من الأسر وصلت إلى مناطق النزوح وهي لا تحمل سوى الملابس التي كانت ترتديها، في ظل غياب وسائل النقل وارتفاع تكلفة التنقل بين المناطق.

أما فاطمة الفاضل، وهي أم لخمسة أطفال نزحت من قرية دبيكر، فتقول إن رحلة النزوح كانت شاقة وخطيرة، خاصة مع وجود أطفال وكبار سن بين الفارين. وتضيف في حديثها لـ«أفق جديد»: «مشينا لساعات طويلة وسط الخوف والعطش. الأطفال كانوا يبكون طوال الطريق، وبعض الأسر فقدت أفرادًا أثناء الهروب بسبب الفوضى. لم نجد عند وصولنا سوى قطعة أرض خالية نصبنا عليها أغطية بلاستيكية لنحتمي بها».

## نقص الخدمات

وتعيش آلاف الأسر النازحة أوضاعًا إنسانية قاسية في مراكز الإيواء المؤقتة، حيث تعاني من نقص الغذاء ومياه الشرب والخدمات الصحية، إلى جانب غياب الاحتياجات الأساسية مثل الأغطية والأدوية ومواد الإيواء.

وفي أحد مراكز النزوح بمحلية شيكان، يقول المتطوع الإنساني حمودة الطيب إن أعداد النازحين تتزايد بصورة يومية بينما تتراجع قدرة المجتمعات المحلية والمنظمات على الاستجابة. ويضيف في حديثه لـ«أفق جديد»: «الأسر تصل في ظروف مأساوية، بعضهم لم يتناول الطعام منذ يومين أو ثلاثة. المراكز مكتظة ولا توجد إمكانيات كافية لتوفير الاحتياجات الأساسية، خاصة مع تراجع الدعم الإنساني».

وأشار إلى أن الأطفال والنساء هم الأكثر تضررًا من ظروف النزوح، حيث تنتشر حالات سوء التغذية والإجهاد النفسي نتيجة الصدمات التي تعرضت لها الأسر خلال الهروب من مناطق القتال.

وحذرت الأمم المتحدة من أن نقص التمويل الإنساني يهدد بتفاقم أوضاع النازحين في السودان، خاصة في ظل اتساع رقعة الحرب واستمرار النزوح من مناطق متعددة.

## مخاطر متزايدة

وقالت مجموعة تنسيق وإدارة المخيمات التابعة للأمم المتحدة، المعنية بدعم النازحين، إنها لم تتلق أي تمويل خلال العام الجاري، الأمر الذي يعرّض ملايين النازحين لمخاطر متزايدة، من بينها العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستغلال والانتهاكات الجنسية، خصوصًا في مواقع النزوح العشوائية التي تفتقر إلى الحماية والخدمات الأساسية.

ويخشى العاملون في المجال الإنساني من أن يؤدي اقتراب موسم الأمطار إلى كارثة إضافية تهدد حياة آلاف الأسر التي تعيش في مساكن مؤقتة مصنوعة من القماش والبلاستيك أو من مواد محلية هشة مثل القش.

يقول النازح حماد جبارة، الذي يقيم مع أسرته في مأوى مؤقت قرب شيكان: «إذا جاءت الأمطار فلن تصمد هذه المساكن. نحن بالكاد نحتمي من الشمس الآن، فكيف سنواجه السيول والخريف؟». ويضيف أن كثيرًا من النازحين فقدوا مصادر دخلهم بالكامل بعد مغادرة قراهم، حيث تعتمد معظم الأسر على الزراعة والرعي، وهي أنشطة توقفت بسبب انعدام الأمن واتساع رقعة القتال.

ويرى مراقبون أن استمرار النزاع في كردفان يهدد بتحويل الأزمة الإنسانية إلى كارثة واسعة النطاق، في ظل غياب حلول سياسية عاجلة وضعف الاستجابة الإنسانية مقارنة بحجم الاحتياجات المتزايدة.

ومع استمرار تدفق النازحين إلى المناطق الأكثر أمانًا، تبدو معاناة المدنيين مرشحة للتفاقم خلال الأشهر المقبلة، خصوصًا مع تدهور الأوضاع الاقتصادية وارتفاع أسعار الغذاء ونقص الخدمات الأساسية.

وبين الخوف من الهجمات، والجوع، والأمطار القادمة، يجد آلاف المدنيين في كردفان أنفسهم أمام واقع قاس، حيث تحولت رحلة البحث عن الأمان إلى معركة يومية من أجل البقاء.

## حركات سلام جوبا الإنتهازية
## وبعض« الطفابيع» يستثمرون في الحرب

**صديق تاور لـ« أفق جديد»:**

# نحن أمام حالة اللا دولة ..
# ولهذا لم ننضم لتحالف «صمود»

حاوره يوسف الغوث

**في السودان، لم تعد الحرب مجرد مواجهة عسكرية بين طرفين، بل تحولت إلى واقع شامل يعيد تشكيل الدولة والمجتمع معًا. مدن مدمرة، ملايين النازحين، مؤسسات مترهلة، واقتصاد يترنح تحت ضغط الانهيار، فيما تتسع المخاوف يومًا بعد آخر من انزلاق البلاد إلى مصير التفكك والتشظي. وبينما تتكاثر المبادرات السياسية وتتعدد المنابر الإقليمية والدولية، يبقى السؤال الأكثر إلحاحًا: كيف يمكن وقف هذه الحرب قبل أن تبتلع ما تبقى من السودان؟**

**المشهد السوداني اليوم يبدو أكثر تعقيدًا من أي مرحلة سابقة. فالحرب لم تُنتج فقط أزمة إنسانية توصف بأنها الأكبر عالميًا، بل أفرزت كذلك واقعًا سياسيًا وأمنيًا مرتبكًا، تتداخل فيه الحسابات الداخلية مع المصالح الإقليمية والدولية. وفي خضم هذا المشهد، تتباين مواقف القوى المدنية، بين من يراهن على التسويات السياسية، ومن يدعو إلى بناء جبهة وطنية واسعة تضغط لوقف الحرب واستعادة المسار المدني الديمقراطي بعيدًا عن مساومات السلاح.**

**في هذا الحوار، يتحدث د. صديق تاور، عضو مجلس السيادة الانتقالي السابق والقيادي في حزب البعث العربي الاشتراكي، بصراحة عن طبيعة الأزمة السودانية، ويقدم قراءة نقدية لأداء أطراف الحرب والقوى السياسية المدنية، كما يتناول أسباب تعثر المبادرات المطروحة، ورؤيته لما يعتبره الطريق الأقرب لإنهاء القتال ومنع انهيار الدولة.**

**ويتطرق الحوار كذلك إلى المخاطر التي تهدد وحدة السودان، من تنامي خطاب الكراهية، إلى محاولات فرض وقائع تقسيمية على الأرض، مرورًا باستخدام الخدمات والحقوق الأساسية كسلاح ضمن معركة النفوذ والسيطرة. كما يناقش موقف حزب البعث من التحالفات السياسية الراهنة، وأسباب عدم انضمامه لتحالف "صمود"، إلى جانب تقييمه لدور المجتمع الدولي والإقليمي في التعامل مع الأزمة السودانية.**

**حوار يقترب من الأسئلة الشائكة التي يفرضها واقع الحرب، ويحاول استكشاف ما إذا كان السودان لا يزال يملك فرصة للعودة إلى مسار الدولة المدنية، أم أن البلاد تمضي نحو مرحلة أكثر خطورة وتعقيدًا.**

**كيف تقيّمون الوضع الراهن في السودان سياسيًا وعسكريًا بعد تطورات الأشهر الأخيرة؟**

السودان الآن، وبعد ثلاث سنوات من الحرب الهمجية وإفرازاتها، يمكن وصفه باختصار بأنه في حالة اللادولة، في ظل عدم وجود سلطة شرعية، وغياب مؤسسات الدولة الرسمية، وانفراط عقد الأمن وعدم الاستقرار العام. هذه حالة تنذر بالانهيار الشامل والتفتت الذي لا يمكن السيطرة عليه. وهذا يتطلب مستوى غير تقليدي في التعامل مع هذا الواقع المعقد، على صعيد القوى الوطنية، وأيضًا الأشقاء والأصدقاء.

**ما أبرز المخاطر التي تهدد وحدة الدولة السودانية في هذه المرحلة؟**

الخطر الحقيقي هو إصرار طرفي الحرب وحلفائهما على الاستمرار في ذات اللعبة المدمرة للبلاد، دون أدنى إحساس بالمصائب التي يجرونها على الشعب السوداني المغلوب على أمره، ومحاولة فرض واقع تقسيمي على النسق الليبي واليمني، يضمن لهما السيطرة والنفوذ، كل في مناطق سيطرته. أضف إلى ذلك السياسات والممارسات التي يمارسانها على أرض الواقع بحق المدنيين الذين هم ليسوا جزءًا من هذه الحرب.

محاولات استخدام الحقوق الطبيعية في الحرب، مثل الامتحانات المركزية، والأوراق الثبوتية، وحركة البضائع التجارية، والعملة الواحدة، وما إلى ذلك. ثم التلاعب بالقانون وسوء استخدامه ضد المواطنين، مثل اتهامات التخابر مع الطرف الآخر بالمتعاونين أو الفلول، وعدم مراعاة حرمة الأرواح للمدنيين أو الأسرى، وهكذا.

غير **خطاب** الكراهية الذي يتبناه الطرفان على أعلى المستويات القيادية.

**من وجهة نظركم، ما الطريق الأقرب لوقف الحرب وإنهاء الأزمة الحالية؟**

الطريق الأقصر هو إدانة سلوك الإصرار على الحرب والتصعيد من الطرفين، وتحميلهما مسؤولية التجاوزات والانتهاكات الفظيعة هنا وهناك، بالتشديد على مبدأ عدم الإفلات من العقاب والمحاسبة، وفرض حظر للطيران وتدفقات الأسلحة، واتخاذ إجراءات عقابية فعالة لإرغامهما على الاستجابة لنداءات وقف القتال وحماية المدنيين وتهيئة البيئة المناسبة لفرص السلام.

**كيف تقيّمون أداء القوى السياسية المدنية منذ**

**اندلاع الحرب؟**

منذ اندلاع الحرب في 15 أبريل 2023م، نجحت القوى السياسية المدنية في اتخاذ الموقف الصحيح بعدم الاصطفاف لأي طرف، بل عملت وسعها لحمل طرفيها على عدم التصعيد واتباع الوسائل السلمية، ووحدت من منبرها الرافض للحرب، وسخرته لتحصين الشعب من الانجرار خلف الخطاب التعبوي التحريضي الاستقطابي. وبذلك نجحت في عزل قوى الحرب بفضح خطابها المنحصر ما بين (البل والجغم).

لكنها من ناحية أخرى لم تطور من أساليب عملها ولا مستوى جديتها بما يرقى لمستوى خطورة استمرار الحرب، وهذا واضح في عدم القدرة على بناء مركز موحد متجانس في تعامله مع الحرب كمعطى جديد وخطير في الأزمة الوطنية.

**ما موقف حزب البعث من المبادرات المطروحة للحل السياسي؟**

موقف الحزب هو الترحيب بأي مسعى لإيقاف الحرب ووضع حد لعذابات الملايين من السودانيين الذين يدفعون ثمنها من حياتهم واستقرارهم ومستقبل أجيالهم. هناك عدة مبادرات منذ مبادرة جدة في مايو 2023م، مرورًا بالمنامة والقاهرة وحتى الرباعية والخماسية. كل هذه المبادرات اصطدمت بمراوغة طرفي الحرب وعدم جديتهما في وقفها. وبتقديرنا أن المبادرة التي خاطبت الأزمة بشكل واضح هي المبادرة الرباعية، لأنها سمت الأشياء بأسمائها، وحددت الجهات المسعرة للحرب ووضعت عليها قيودًا واضحة. لذلك فهي، كمبادرة، وافقت تطلعات السودانيين للحل، ولكنها من ناحية لم توافق تطلعات أطراف الحرب في البحث عن مستقبل سياسي وفي الإفلات من العقاب، لذلك قوبلت بالمناورات والتشكيك.

**لماذا لم ينضم حزب البعث إلى صمود حتى الآن؟**

حزب البعث لديه تحفظات جوهرية على التحالف انطلاقًا من تجارب سابقة نتجت عنها أخطاء فادحة لا ينبغي تكرارها. فالتحالفات التي لا تنطلق من وضوح رؤية في قضايا البلد الأساسية، ستنتهي بالمتحالفين إلى مفترقات طرق في أقرب المنعطفات. وهذا ما قالته تجربة تحالف الحرية والتغيير سابقًا، وتجربة تحالف تقدم قبل أن ينتهي إلى صمود الحالية، التي نتمنى أن تصمد أمام تحدياتها الداخلية المحمولة من تلك التجارب.

**هل يعود عدم الانضمام إلى خلافات سياسية أم تنظيمية أم اختلاف في الرؤية؟ وهل جرت اتصالات مباشرة بين الحزب وقيادة صمود؟ وما نتائجها؟**

عدم الانضمام لكل ذلك. سياسيًا نتفق في العموميات مثل وقف الحرب وتدارك آثارها الكارثية والدولة المدنية والديمقراطية، إلخ. لكن الاختلاف في التفاصيل والآليات والوسائل. بأي سقف نحقق ذلك؟ بالعمل القاعدي وسط الشعب أم بالعمل الفوقي عن طريق فرض حلول خارجية؟ بالضغط على أطراف الحرب وحملها على التراجع، أم بمساومتها بتسويات ملغومة تفجر الأوضاع في أقرب المحكات؟

تنظيميًا هناك مشكلة إغراق التحالفات بأجسام وهمية ليس لها وجود حقيقي على الأرض، تعتمد على أشخاص ناشطين فقط، مثل التجمعات المهنية ومنظمات المجتمع المدني والأشكال المطلبية والحقوقية. هذه يصعب فرز الحقيقي من الوهمي بينها، وهي ليست تنظيمات سياسية، ولا ينبغي لها أن تكون كذلك بحكم طبيعة عملها القائمة على الحياد والاستقلالية السياسية، ولكن يُراد لها في هذه التحالفات أن تلعب نفس دور الأحزاب السياسية، وهذا يسبب تداخلًا مربكًا للأدوار المتبادلة بين المكونات المختلفة. لذلك رؤيتنا تقوم على الدعوة لجبهة عريضة لوقف الحرب واستعادة المسار المدني على هدى مبادئ ثورة ديسمبر المجيدة. إلى أن يتحقق ذلك، فالتنسيق مع كل القوى الرافضة للحرب مستمر ولم ينقطع.

**مؤتمر برلين**

**ما الأهداف الرئيسية التي خرج بها مؤتمر برلين بشأن السودان، وكيف سيتم تنفيذها عمليًا؟**

مؤتمر برلين هو النسخة الثالثة من مؤتمر سلام السودان، الذي بدأ في

بريطانيا ثم فرنسا ثم ألمانيا أخيرًا. وهو مؤتمر تنظمه البلدان العاملة على تخفيف وطأة الكارثة الإنسانية على الشعب السوداني بسبب الحرب.

خرج المؤتمر بمساهمات مالية لصالح الدعم الإنساني قاربت الـ2 مليار يورو، كخطوة أولى، على أن تواصل بقية البلدان المشاركة، وعددها 60 دولة، التبرع لزيادة الدعم باعتبار السودان يحتضن أكبر كارثة إنسانية. كما نجح في تسليط الضوء على الأوضاع الكارثية في السودان وضرورة العمل على وقف الحرب.

**ما الدور الذي خُصص للقوى المدنية السودانية داخل مخرجات المؤتمر؟**

طرح مسار سوداني موازٍ لمؤتمر المانحين، خُصص لمحاولة بلورة رؤيةٍ سودانية لحل أزمة الحرب، من النواحي الأمنية والإنسانية والسياسية. وقد سبقت هذا المسار مشاورات أجرتها الآلية الخماسية مع طيف واسع من الأطراف السودانية، لتلمس الحد الأدنى من المشتركات التي يمكن الانطلاق منها في النقاشات. على هذا الأساس وُجهت الدعوة لـ40 شخصية بمرجعيات مختلفة بغرض شمول التمثيل، بحيث يكون ما خرجوا به أرضية يُبنى عليها بمزيد من التشاور والنقاش.

**كيف تم اختيار المشاركين المدنيين، وما المعايير التي استندت إليها الجهات المنظمة؟ وهل كان هناك تمثيل متوازن لمختلف المناطق السودانية؟**

بالنسبة للتمثيل السياسي، لم تكن هناك مشكلة في تحديد المشاركين حسب المرجعيات السياسية، لأنها معروفة بطبيعة الحال، على الرغم من دعوة تكتلات سياسية هي مثار جدل لاحتوائها على أسماء هلامية. أما اختيار مشاركين بصفات غير سياسية، فقد شكّل خللًا كبيرًا في تنظيم المؤتمر. فقد جيء بمشاركين ومشاركات باسم الشباب والنساء والإدارة الأهلية والطرق الصوفية وشخصيات عامة، وكل هؤلاء يمثلون أنفسهم فقط، ولا يمكن اعتبارهم ممثلين للصفات التي شاركوا بها.

مسألة التوازن الجغرافي لم تكن ضمن معايير المشاركة. باختصار، هناك قصور من الجهة المنظمة وإخفاق كبير في تحديد من يمثل ماذا، وهذا خلل سمح بمشاركة أشخاص داعمين لاستمرار الحرب في المؤتمر، ولعبوا أدوارًا معرقلة بهدف إفشاله بطريقة غير محترمة.

**ما أبرز المقترحات التي قدمها المشاركون المدنيون خلال المؤتمر؟**

المشاركون قدموا مصفوفة للحل شملت المحاور الثلاثة المطروحة، سقفها الأعلى وقف الحرب وتهيئة بيئة آمنة للمدنيين تسمح بالعودة واستئناف الحد الأدنى من الحياة الطبيعية، ومواجهة الكارثة الإنسانية بضمان وصول المساعدات لمستحقيها، وعملية سياسية سودانية تؤدي لانتقال مدني ديمقراطي، إلخ.

**كيف نظر المجتمع الدولي إلى دور المدنيين في إنهاء الحرب واستعادة الحكم المدني؟**

المجتمع الدولي مُقر بأن لا حل عسكريًا لهذه الحرب، وأنه لا مناص من وضع مدني كامل ومستدام، وبالتالي لا ينبغي أن يكون هناك أي دور سياسي للأطراف المتحاربة، وأن ينحصر دورهم فقط في الترتيبات الأمنية.

**هل ناقش المؤتمر آليات محددة لوقف إطلاق النار وحماية المدنيين؟**

انحصر النقاش في الأساسيات والمبادئ العامة للحل، ولم يخض في التفاصيل، لأن ذلك يحتاج إلى نقاشات أكثر وتفاصيل فنية ليس محلها المؤتمر.

**ما الضمانات التي طُرحت**

**لإيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق؟**

الضمانات لإيصال المساعدات ليست صعبة، بأن تتولى الجهات الداعمة عبر مؤسساتها ومنظماتها العاملة في المجال الإنساني إدارة هذا العون، بالتنسيق مع ممثلي الفئات المستهدفة، مع إمكانية وجود آليات رقابة وطنية بما يمنع تسرب العون لغير اتجاهاته.

**كيف تم تناول مسألة الانتهاكات وجرائم الحرب والمساءلة القانونية؟**

تضمن المحور السياسي في بند العدالة والعدالة الانتقالية مبدأ عدم الإفلات من العقاب. الانتهاكات التي سبقت الحرب والتي رافقتها كلها انتهاكات لا يمكن القفز فوقها بمنطق "باركوها"، وإلا فسوف تتكرر وتصبح من السلوك المألوف.

**هل كان هناك نقاش حول إعادة بناء مؤسسات الدولة السودانية بعد الحرب؟**

الحديث تركز على وقف الحرب وتدارك الكارثة الإنسانية والانتقال السياسي المدني. الحديث عن إعادة البناء والإعمار قبل تحقيق هذه المطلوبات هو حديث سابق لأوانه.

**ما تقييمك لموقف الأطراف الإقليمية المشاركة وتأثيرها على الأزمة السودانية؟**

الأطراف الإقليمية والدولية لا تنطلق من رؤية موحدة للأزمة السودانية، بل ينطلق كل طرف من حساباته الخاصة في تصوره لما ينبغي أن يكون عليه شكل الحل. وهذا سبب تعدد المبادرات والمنابر، وهو أمر مضر لأنه يبدد الجهود ويباعد بين فرص الحل الحاسم. من المهم أن يقرر السودانيون ماذا يريدون، لا أن ينتظروا قرارًا من أحد أيا كان.

**هل شعرت أن صوت المدنيين السودانيين كان مسموعًا بوضوح داخل المؤتمر؟**

المؤتمر مخصص أساسًا لسماع صوت السودانيين وإسماعه للعالم.

**ما أبرز التحديات التي واجهتكم كمشاركين مدنيين أثناء طرح رؤاكم؟**

المشكلة التي واجهتنا هي السماح بحضور أشخاص من دعاة الحرب في المؤتمر، إما كمشاركين أو مراقبين، وهذا خطأ تنظيمي ما كان ينبغي أن يُسمح به. لقد جاء أشخاص موالون لطرف بورتسودان، ولم يستحوا من التأكيد على أن هدفهم إفشال المؤتمر، وهؤلاء كانوا يستحقون الطرد من البداية. لم يقدموا أي مساهمة إيجابية بقدر ما كانوا حميرة عكننة فقط.

المشكلة الثانية تعبير عدة أشخاص عن آرائهم كأشخاص، لا كمنظومات محددة.

**ما الرسالة التي أردتم إيصالها للمجتمع الدولي من خلال مشاركتكم؟**

حرصنا من خلال اجتماعنا بوزراء خارجية بلدان الخماسية والرباعية على التعبير عن تقديرنا للجهود المبذولة من أجل إنهاء معاناة الشعب السوداني، مع التأكيد على أن الكارثة أكبر بكثير مما هو مبذول من جهود سياسية وإنسانية. كذلك رسالة بأن السودانيين أحوج للسلام من المساعدات.

## طفابيع جوبا

**بعد انتهاء المؤتمر، ما الخطوات التالية المتوقعة من المشاركين المدنيين؟**

المطلوب، وليس المتوقع، هو أن تستشعر القوى الوطنية مسؤوليتها تجاه وقف الحرب، وأن تعلي من إيقاعها المنسجم في هذا الاتجاه. الحركة الموسمية لن تصنع الحدث، وإنما تردد صداه، أما الحركة الجماعية المنظمة فهي التي تستطيع أن تؤثر بفعالية.

كما أن الحرب أوجدت قوى انتهازية تستثمر فيها، مثل حركات ما يسمى بسلام جوبا، وبعض طفاقيع المشهد السياسي ولاعقي البوت. في غمرة تمزق البلاد من أطرافها وأوصالها، هؤلاء مهمومون بالمناصب واكتناز الأموال والاتجار بدماء المواطنين وأرواحهم. هم وجه آخر من أوجه الحرب القبيحة، يتطلب تعريته وفضحه ومحاصرته.

**كيف يمكن للمواطن السوداني العادي أن يستفيد من نتائج هذا المؤتمر؟**

ما يعني المواطن بشكل مباشر هو جهود وقف الحرب، وما يليها من سند لمواجهة الكارثة الإنسانية، وفرص العودة الآمنة لموطنه لاستئناف حياته الطبيعية.

**هل تعتقد أن مؤتمر برلين يمكن أن يشكل نقطة تحول حقيقية، أم أنه مجرد خطوة دبلوماسية؟ وما الذي كان ينقصه ليكون أكثر فاعلية؟**

المؤتمر خطوة مهمة، ولكنه لم يرتق إلى مستوى نقطة تحول يُعوَّل عليها. فما ينقصه هو توحيد العمل والمبادرات بالبناء على المبادرة الرباعية وإسنادها بآليات الخماسية. فأطراف الحرب تستفيد من حالة تعدد المقترحات والمنابر، وتناور بها لإطالة أمد الحرب واللعب بالأجندة الأساسية.

الانتقال الآمن:

# بناء نظام رئاسي انتقالي على رافعة الفيدرالية التنموية

بروفسور إبراهيم البدوي

د.عصام الدين عباس أحمد

## ملخص

يناقش المقال كيفية بناء انتقال مدني ديمقراطي آمن في السودان بعد الحرب، عبر إصلاح جذري لبنية الدولة والنظام السياسي. ويرى الكاتبان أن السودان ظل عالقًا في حلقة متكررة من الحكومات المدنية الضعيفة والانقلابات العسكرية، بسبب غياب مؤسسات مستقرة ومشروع وطني جامع يعالج جذور الأزمات السياسية والاقتصادية والتنموية.

يقترح إنشاء نظام سياسي "تنفيذي.تشريعي" هجين يجمع بين رئاسة قوية منتخبة وبرلمان فعّال يضمن الرقابة والمساءلة، على غرار النموذج الفرنسي. كما يدعو إلى "فيدرالية تنموية" تقوم على الأقاليم الكبرى والمدن المنتجة بدل نظام الولايات الحالي، بهدف تقليل الصراعات الجهوية وتركيز الموارد على التنمية والإنتاج وإعادة بناء الاقتصاد الوطني.

يؤكد الكاتبان أن السودان يحتاج كذلك إلى حكومات وحدة وطنية واسعة لا تقوم على المحاصصة، بل على برنامج متفق عليه يشمل الإصلاح الأمني، العدالة الانتقالية، إعادة الإعمار، والتحول الاقتصادي. ويريان أن نجاح أي انتقال ديمقراطي يتطلب جيشًا قوميًا موحدًا، ومؤسسات مدنية قوية، وسردية وطنية تعزز المواطنة والتعددية بدل الانقسامات الإثنية والقبلية.

يطرح المقال مسارًا انتقاليًا من مرحلتين: الأولى توافقية قصيرة لإيقاف الحرب وإعادة بناء الثقة، والثانية قائمة على الشرعية الانتخابية وبناء النظام الدستوري الجديد. ويختتم بالتأكيد على أن السودان يقف أمام فرصة تاريخية إما لإعادة إنتاج أزماته القديمة أو لتأسيس دولة مدنية ديمقراطية تنموية تستند إلى السلام والعدالة والمؤسسات.

## مقدمة

الإستحقاق الوطني السوداني الأبرز، الذى يتوجب مقاربته بإلحاح حتى قبل إنهاء الحرب، هو تعزيز الانتقال المدني الديمقراطي المأمول وتثبيت الحالة الانتقالية داخل ذلك «الممر الضيق» المفضي إلى التعزيز المتبادل لقوة المجتمع وقوة الدولة، وبالتالي الانعتاق من أسر «المتلازمة السودانية» التى أقعدت بالمشروع الوطني السوداني، والمتمثلة في الحلقة العدمية المفرغة بين الحكومات الديمقراطية قصيرة الأجل والانقلابات العسكرية المفضية إلى أنظمة استبدادية متطاولة، يتم إسقاطها في نهاية المطاف بواسطة الانتفاضات الشعبية، لتؤسس بدورها لحكومات ديمقراطية هشة ومتشاكسة، لا تلبث أن تُطاح بانقلابات جديدة، بينما تفشل الحكومات المدنية الديمقراطية والعسكرية، على حد سواء، في التوصل إلى حلول سلمية مستدامة للنزاعات والحروب الأهلية التي طبعت مسيرة البلاد منذ الاستقلال على مدى سبعة عقود أو يزيد.

وغني عن القول إن إعادة بناء الدولة السودانية بعد هذه الحرب الماحقة تتطلب حزمة من الإصلاحات المؤسسية الشاملة في سياق عقد اجتماعي متين، يبدأ بمحوري الإصلاح الأمني والعدالة الانتقالية، باعتبارهما ركيزتين متلازمتين لأي انتقال ناجح يستند إلى تعديل موازين القوى، بما ينهي هيمنة النخب العسكرية-الميليشياوية لصالح القوى المدنية الديمقراطية، بحيث تتمكن البلاد من الولوج إلى ذلك «الممر الضيق» نحو الحرية والتطور. كذلك، تبرز الحاجة إلى توأمة «الشرعية السياسية» - التي قامت عليها الانتقالات السودانية السابقة - مع «شرعية اقتصادية» ملزمة، تقوم على التوافق حول مشروع تحول اقتصادى نهضوي يخاطب جذور أزمة الحروب الأهلية وعدم الاستقرار السياسي، والمتمثلة في التخلف الاقتصادي والتفاوت التنموي على المستويين الجهوي والهوياتس.

أيضاً، فإن الدمار الذى أحدثته هذه الحرب الماحقة لم يقتصر على الحجر، أو على حياة الإنسان السودانى وسبل عيشه - على فداحة ذلك - بل طال كذلك النسيج المجتمعى ذاته. ومن ثم، لا يمكن إعادة بناء اللُحمة القومية الجامعة من دون تبنى «سردية وطنية» قوية وناجزة، تقوم على ترسيخ قيم المواطنة والتعددية والعدالة، وفي الوقت نفسه تحريم وقمع السرديات الغرائزية الجهوية-الإثنية المدمرة.

ومع ذلك، وحتى في ظل هذه الاستحقاقات الآنفة، يبقى تحدي استدامة التحول الديمقراطي

المدنى ماثلاً، خاصة بالنظر إلى التعقيدات الهائلة وغير المسبوقة التى أفرزتها هذه الحرب، مقارنة بالانتقالات السابقة التى أعقبت الثورات الشعبية الثلاث: أكتوبر 1964، ومارس-أبريل 1985، وديسمبر 2018. وعليه، نحاجج فى هذا المقال بضرورة تبني ثلاثة تحولات مؤسسية رئيسية، ومسار انتقالي مترتب عليها:

نظام «تنفيذي-تشريعي» هجين من أجل الإستقرار والإنتقال التنموي

«فيدرالية تنموية» على أساس الأقاليم ومحليات «المدن المنتجة»

حكومات وحدة وطنية لإنجاز المشروع ا لنهضو ي

كذلك، وحتى يتأتى تنزيل النظام الدستوري المقترح في سياق مسار انتقالي ناجز، لا بد من مراعاة التدرج اللازم لبناء توافق مرحلي يسبق بناء الشرعية الدستورية عبر التفويض الشعبي. فهناك من يرى ضرورة اعتماد فترة انتقالية طويلة (خمس سنوات، كما اقترح تحالف «صمود» مثلاً)، لضمان الانتقال إلى الشرعية الانتخابية على أسس متينة، بعد إنجاز استحقاقات إزالة التمكين وإعادة بناء القوات النظامية والمؤسسات العدلية والخدمة المدنية، بما يتواكب مع أهداف ثورة ديسمبر المجيدة. وفي المقابل، ترى بعض القوى المدنية الأخرى أن الفترة الانتقالية يجب ألا تتجاوز عاماً واحداً، بحجة ضرورة الاحتكام إلى الشعب لانتخاب حكومة مفوَّضة لإنجاز الأجندة الوطنية ذات الصلة.

وبرأينا، فإن تأسيس الحكم المدنى الانتقالي يمكن أن يُبنى على مرحلتين، تشكلان مقاربة توفيقية بين هاتين الرؤيتين. الأولى عبارة عن ترتيبات توافقية تُدار بواسطة حكومة تصريف أعمال ومجلس سيادي محدود الصلاحيات، وتمتد لعام واحد فقط. أما المرحلة الثانية، فتقوم على الشرعية الانتخابية وبناء النظام السياسي الجديد، استناداً إلى التحولات المؤسسية الثلاث المشار إليها أعلاه.

**أولاً، لماذا نظام «تنفيذي-تشريعي» هجين من أجل الإستقرار والإنتقال التنموي؟**

تكشف التجربة السودانية الحديثة، وربما منذ الاستقلال، عن أزمة بنيوية عميقة في طبيعة النظام السياسى الذي حكم البلاد. فقد أفضى النظام البرلماني، المستلهم بصورة شبه حرفية من نموذج وستمنستر البريطانى، إلى حكومات ائتلافية قصيرة العمر، ضعيفة التماسك، أسيرة للمساومات الحزبية والانقسامات الجهوية والطائفية، وعاجزة عن اتخاذ قرارات استراتيجية تتطلبها قضايا الحرب والسلام والتحول الاقتصادى والتنمية. وفى المقابل، قادت الانقلابات العسكرية المتكررة إلى أنظمة رئاسية استبدادية كرست احتكار السلطة، وأضعفت المؤسسات، وأعادت إنتاج الحرب الأهلية والاستقطاب المجتمعي. ومن ثم، فإن التحدي الحقيقي لا يتمثل فقط في الانتقال من الحكم العسكري إلى الحكم المدني، بل فى إعادة تصميم النظام السياسي نفسه بصورة تكسر الحلقة العدمية التى ظلت تعيد إنتاج الفشل والانقلابات وعدم الاستقرار.

فى هذا السياق، تبرز الحاجة إلى نظام «تنفيذي . تشريعي» هجين، يجمع بين مزايا الاستقرار التنفيذى الذي توفره الرئاسة المنتخبة شعبياً، وبين المساءلة البرلمانية والرقابة الديمقراطية. فالسودان الخارج من حرب مدمرة، والمنهك بانقسامات جهوية وإثنية عميقة، يحتاج إلى سلطة تنفيذية مستقرة نسبياً وقادرة على اتخاذ قرارات استراتيجية طويلة الأجل تتعلق بإعادة الإعمار والإصلاح الأمني والتحول الاقتصادي، دون أن تكون رهينة لتقلبات الائتلافات البرلمانية الهشة. وفي الوقت نفسه، فإن التجربة التاريخية السودانية تجعل من الضروري وجود مؤسسات تشريعية وقضائية قوية تحول دون انزلاق الرئاسة مجدداً إلى السلطوية.

وعليه، فإن النظام الهجين - على غرار النموذج الفرنسي - قد يكون الأنسب للحالة السودانية، حيث يتعايش رئيس منتخب مباشرة من الشعب مع رئيس وزراء يستند إلى الأغلبية البرلمانية. فالرئيس يضطلع بالوظائف السيادية العليا، مثل حماية الدستور والإشراف على الأمن القومي والسياسة الخارجية، بينما تتولى الحكومة إدارة الاقتصاد والسياسات الداخلية وشئون الحكم الاتحادي. ويتيح هذا الترتيب تحقيق توازن ضرورى بين الاستقرار التنفيذي وتقييد السلطة، كما يخفف من طبيعة «اللعبة الصفرية» التى ظلت تطبع الصراع السياسى السوداني.

كما أن تبنى مجلسين تشريعيين يشكل جزءاً أساسياً من هذا التصور المؤسسي. فالمجلس الأعلى يمثل الأقاليم بالتساوي، بما يضمن مشاركة عادلة لها في اتخاذ القرارات السيادية والتشريعية الكبرى، بينما يعكس المجلس الأدنى الوزن السكانى للأقاليم المختلفة. وبهذا، تتحقق معادلة مزدوجة تجمع بين العدالة الجهوية والتمثيل الديمقراطي السكاني، بما

يحد من هيمنة المركز التاريخية ويعزز الوحدة الوطنية على أساس الشراكة المؤسسية.

وتؤكد التجارب المقارنة أهمية هذا الخيار بالنسبة لسودان ما بعد الحرب. ففرنسا استطاعت عبر الجمهورية الخامسة تجاوز أزمة الحكومات الائتلافية غير المستقرة، بينما نجحت البرتغال بعد ثورة القرنفل في بناء ديمقراطية مستقرة في ظل نظام شبه رئاسي حافظ على التوازن بين الرئاسة والحكومة المنتخبة. وحتى التجربة الغانية، رغم طابعها الرئاسي، تُظهر كيف يمكن للرئاسة أن تتحول إلى أداة للاستقرار والتنمية إذا قُيدت بمؤسسات دستورية مستقلة وقضاء فعّال وهيئات انتخابية نزيهة. بالمقابل، فإن تعثر تجارب مثل نيجيريا وأوكرانيا يكشف أن الهندسة الدستورية وحدها لا تكفي، ما لم تُدعَم بثقافة مؤسسية، ونظام حزبي منضبط، وعدالة فى توزيع الموارد والصلاحيات.

لذلك، فإن النظام «التنفيذي-التشريعي» المقترح لا يمثل مجرد تعديل دستوري تقني، وإنما يشكل أحد أعمدة مشروع إعادة تأسيس الدولة السودانية نفسها، عبر بناء توازن جديد بين الاستقرار والديمقراطية، وبين السلطة المركزية وتمثيل الأقاليم، بما يسمح بتثبيت الانتقال المدنى داخل ذلك «الممر الضيق» الذى يحمى البلاد من العودة إلى الاستبداد أو الانهيار.

**ثانياً، لماذا «الفيدرالية التنموية» على أساس الأقاليم ومحليات «المدن المنتجة» وإلغاء الولايات؟**

إذا كان إصلاح النظام السياسى يمثل أحد شروط استدامة الانتقال الديمقراطي، فإن إعادة بناء النظام الفيدرالي تمثل شرطاً لا يقل أهمية لمعالجة جذور الأزمة السودانية المرتبطة بالتفاوت التنموي والتهميش الجهوي والصراع على الموارد والسلطة. فقد أفرز نظام الولايات الذى أنشأه نظام الإنقاذ ما يمكن تسميته بـ«الفيدرالية الزبائنية»، حيث تحولت الولايات إلى أدوات لإعادة إنتاج الولاءات السياسية والقبلية، بدلاً من أن تكون آلية لتوزيع السلطة والتنمية وتعزيز المشاركة المحلية.

لقد أدى التوسع المفرط فى إنشاء الولايات والمحليات إلى تضخم الجهاز الإداري واستنزاف الموارد العامة فى الإنفاق الجارى، بينما ظلت الخدمات الأساسية والبنيات التحتية والتنمية الإنتاجية فى حالة انهيار مزمن. والأخطر من ذلك، أن تقسيم الولايات على أسس إثنية وقبلية ساهم فى تفكيك النسيج الاجتماعى وإشعال النزاعات المحلية، إذ أصبحت هذه الولايات بؤراً للتنافس على الريع السياسي والموارد والتحويلات المالية القادمة من المركز. وهكذا، بدلاً من أن تعزز الفيدرالية اللُحمة الوطنية، أصبحت إحدى أدوات تفتيت المجتمع والدولة معاً.

ومن هنا تبرز الحاجة إلى الانتقال من «الفيدرالية الزبائنية» إلى «الفيدرالية التنموية»، القائمة على أقاليم اقتصادية كبرى ومحليات منتجة تتمحور حول المدن الرئيسية ومحيطها الريفي. ويستند هذا التصور إلى إعادة بناء الدولة على ثلاثة مستويات فقط: اتحادي، إقليمي، ومحلى، مع إلغاء الولايات الحالية التي أصبحت عبئاً مالياً وسياسياً وإدارياً. فالأقاليم الأكبر حجماً والأكثر تكاملاً اقتصادياً ستكون أكثر قدرة على بناء «حيز مالي» حقيقي، وتعبئة الموارد، وتخطيط التنمية بصورة استراتيجية، بدلاً من التشظي الإداري الراهن.

كما أن هذا النموذج يتيح توظيف التنوع الجغرافي والاقتصادي السودانى في بناء محاور للنمو حول «المدن المنتجة»، بحيث تتحول المدن الكبرى إلى مراكز للتصنيع الزراعى والخدمات اللوجستية والطاقة والتجارة والبنية التحتية، ترتبط بأحزمة إنتاجية ريفية واسعة. فبدلاً من توزيع الموارد بصورة مبعثرة وغير فعّالة، يتم تركيز الاستثمارات العامة والخاصة في مراكز نمو قادرة على توليد ديناميات اقتصادية ممتدة إلى محيطها الإقليمي.

وفي هذا الإطار، يمكن لأقاليم مثل دارفور وكردفان والشرق والأوسط والنيل الأزرق والشمال أن تتحول إلى وحدات تنموية متكاملة، تقوم على شراكة حقيقية بين المركز والأقاليم في إدارة الموارد وبناء الاقتصاد الوطنى. كما أن تقليص مستويات الحكم وترشيق المحليات سيخفض بصورة كبيرة من كلفة الجهاز البيروقراطى، ويوجه الموارد نحو الاستثمار الإنتاجي والتنمية البشرية والبنية التحتية، بدلاً من الإنفاق الإداري والاستهلاكي.

وفوق ذلك، فإن العودة إلى نظام الأقاليم الكبرى ستساعد على تخفيف النزاعات الإثنية والقبلية، لأن النخب المحلية ستصبح مضطرة لبناء تحالفات سياسية واقتصادية عابرة للقبائل والكيانات الإثنية، كما كان الحال نسبياً قبل التقسيم الولائي الذى عمّقه نظام الإنقاذ. وبذلك، تصبح الفيدرالية أداة لبناء الأمة، لا أداة لتفكيكها .

أما على مستوى الفيدرالية المالية، فإن النظام الجديد يجب أن يقوم على قواعد شفافة وعادلة للتحويلات المالية الرأسية من المركز إلى الأقاليم،

والأفقية من الأقاليم إلى المحليات، وفق معايير التنمية البشرية والحاجة الاقتصادية، وليس وفق اعتبارات الولاء السياسي أو المحسوبية. فحين تصبح العدالة المالية جزءاً مؤسسياً من بنية الدولة، تتحول الفيدرالية إلى رافعة للتنمية والاستقرار وتعزيز الشرعية الوطنية.

وعليه، فإن «الفيدرالية التنموية» ليست مجرد إعادة تقسيم إداري، وإنما مشروع لإعادة هيكلة الدولة والاقتصاد معاً، وربط السلام بالتحول الهيكلي والتنمية المتوازنة، عبر بناء اقتصاد إنتاجي تقوده الأقاليم والمدن المنتجة ومحاور النمو حولها.

**ثالثاً، لماذا الحاجة إلى حكومات وحدة وطنية لإنجاز المشروع النهضوي؟**

إن حجم الانهيار الذى أصاب الدولة والمجتمع جراء الحرب الحالية يجعل من الصعب تصور أن تتمكن حكومة حزبية ضيقة أو ائتلاف سياسي محدود من قيادة مرحلة ما بعد الحرب بنجاح. فالسودان لا يواجه مجرد انتقال سياسى تقليدى، بل يقف أمام مهمة تاريخية معقدة تشمل إنهاء الحرب، وإعادة بناء الدولة، وتنفيذ الإصلاح الأمني، وتحقيق العدالة الانتقالية، وإعادة الإعمار، وإطلاق مشروع تحول اقتصادي نهضوي، وإعادة ترميم النسيج الاجتماعى الوطنى. وهى مهام تتطلب أوسع قاعدة سياسية ومجتمعية ممكنة.

لذلك، فإن الحاجة إلى حكومات وحدة وطنية لا تنبع فقط من ضرورات «التوافق السياسى»، وإنما من طبيعة المشروع التاريخى المطلوب إنجازه نفسه. ففى المجتمعات الخارجة من الحروب والانقسامات العميقة، تمثل حكومات الوحدة الوطنية ما يشبه «تقنية التزام سياسى»، تمنع العودة إلى الاصطفافات الهوياتية والصراعات الصفرية، وتؤسس لتوزيع أكثر شمولاً للسلطة والثروة، بما يعيد بناء الثقة بين مكونات المجتمع والدولة.

وفي السياق السودانى، تظل مبادرة السيد الصادق المهدي في ستينيات القرن الماضي لتشكيل «حكومة كل الجمعية التأسيسية» من أبرز المحاولات التاريخية لاستشراف هذا النوع من التوافق الوطنى. فقد أدرك مبكراً أن الديمقراطية البرلمانية الهشة، والانقسامات الحزبية، والعجز عن إنهاء الحرب في الجنوب، لا يمكن تجاوزها دون بناء حكومة قومية واسعة تستند إلى مشروع وطني مشترك، يشمل السلام، واللامركزية، والتحول الاقتصادي طويل الأمد. غير أن تلك المبادرة لم تجد آنذاك مناخاً سياسياً يسمح بإنضاجها. أما اليوم، وبعد هذه الحرب المدمرة، فإن الحاجة إليها أصبحت أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى.

غير أن المقصود بحكومة الوحدة الوطنية هنا ليس إعادة إنتاج صيغ المحاصصة التقليدية وتقاسم المناصب، وإنما بناء حكومة برامجية تستند إلى «عقد اجتماعي» واضح المعالم، يقوم على التوافق حول أولويات استراتيجية كبرى: الإصلاح الأمني، العدالة الانتقالية، إعادة الإعمار، الفيدرالية التنموية، والتحول الهيكلي للاقتصاد السوداني. فالمطلوب ليس مجرد تقاسم السلطة، بل بناء «تحالف تنموي» واسع يراهن على التنمية بوصفها أساس الشرعية والاستقرار.

وتكتسب هذه الفكرة أهمية خاصة في ضوء الدروس المستفادة من التجارب المقارنة. فالتجارب التنموية الناجحة في الدول النامية كثيراً ما تمت في ظل أنظمة سلطوية ذات قدرة على فرض الاستمرارية البرامجية، بينما فشلت الديمقراطيات الهشة في الحفاظ على التوافق المطلوب لتنفيذ مشاريع تحول اقتصادى طويلة الأجل. غير أن التجارب الماثلة، أظهرت فى الوقت نفسه أن «الاستبداد التنموي» قد يحقق بعض الإنجازات الاقتصادية، لكنه يفشل في إدارة التنوع الاجتماعى والسياسى بصورة سلمية ومستدامة. ومن ثم، فإن البديل المطلوب هو «الديمقراطية التوافقية البرامجية»، التى تجمع بين الشرعية الديمقراطية والاستمرارية التنموية.

وعليه، فإن حكومات الوحدة الوطنية المقترحة ينبغى أن تمتد، ليس فقط خلال الفترة الانتقالية، بل أيضاً خلال عهدتي الحكومتين الديمقراطيتين اللاحقتين، بما يسمح بتنفيذ مشروع نهضوي طويل الأمد قائم على إعادة الإعمار والتحول الهيكلي فى القطاع الزراعى والصناعات المرتبطة به. وفى ظل معدلات نمو مرتفعة ومتواصلة، يمكن للسودان أن يضاعف اقتصاده عدة مرات خلال جيل واحد، بما يؤدى إلى توسيع الطبقة الوسطى، وتعزيز الاندماج الجهوي والإثني، وترسيخ الديمقراطية والاستقرار.

وبذلك، فإن حكومة الوحدة الوطنية ليست مجرد صيغة سياسية انتقالية، وإنما أداة استراتيجية لبناء «الشرعية الاقتصادية» للدولة الجديدة، وتحويل السلام من مجرد وقف للحرب إلى مشروع وطني شامل للنهضة وإعادة التأسيس.

**رابعاً، النظام الإنتقالي: المرحلة الأولى «التوافقية»**

إذا كان مشروع إعادة تأسيس الدولة السودانية بعد الحرب يتطلب شرعية انتخابية راسخة، فإن الوصول إلى هذه الشرعية يستدعى أولاً بناء حد أدنى من التوافق الوطنى حول أسس الانتقال ذاته. فالسودان الخارج من حرب بهذا الحجم من التدمير والانقسام لا يحتمل انتقالاً انتخابياً متعجلاً قبل معالجة القضايا التأسيسية المرتبطة بالأمن والسلام وإعادة بناء مؤسسات الدولة واستعادة الثقة بين المكونات الوطنية. ومن ثم، فإن المرحلة الأولى من النظام الانتقالي المقترح يجب أن تكون مرحلة «توافقية» محدودة الأجل، تُعطى الأولوية لتثبيت السلام وإدارة الاستحقاقات العاجلة، دون أن تتحول إلى فترة انتقالية مطولة مفتوحة على إعادة إنتاج الاستقطاب والصراع حول الشرعية.

وفى هذا السياق، نتبنى صيغة معدلة لتصور «مشروع الخلاص الوطني» لحزب الأمة، الذى يدعو إلى مرحلتين إنتقالتين، تبدأ بمرحلة أولى قصيرة الأمد، تقوم على ترتيبات توافقية مؤقتة تحت إشراف جبهة مدنية واسعة لوقف الحرب وتحقيق السلام، تتشكل من الأحزاب السياسية والقوى المدنية والإدارة الأهلية والطرق الصوفية والحركات المسلحة ولجان المقاومة والنقابات والقيادات النسوية والشبابية والخبراء والأكاديميين. وتنبع أهمية هذا التصور من إدراكه أن إنهاء الحرب لا يمكن أن يكون مجرد اتفاق عسكري بين طرفى النزاع، بل عملية سياسية ومجتمعية شاملة تستند إلى أوسع قاعدة وطنية ممكنة.

وتبدأ هذه المرحلة بمؤتمر مائدة مستديرة يُعقد مباشرة بعد توقيع اتفاق إنهاء الحرب، تتوافق خلاله القوى المدنية والديمقراطية على إعلان سياسي ودستوري مؤقت يؤسس للنظام الانتقالي الجديد، ويحدد طبيعة مؤسسات الحكم المؤقتة ومهامها وسقفها الزمنى. وفى تقديرنا، فإن أهم ما يميز هذا التصور هو أنه يربط بين «التوافق السياسي» و«التفويض الشعبى» بصورة متدرجة، بحيث لا تصبح المرحلة التوافقية بديلاً دائماً عن الشرعية الانتخابية، ولا تتحول الانتخابات المبكرة بدورها إلى قفز فوق استحقاقات بناء السلام والدولة.

وعليه، فإن هذه المرحلة الأولى ينبغى أن تُدار بواسطة حكومة تصريف أعباء مدنية ذات مهام محددة، ومجلس سيادى محدود الصلاحيات ذى طبيعة تشريفية وسيادية، بحيث تُفصل الوظائف السيادية عن الإدارة التنفيذية اليومية، تمهيداً للانتقال لاحقاً إلى النظام الرئاسى-التشريعي الهجين الذى اقترحناه أعلاه. ويُستحسن أن لا تتجاوز هذه المرحلة عاماً واحداً، حتى لا تفقد القوى الانتقالية حوافز الإنجاز، أو تتحول الفترة الانتقالية إلى حالة دائمة من السيولة السياسية.

أما المهام الرئيسية لهذه المرحلة، فتتمثل في: تثبيت وقف الحرب، وفرض هيبة الدولة على كامل التراب الوطني، والاستجابة الإنسانية العاجلة، وعودة النازحين واللاجئين، وإعادة تشغيل مؤسسات الدولة الأساسية، وإطلاق برنامج إسعافي اقتصادي، والبدء فى تنفيذ العدالة الانتقالية وجبر الضرر، وتفكيك بنية التمكين والفساد وفق القانون، وإعادة بناء المؤسسات العدلية والأمنية والخدمة المدنية على أسس مهنية وقومية. كما تشمل هذه المرحلة إصدار قانون انتخابات انتقالي يقوم على التمثيل النسبي، بما يسمح بإشراك أوسع للقوى السياسية والاجتماعية في العملية الانتقالية.

ومن الأهمية بمكان أن تُدار هذه المرحلة بروح «الديمقراطية التوافقية»، لا بمنطق المغالبة السياسية أو الإقصاء الشامل. ومع ذلك، فإن التوافق المطلوب لا يعني المساواة بين دعاة الديمقراطية وأعدائها، إذ أن القوى المرتبطة بمشروع التمكين والحرب وتقويض الانتقال الديمقراطى لا يمكن أن تكون جزءاً من عملية إعادة تأسيس الدولة الجديدة. وفي هذا السياق، فإن عزل المؤتمر الوطني والحركة الإسلاموية المرتبطة بالحرب يمثل إجراءً تأسيسياً لحماية الانتقال نفسه، دون أن يعنى ذلك إقصاء التيار الإسلامي الوطني الذي انحاز للثورة والديمقراطية.

كما أن نجاح هذه المرحلة التوافقية يظل رهيناً بقدرتها على بناء «سردية وطنية» جامعة تعيد تعريف الدولة السودانية على أساس المواطنة والعدالة والتنوع، وتقاوم الانزلاق نحو الانقسامات الجهوية والإثنية التى غذتها الحرب. فالتحدي الحقيقي لا يتمثل فقط فى وقف القتال، بل فى منع تحوله إلى انقسام دائم فى الوعي والهوية الوطنية.

وبهذا المعنى، فإن المرحلة التوافقية ليست مجرد فترة إجرائية مؤقتة، وإنما تمثل الجسر الضرورى بين شرعية الثورة وشرعية الدولة الديمقراطية المستقرة، وبين إنهاء الحرب وإطلاق المشروع النهضوي الوطني.

**خامساً، النظام الانتقالي: المرحلة الثانية «الشرعية الانتخابية وبناء النظام السياسى الجديد»**

إذا كانت المرحلة الأولى التوافقية تستهدف تثبيت السلام ومنع الانهيار، فإن المرحلة الثانية ينبغى أن تمثل لحظة الانتقال الحاسم من «الشرعية التوافقية المؤقتة» إلى «الشرعية الانتخابية الدستورية»، أى الانتقال من إدارة الأزمة إلى تأسيس النظام السياسى الجديد بصورة مستدامة. فالديمقراطية لا يمكن أن تستقر فقط عبر التوافقات السياسية فوقية الطابع، وإنما تحتاج فى نهاية المطاف إلى تفويض شعبى واضح، ومؤسسات منتخبة، ودستور دائم يعكس الإرادة الوطنية الجامعة.

فى هذا الإطار - تأسيساً على رؤيتنا بشأن النظام الدستورى الهجين والفيدرالية التنموية - نقترح أن تبدأ المرحلة الثانية بانتخابات تمهيدية تُفضى إلى انتخاب الرئيس وتشكيل الهيئة التشريعية الثنائية بمجلسيها الأعلى والادنى (جمعية وطنية انتقالية منتخبة)، تتولى إجازة الإعلان السياسى والدستور الانتقالى، واختيار رئيس الوزراء، ومنح الثقة للحكومة القومية، واعتماد ترتيبات بناء النظام السياسى الجديد. وتمتد هذه المرحلة لفترة انتقالية ثانية لا تتجاوز أربعة وعشرين شهراً، تُستكمل خلالها مهام إعادة التأسيس المؤسسى والدستورى، وصولاً إلى الانتخابات العامة النهائية.

وبرأينا، فإن أهمية هذا التصور تكمن فى أنه لا يفصل بين «الشرعية الانتخابية» و«التحول البنيوى». فالانتخابات ليست مجرد آلية لتداول السلطة، بل ينبغى أن تكون جزءاً من مشروع أوسع لإعادة بناء الدولة السودانية على أسس جديدة. ولهذا، فإن المرحلة الثانية يجب أن تُدار بمرجعية التحولات المؤسسية الثلاث التى ناقشناها أعلاه: النظام التنفيذى-التشريعى الهجين، والفيدرالية التنموية، وحكومات الوحدة الوطنية البرامجية.

وعليه، فإن الجمعية الوطنية الانتقالية المنتخبة ينبغى أن تتحول إلى منصة تأسيسية كبرى لإعادة بناء العقد الاجتماعى السودانى، عبر تنظيم مؤتمرات قومية متخصصة حول السلام، والدستور، والاقتصاد، والتعليم، والثقافة، والعلاقات الخارجية، والأمن والدفاع، والخدمة المدنية، والبيئة، بحيث تشكل مخرجات هذه المؤتمرات الأساس الفكرى والمؤسسى للدستور الدائم وللنظام السياسى الجديد. فالسودان، بعد هذه الحرب، يحتاج إلى «عملية تأسيس وطنى» شاملة، لا مجرد انتخابات تُعيد إنتاج البنية القديمة للأزمة.

كما أن هذه المرحلة تمثل الإطار الأنسب لتدشين النظام الرئاسى-التشريعى الهجين بصورة كاملة، عبر انتخاب مؤسسات تشريعية ثنائية تمثل السكان والأقاليم معاً، وتشكيل حكومة قومية واسعة تستند إلى نتائج الانتخابات ولكن دون السقوط فى منطق «الفائز يأخذ كل شيء». ففى المجتمعات الخارجة من الحروب والانقسامات العميقة، تظل الديمقراطية التوافقية البرامجية أكثر ملاءمة من الديمقراطية التنافسية الصفرية التى قد تعيد إنتاج الاستقطاب وعدم الاستقرار.

وفى هذا السياق، فإن الحكومة القومية المقترحة خلال هذه المرحلة لا ينبغى أن تكون مجرد ائتلاف سياسى عابر، بل أداة استراتيجية لتنفيذ مشروع إعادة الإعمار والتحول الاقتصادى النهضوى، خاصة عبر إعادة بناء القطاع الزراعى وربطه بمحاور النمو والمدن المنتجة فى إطار الفيدرالية التنموية. كما ينبغى أن تضطلع هذه الحكومة بقيادة عملية العدالة الانتقالية، وإعادة بناء الجيش الوطنى الموحد، واستعادة علاقات السودان الإقليمية والدولية على أسس متوازنة وغير محورية.

وفوق ذلك، فإن نجاح المرحلة الثانية يظل مرهوناً بقدرة القوى المدنية الديمقراطية على التحول من مجرد «تحالف مقاومة للحرب والاستبداد» إلى «كتلة تاريخية» قادرة على بناء الدولة والتنمية معاً. فالتحدى الأكبر بعد الحرب لن يكون فقط إنهاء الصراع العسكرى، بل تأسيس نظام سياسى يمتلك الشرعية والكفاءة والقدرة على تحقيق السلام والتنمية والاستقرار على المدى الطويل.

لذلك، فإن الشرعية الانتخابية المنشودة يجب ألا تُفهم باعتبارها نهاية العملية الانتقالية، بل بدايتها الحقيقية. فهى اللحظة التى تنتقل فيها البلاد من منطق «إدارة الأزمة» إلى منطق «بناء الدولة»، ومن شرعية الضرورة إلى شرعية العقد الاجتماعى الديمقراطى الجديد. وبذلك، تكتمل معالم «الانتقال الآمن» الذى نحاجج له فى هذا المقال: انتقال يستند إلى التوافق فى بداياته، لكنه يتجه بثبات نحو تأسيس ديمقراطية مدنية مستقرة، ذات قاعدة اقتصادية وتنموية قادرة على حماية السلام والدولة معاً.

## سادسًا: المخاطر المحتملة وآليات ضمان نجاح النموذج

يقوم النموذج الانتقالي المقترح - القائم على مرحلتين؛ توافقية قصيرة ثم انتخابية تأسيسية - على عديد من المزايا نذكر منها تفادي الانتقال المبكر نحو الانتخابات، وذلك

بفصل المرحلة التوافقية (عام واحد) عن المرحلة الانتخابية (عامين)، مما يعالج خطأ الانتقالات السودانية السابقة التي جرت فيها انتخابات متعجلة قبل اكتمال أسس السلام وإعادة بناء مؤسسات الدولة، فأعادت إنتاج الائتلافات الهشة والصراع على السلطة، كما انها تمكن من بناء شرعية متدرجة بالانتقال من شرعية الثورة/التوافق إلى شرعية دستورية انتخابية، مما يمنح النظام الجديد عمقًا شعبيًا. اضف لذلك فان النموذج يوفر مرونة التعامل مع تعقيدات الحرب، إذ يسمح التقسيم إلى مرحلتين بمعالجة استحقاقين: الحاجة إلى السرعة في وقف الانهيار (في المرحلة الأولى)، والحاجة إلى الوقت الكافي لإعادة صياغة العقد الاجتماعي (في المرحلة الثانية). غير أن هذه المزايا، رغم أهميتها، لا تحجب وجود مخاطر تهدد نجاح النموذج وينبغي إدراكها والتحوط الكافي لها، وفيما يلي أبرزها.

**الخطر الأول: تفكك المنظومة الأمنية والعسكرية في بيئة ما بعد الحرب**

يواجه السودان واقعًا أمنيًا بالغ التعقيد يتمثل في غياب مؤسسة عسكرية وطنية موحدة، مقابل تعدد الفاعلين المسلحين وتداخل الولاءات العسكرية والجهوية والقبلية. فالساحة تضم القوات المسلحة السودانية بتباياناتها الداخلية، وقوات الدعم السريع، والحركات المسلحة، إضافة إلى المليشيات المحلية والقبلية والأيديولوجية. وفي ظل هذا المشهد، يصبح افتراض إنجاز إصلاح أمني شامل خلال مرحلة انتقالية قصيرة افتراضًا تحيط به التحديات، إذ إن عمليات إعادة بناء القطاع الأمني ودمج القوات تحتاج بطبيعتها إلى سنوات من التدرج والضمانات السياسية والمؤسسية.

وتكمن خطورة هذا الوضع في أن أي عملية انتقال سياسي لا تسبقها سيطرة فعلية على أدوات العنف ستظل رهينة للفاعلين المسلحين القادرين على تعطيل أو إسقاط العملية السياسية متى ما تعارضت مع مصالحهم. كما أن استمرار التسلح والانقسامات العسكرية يهدد بتحويل الانتخابات المقبلة إلى ساحة تنافس جهوي وإثني مسلح بدلًا من كونها عملية سياسية مدنية قائمة على البرامج والرؤى الوطنية. ويزداد هذا الخطر مع احتمالات استمرار النزاعات المحلية وتوسعها في الأطراف في ظل ضعف سلطة الدولة وانشغال الحكومة الانتقالية بإدارة الأزمات المركزية، الأمر الذي قد يقود إلى إعادة إنتاج الحرب بأشكال متعددة، وتقويض فرص الاستقرار والتحول الديمقراطي منذ مراحله الأولى.

تتطلب مواجهة مخاطر الانقسام الأمني والعسكري التوصل إلى اتفاق أمني ملزم يسبق العملية السياسية، يقوم على تثبيت القوات في مواقع محددة تحت رقابة دولية، مع اعتماد جدول زمني واقعي ومتدرج لعمليات الدمج وإعادة الهيكلة بما يضمن منع الانهيار الأمني أو العودة إلى المواجهات المسلحة. كما يستوجب الأمر إنشاء آلية وطنية عليا للإصلاح الأمني تحت إشراف بعثة أممية متخصصة، تضم شخصيات عسكرية مهنية وتوافقية تتولى إدارة ملفات الدمج والتسريح وإعادة بناء المؤسسات النظامية بعيدًا عن الاستقطاب السياسي والمحاصصات. وإلى جانب ذلك، ينبغي تجريم خطاب التحريض على العنف والتعبئة المسلحة وربطه بآليات فعالة للعدالة وإنفاذ القانون، بما يمنع إعادة إنتاج الحرب أو توظيف الانقسامات القبلية والجهوية كأدوات للصراع السياسي.

**الخطر الثاني: الانهيار الاقتصادي الشامل وعجز الدولة عن تمويل الانتقال**

أدت الحرب إلى تدمير واسع للبنية الاقتصادية السودانية، شمل تعطيل الإنتاج الزراعي والصناعي، وانهيار القطاع المصرفي، وتراجع الصادرات، وتآكل قيمة العملة الوطنية، إلى جانب تفاقم الديون الخارجية وتراجع الاحتياطات النقدية. وفي ظل هذا الواقع، تواجه أي حكومة انتقالية تحديًا مزدوجًا: الحاجة إلى تمويل إعادة الإعمار واستعادة الخدمات الأساسية من جهة، ومحدودية الموارد المحلية وضعف الثقة الاقتصادية من جهة أخرى.

ويكمن الخطر في أن غياب الحد الأدنى من الاستقرار الاقتصادي قد يؤدي إلى فقدان الشرعية الشعبية للمرحلة الانتقالية، خاصة إذا ارتبطت سياسات التعافي بزيادة الأعباء المعيشية أو الارتهان المفرط للمساعدات الخارجية وشروط المانحين. كما أن استمرار التدهور الاقتصادي سيغذي بدوره دوائر العنف والتجنيد المسلح، بما يعمق الأزمة الأمنية والسياسية في آن واحد.

مواجهة مخاطر الانهيار الاقتصادي تتطلب تبني مقاربة هيكلية تعيد بناء الدولة والاقتصاد معًا، وذلك عبر إصلاح البنية الإدارية والانتقال من نموذج "الفيدرالية الزبائنية" القائم على تعدد الولايات والمحليات غير المنتجة إلى نموذج "الفيدرالية التنموية" المبني على أقاليم اقتصادية كبرى ومحليات منتجة، بما يسهم في تقليص الإنفاق الحكومي الجاري

الناتج عن تضخم الجهاز البيروقراطي وتوجيه الموارد نحو البنية التحتية والخدمات والتنمية الإنتاجية. وفي السياق ذاته، ينبغي بناء اقتصاد إقليمي منتج قائم على "محاور النمو" والمدن ذات الإمكانات الاقتصادية واللوجستية مثل بورتسودان، عطبرة، مدني، الأبيض، نيالا وكسلا، بحيث تتحول هذه المدن إلى مراكز للتصنيع الزراعي والخدمات والتجارة والطاقة، مرتبطة بأحزمة إنتاجية ريفية واسعة. ويهدف هذا النهج إلى خلق ديناميات اقتصادية محلية تعزز التكامل بين الأقاليم، وتقلل الاعتماد على المركز، وتعيد تنشيط الاقتصاد الوطني عبر مشروعات إنتاجية مرتبطة بالموارد والميزات النسبية لكل إقليم.

## خاتمة:

قدمنا في هذا المقال مقاربة متكاملة لمسألة الانتقال المدني الديمقراطي في سودان ما بعد الحرب، تنطلق من فرضية أساسية مفادها أن أزمة السودان ليست مجرد أزمة حكومات أو نخب سياسية، وإنما أزمة بنيوية في طبيعة الدولة والنظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي تشكل منذ الاستقلال. ولذلك، فإن الخروج من الحلقة العدمية التي ظلت تتأرجح بين الديمقراطية الهشة والاستبداد العسكري المتطاول، لا يمكن أن يتحقق عبر إعادة إنتاج الصيغ القديمة ذاتها، بل يتطلب مشروعاً تأسيسياً جديداً يعيد بناء العلاقة بين الدولة والمجتمع على أسس مختلفة.

وفي هذا السياق، جادل المقال بأن تثبيت الانتقال المدني داخل ذلك «الممر الضيق» يقتضي الجمع بين ثلاثة تحولات مؤسسية مترابطة: أولها، بناء نظام «تنفيذي-تشريعي» هجين يوفر الحد الأدنى الضروري من الاستقرار التنفيذي دون التضحية بالمحاسبة الديمقراطية؛ وثانيها، الانتقال من «الفيدرالية الزبائنية» التي كرستها دولة الإنقاذ إلى «الفيدرالية التنموية» القائمة على الأقاليم والمدن المنتجة ومحاور النمو؛ وثالثها، تبني حكومات وحدة وطنية برامجية قادرة على حمل مشروع نهضوي طويل الأمد، يتجاوز منطق المحاصصة والتنافس الحزبي الصفري.

كما حاول المقال أن يقدم تصوراً لمسار انتقالي متدرج، يبدأ بمرحلة توافقية قصيرة الأجل تؤسس للسلام وإعادة بناء الثقة، ثم ينتقل إلى مرحلة الشرعية الانتخابية وبناء النظام السياسي الجديد. والغاية من هذا التدرج ليست إطالة أمد الانتقال، وإنما تجنب مخاطر القفز المبكر نحو انتخابات قد تعيد إنتاج الاستقطاب القديم قبل معالجة القضايا التأسيسية المرتبطة بالأمن، والعدالة الانتقالية، وإعادة بناء مؤسسات الدولة، والسردية الوطنية الجامعة.

وبطبيعة الحال، فإن الأطروحات الواردة في هذا المقال لا تدّعي امتلاك «الوصفة النهائية» لمستقبل السودان، وإنما تسعى لفتح نقاش وطني جاد حول البدائل المؤسسية الممكنة في لحظة تاريخية فارقة من تاريخ البلاد. فالسودان اليوم يقف أمام مفترق طرق حقيقي: إما إعادة إنتاج ذات البُنى التي قادت إلى الحرب والانهيار، أو الشروع في عملية تأسيس وطني جديدة تستفيد من دروس التاريخ السوداني وتجارب الأمم الأخرى، وتنحاز بوضوح إلى مشروع الدولة المدنية الديمقراطية التنموية.

وبرغم جودة هذا النموذج من النواحي النظرية والتجارب التطبيقية الا انه وفي السياق السوداني لا يخلو من بعض المخاطر التي تستوجب التعاطي الايجابي معها خاصة ما يتعلق بالجوانب الأمنية والاقتصادية؛ فاستمرار الانفلات الأمني قد يعطل أي تعافٍ اقتصادي، بينما سيؤدي الانهيار الاقتصادي إلى تغذية النزاعات المسلحة وتوسيع اقتصاد الحرب. لذلك، ينبغي أن تركز المرحلة الانتقالية على ضمان تماسك المؤسسة الأمنية وبناء نماذج استقرار متكاملة في عدد من المدن والمناطق المنتجة، بحيث تُستخدم كنقاط انطلاق تدريجية لإعادة بناء الدولة واستعادة الثقة العامة.

وفي هذا الإطار، يعتزم الكاتبان المضي خطوة أبعد من مستوى الطرح النظري، عبر إجراء استبيان علمي واسع النطاق لعينة ممثلة للشعب السوداني في الداخل والمهجر، بغرض قياس وتحليل اتجاهات الرأي العام بشأن النظام السياسي المقترح، وطبيعة النظام الفيدرالي، والمسار الانتقالي المترتب عليه، وكذلك أولويات المواطنين في قضايا السلام، والعدالة الانتقالية، وإعادة الإعمار، والعلاقة بين الشرعية السياسية والشرعية الاقتصادية. ونأمل أن تسهم نتائج هذا المسح، بما يوفره من بيانات وتحليلات علمية، في إثراء الحوار الوطني حول مستقبل السودان، ونقل النقاش بشأن قضايا الانتقال وبناء الدولة من مستوى الاستقطاب الأيديولوجي والانطباعات العامة إلى مستوى أكثر مؤسسية واستناداً إلى الأدلة ومعطيات الرأي العام السوداني.

# وطنٌ في انتظار رجال دولة: السودان من شتات السياسة إلى رحاب المؤسسة

طارق فرح


## ملخص

يستعرض المقال الفرق بين "السياسي" و"رجل الدولة"، موضحًا أن السياسي يسعى غالبًا لإدارة اللحظة وتحقيق المكاسب الآنية، بينما يعمل رجل الدولة لبناء مستقبل مستقر للأجيال القادمة. ويرى الكاتب أن أزمة السودان لم تكن في غياب السياسيين، بل في غياب الرؤية الوطنية الجامعة، حيث تحولت السياسة إلى صراع على السلطة بدل أن تكون وسيلة لبناء الدولة.


يشير إلى أن السودان عرف بعض الشخصيات التي اقتربت من مفهوم رجل الدولة، مثل إسماعيل الأزهري ومحمد أحمد المحجوب والصادق المهدي وجون قرنق، لأنهم حملوا مشاريع وطنية تتجاوز المصالح الضيقة، لكن هذه النماذج بقيت استثناءات داخل بيئة سياسية هشة تفتقر إلى المؤسسات الراسخة.

يناقش الكاتب أزمة القوى المدنية والعسكرية معًا، موضحًا أن الانقسامات الحزبية وتعدد الجيوش أضعفا الدولة وأدخلا البلاد في دوامة الحروب والانقسامات. ويؤكد أن بناء السودان يبدأ بجيش قومي موحد يخضع للسلطة المدنية، إلى جانب أحزاب سياسية قوية تقوم على البرامج والمؤسسات لا على الولاءات الشخصية والطائفية.

يخلص إلى أن السودان يقف أمام خيار مصيري: إما الانتقال إلى دولة تقوم على المؤسسات والرؤية الوطنية والقيادة المسؤولة، أو الاستمرار في إعادة إنتاج الأزمات والصراعات. فالسودان — بحسب الكاتب — يحتاج إلى رجال دولة يبنون الوطن كفكرة ومشروع دائم، لا إلى سياسيين يبحثون فقط عن السلطة والبقاء.

في أبسط تعريفاتها، السياسة هي فن إدارة شؤون الدولة وتنظيم حياة الناس عبر قراراتٍ تصبّ في المصلحة العامة. أمّا "السياسي" فهو من يعمل في هذا الفضاء، ساعيًا إلى السلطة أو التأثير فيها. غير أنّ الفارق الحقيقي لا يظهر في الألقاب، بل في العمق: كل رجل دولة هو سياسيٌّ بالضرورة، لكن ليس كل سياسي رجلَ دولة؛ فالأول يبني للأجيال القادمة، بينما يكتفي الثاني بإدارة يومه والنجاة بلحظته.

في السودان، لم تكن المعضلة يومًا نقصًا في السياسيين، بل فائضًا مُربكًا منهم. فمنذ عقودٍ متطاولة، تعاقبت النخب السياسية تحت لافتاتٍ وشعاراتٍ متبدّلة، غير أنّ جوهر الممارسة ظلّ ثابتًا لا يتزعزع: السلطة غايةٌ في ذاتها، لا وسيلةٌ لبناء وطن. وتحولت السياسة إلى ساحة صراعٍ مفتوحة، وتراجع المشروع الوطني الجامع حتى اضمحلّ، وأصبح الانقسام القبلي والجهوي ورقةَ لعبٍ تُوظَّف، لا جرحًا يُداوى.

والحق أنّ السودانيين، في أصلهم، ليسوا شعبًا منقسمًا كما تُصوّره خطابات الأزمة، لكنهم وُضعوا طويلًا داخل معادلات سياسية ضيقة، تُغذّي الخلاف وتُكافئ الولاء على حساب الكفاءة والجدارة. ومع غياب رجل الدولة، يتقدّم السياسي الذي يُجيد إدارة اللحظة، لكنه يعجز عن حراسة المستقبل. هنا بالضبط تقع المفارقة المؤلمة: وفرةٌ في الفاعلين، وشُحٌّ في الرؤية.

ورغم هذا التعثّر الطويل، لم يخلُ تاريخ السودان من شخصياتٍ اقتربت من روح الدولة الحقيقية، لا لأنها كانت معصومةً من الأخطاء، بل لأنها امتلكت مشروعًا وطنيًا يتجاوز المصالح الضيقة والحسابات العابرة. فقد مثّل إسماعيل الأزهري لحظةً وطنية كان فيها الاستقلال مشروع دولة لا مكسب سلطة، بينما قدّم محمد أحمد المحجوب نموذج السياسي المثقف الذي جمع بين الفكر والدبلوماسية والرؤية الوطنية.

ثم جاءت تجارب لاحقة حملت، بدرجات متفاوتة، ملامح رجل الدولة؛ فارتبط اسم الشريف حسين الهندي بالموقف السياسي الصلب والدفاع عن الديمقراطية في مواجهة الحكم العسكري، خصوصًا بعد انقلاب جعفر نميري 1969، حيث ظلّ مؤمنًا بأن الوطن أكبر من السلطة، وأن السياسة موقفٌ أخلاقي قبل أن تكون مكسبًا سياسيًا.

كما برز الصادق المهدي بوصفه أحد أكثر السياسيين السودانيين حضورًا في قضايا الديمقراطية والتعددية، رغم الجدل الكبير الذي أحاط بتجربته، فيما طرح جون قرنق مشروع "السودان الجديد"، كمحاولة لإعادة تعريف الدولة السودانية على أساس المواطنة لا الامتيازات التاريخية أو الهويات الضيقة.

لكن مأساة السودان أنّ هذه النماذج ظلّت استثناءات متفرقة داخل بيئة سياسية هشة، لا داخل مؤسسات راسخة قادرة على حماية الفكرة الوطنية من الانهيار مع كل انقلاب أو حرب أو انتقال سياسي مضطرب. ولذلك، ظلّت البلاد تدور في الحلقة ذاتها: إعادة تدوير

الأزمة، وإنتاج الانقسام، حتى أصبحت الحرب بما تحمله من خطاب قبلي وشحن عنصري امتدادًا طبيعيًا لمسار سياسي طويل افتقر إلى أسسه الصحيحة.

حتى القوى المدنية التي حملت لافتة التغيير لم تنجُ من هذا المأزق؛ فقد شهدت التحالفات السياسية انقساماتٍ وتشظيات متكررة، في مشهد لا يعكس مجرد خلافات تنظيمية عابرة، بل يكشف أزمةً أعمق في التأسيس لمشروع وطني جامع. وحين تعجز القوى المدنية عن الحفاظ على وحدتها، فإنها دون أن تدري تُعيد إنتاج ذات النموذج الذي تنتقده: سياسةٌ بلا بوصلة، وتحالفاتٌ بلا صلابة.

بيد أنّ جوهر الأزمة لا يقتصر على النخب المدنية أو الحزبية؛ فهو يمتدّ إلى بنية الدولة ذاتها، وفي القلب منها المؤسسة العسكرية. فلا يمكن الحديث عن دولة مستقرة في ظل تعدد الجيوش وتشتّت الولاءات. إن المدخل الحقيقي لأي مشروع وطني جاد يبدأ بتوحيد الجيوش في جيش قومي واحد، مهني ومحترف، يخضع للسلطة المدنية، ويتبرّأ كليًا من العمل السياسي والاقتصادي، ليتفرّغ لرسالته الأصيلة: حماية الوطن وصون حدوده، لا التنافس على موارده أو الهيمنة على قراره.

فالجيوش حين تدخل السياسة تُضعف الدولة، وحين تنخرط في الاقتصاد تُفسد السوق، وحين تتعدد تُهدّد وحدة البلاد. ولذلك، فإن إعادة بناء السودان تمرّ حتمًا عبر إعادة تعريف دور المؤسسة العسكرية، ووضعها في موقعها الطبيعي داخل دولة مدنية حديثة، كما في كل الديمقراطيات التي نهضت من رماد الحروب والانقسامات.

وبالتوازي مع ذلك، لا تقوم ديمقراطية حقيقية بغير أحزاب سياسية قوية، مؤسسية، وقادرة على الصمود؛ أحزاب لا تُبنى على الولاءات الشخصية والطائفية والتحالفات الهشة، بل على برامج واضحة، ورؤى استراتيجية، وقدرة راسخة على إدارة الاختلاف دون انهيار. فالديمقراطية لا تُصان بالشعارات، بل بمؤسسات سياسية ناضجة تصمد أمام الامتحانات الكبرى، لا أن تتفتّت عند أول اختبار.

اليوم، وبعد سنوات الحرب والانقسام والنزوح، لم يعد السؤال الجوهري: من يحكم السودان؟ بل صار: كيف نُنقذ معنى الدولة ذاتها؟ كيف ننتقل من واقع تُدار فيه السياسة بالأزمات، إلى واقع تُبنى فيه الدولة بالرؤية والإرادة والتضحية؟

إن السودان لا يحتاج إلى مزيدٍ من السياسيين الذين يُتقنون فن البقاء، بل إلى رجال دولة يُؤسّسون لمعنى البقاء ذاته. رجالٌ يرون في الوطن مشروعًا يُشيَّد، لا سلطةً تُقتسم؛ وفي الاختلاف ثراءً يُدار، لا خطرًا يُستثمر.

فإمّا أن يختار السودانيون طريق الدولة بجيشٍ واحد، وسياسةٍ راشدة، وأحزابٍ قوية وإمّا أنْ يظلوا أسرى دائرةٍ مفرغة تُعيد إنتاج الأزمة، جيلًا بعد جيل، حتى لا يبقى من الوطن غير اسمه.

# كوستي تحت القصف:
# أرواح تُزهق ومحطات وقود تحترق


## ملخص

شهدت مدينة كوستي بولاية النيل الأبيض جنوبي السودان حادثة دامية إثر قصف بطائرة مسيّرة استهدف محطتي وقود داخل المدينة، ما أسفر عن مقتل خمسة مدنيين وإصابة تسعة آخرين، بحسب مصادر طبية محلية. ويأتي الهجوم في سياق تصاعد العمليات العسكرية التي باتت تطال مرافق مدنية وخدمية في عدد من مناطق البلاد.


وخلال الأيام الماضية، امتدت الضربات إلى مدن كوستي وربك وكنانة، مستهدفة منشآت اقتصادية وخدمية بينها مصنع للسكر، ما تسبب في أضرار واسعة بالبنية التحتية واضطراب الخدمات الأساسية، وسط تبادل الاتهامات بين الأطراف العسكرية حول المسؤولية عن الهجمات، بما في ذلك استخدام طائرات مسيّرة في استهداف مواقع مدنية.

يعيش سكان كوستي حالة من الذعر بعد القصف، حيث يروي شهود عيان لحظات الانفجارات التي حوّلت محطات الوقود إلى ساحة نيران، وأدت إلى فرار المواطنين ووقوع إصابات وسط محاولات إسعاف محدودة وإمكانات طبية متراجعة، بينما تتزايد المخاوف من اتساع نطاق الاستهداف.

يحذر عاملون في القطاع الصحي وناشطون إنسانيون من انهيار وشيك في الخدمات، مع تزايد الضغط على المستشفيات ونقص الإمدادات الطبية، في وقت يشدد فيه مختصون على أن استهداف المرافق المدنية، خاصة محطات الوقود، يفاقم الأزمة الإنسانية ويهدد حياة مئات الآلاف، وسط دعوات متصاعدة لوقف الهجمات وحماية المدنيين

# شهدت مدينة كوستي بولاية النيل الأبيض حادثة دامية إثر قصف بطائرة مسيّرة استهدف محطتي وقود داخل المدينة»

أفق جديد

شهدت مدينة كوستي بولاية النيل الأبيض جنوبي البلاد، الثلاثاء الماضي، حادثة دامية إثر قصف بطائرة مسيّرة استهدف محطتي وقود داخل المدينة، ما أسفر عن مقتل خمسة أشخاص على الأقل وإصابة تسعة آخرين، وفق ما أفادت به كوادر طبية محلية، في وقت تتسع فيه رقعة العمليات العسكرية لتطال مرافق مدنية حيوية في عدد من مناطق البلاد.

ويأتي هذا الهجوم ضمن سلسلة ضربات جوية شهدتها مدن كوستي وربك وكنانة خلال الأيام الماضية، طالت منشآت خدمية ومرافق اقتصادية، من بينها مصنع للسكر، ما أدى إلى أضرار واسعة في البنية التحتية، وخلق حالة من الإرتباك في الخدمات الأساسية التي يعتمد عليها السكان في حياتهم اليومية.

## تصعيد عسكري

وقالت مصادر طبية في كوستي إن «خمسة مدنيين قتلوا وأصيب تسعة آخرون جراء استهداف مباشر لمحطتي وقود داخل المدينة»، مشيرة إلى أن بعض المصابين حالتهم حرجة ويخضعون للعلاج وسط إمكانيات طبية محدودة.

وتعكس طبيعة الاستهداف - بحسب شهادات محلية- تحولًا مقلقًا في مسار النزاع، حيث باتت المرافق المدنية، بما فيها محطات الوقود والأسواق والبنية التحتية الخدمية، عرضة للهجمات المتكررة، وهو ما يفاقم معاناة السكان ويزيد من هشاشة الوضع الإنساني.

وفي خضم هذا التصعيد، تتبادل الأطراف العسكرية في السودان الاتهامات بشأن المسؤولية عن الهجمات. وتقول مصادر عسكرية إن قوات الدعم السريع تقف وراء استخدام طائرات مسيّرة في استهداف مواقع داخل ولايات النيل الأبيض وجنوب وشمال كردفان، إضافة إلى العاصمة الخرطوم.

كما أُثيرت في الأيام الأخيرة تصريحات منسوبة لمتحدث عسكري سوداني تحدث فيها عن «أدلة» على تورط أطراف خارجية في دعم عمليات عسكرية داخل السودان، وهي اتهامات لم يتم التحقق منها بشكل مستقل، ولم يصدر بشأنها رد رسمي من الدول المشار إليها حتى لحظة إعداد هذا التقرير.

## شهادات من الميدان

في شوارع كوستي التي ما زالت آثار الدخان والدمار بادية فيها، يروي سكان محليون

## المستشفيات تواجه ضغطًا متزايدًا... هناك نقص في الأدوية والمحاليل الطبية»

## باتت المرافق المدنية، بما فيها محطات الوقود والأسواق والبنية التحتية الخدمية، عرضة للهجمات المتكررة»

لحظات القصف التي حولت يومهم العادي إلى حالة من الذعر والفوضى.

يقول عبد اللطيف أحمد لـ«أفق جديد»: «كنا واقفين في طابور الوقود عندما سمعنا صوت انفجار قوي، بعدها ثوانٍ فقط واشتعلت النيران في المحطة. الناس ركضتْ في كل اتجاه، لم نكن نعرف أين نذهب أو كيف نساعد المصابين».

ويضيف: «المدينة أصبحت غير آمنة. كل يوم نسمع عن ضربات عنيفة في مكان مختلف. حتى الحصول على الوقود صار مخاطرة».

أما أمير الهادي فيروي لـ«أفق جديد»: «كنت أريد تعبئة جالون بنزين للمولد. فجأة كل شيء انقلب رأسا على عقب، شفت النار والدخان، وناس بتصرخ. فقدنا الإحساس بالأمان تمامًا».

### انهيار الخدمات

إلى جانب الخسائر البشرية، يهدد استمرار استهداف المرافق الخدمية بتفاقم الأزمة المعيشية في المنطقة، خصوصاً مع اعتماد السكان الكبير على محطات الوقود في تشغيل المركبات والمولدات الكهربائية في ظل انقطاع التيار الكهربائي.

ويؤكد عامل في القطاع الصحي بكوستي لـ«أفق جديد»، أن المستشفيات تواجه ضغطًا متزايدًا، ويضيف: الإصابات التي تصلنا أغلبها حروق وجروح خطيرة. هناك نقص في الأدوية والمحاليل الطبية، ونواجه صعوبة في التعامل مع الحالات المتزايدة». وتابع: أن الوضع الصحي في المدينة «يقترب من حدود الانهيار إذا استمرت الهجمات بهذا الشكل».

### تحذيرات إنسانية

أدانت جهات طبية وناشطون إنسانيون استهداف المرافق المدنية، معتبرين أن ذلك يشكل انتهاكًا واضحًا لمبادئ القانون الدولي الإنساني، الذي يفرض حماية المدنيين والبنية التحتية غير العسكرية أثناء النزاعات المسلحة.

ويرى مختصون أن استهداف محطات الوقود تحديداً يضاعف الأزمة الإنسانية، لأنه لا يقتصر على الخسائر المباشرة، بل يمتد ليؤثر على حركة النقل والإمدادات الغذائية والخدمات الأساسية، مما ينعكس على حياة مئات الآلاف من السكان.

### حياة تحت الخوف

في الأسواق القريبة من موقع القصف، تبدو مظاهر الحياة شبه مشلولة. بعض المتاجر أغلقت أبوابها، فيما يفضل آخرون تقليص ساعات العمل خوفاً من ضربات جديدة.

يقول تاجر محلي لـ«أفق جديد»: «"نفتح المحل لساعات قليلة فقط. الزبائن خائفون، ونحن أيضاً لا نعرف متى يمكن أن يحدث قصف جديد».

وتشير هذه الحالة إلى تحول تدريجي في نمط الحياة اليومية داخل المدينة، حيث باتت الحركة الاقتصادية والاجتماعية مرتبطة بدرجة عالية من المخاطر الأمنية.

في ظل هذا الوضع، تتصاعد الدعوات المحلية والدولية إلى ضرورة وقف استهداف المدنيين والمرافق الحيوية، والعمل على ضمان حماية السكان وفقاً للمواثيق الدولية.

كما تطالب جهات طبية وإنسانية بتوفير ممرات آمنة لإيصال الإمدادات الطبية والإنسانية، وتخفيف الضغط على المستشفيات التي تعمل في ظروف بالغة الصعوبة.

أزمة مرشحة للتفاقم

يرى مراقبون أن استمرار استهداف المدن في النيل الأبيض يعكس تحولًا خطيرًا في مسار الحرب، حيث لم تعد المواجهات محصورة في مناطق الاشتباك العسكري، بل امتدت إلى قلب الحياة المدنية.

ومع تزايد الهجمات وتدهور الخدمات الأساسية، تتعمق الأزمة الإنسانية في المنطقة، بينما يبقى المدنيون هم الأكثر تضرراً، في ظل غياب واضح لأي مؤشرات على تهدئة قريبة.

وفي كوستي، كما في مدن سودانية أخرى، يبقى السؤال الأبرز الذي يطرحه السكان اليوم: إلى متى تستمر الحرب داخل تفاصيل حياتهم اليومية؟

## في الأسواق القريبة من موقع القصف، تبدو مظاهر الحياة شبه مشلولة»

# السودان بين نار الحرب ووهم الحسم... ماذا تخفي الأيام القادمة؟

حاتم أيوب أبو الحسن


## ملخص

**يرى الكاتب أن الحرب في السودان لم تعد الحرب مجرد صراع عسكري على السلطة أو السيطرة على المدن، بل تحولت إلى أزمة أعمق تعيد تشكيل مستقبل الدولة نفسها. فالمشهد الراهن يتجاوز حدود المعارك التقليدية ليصبح جزءاً من تحولات إقليمية ودولية تجعل السودان في قلب حسابات البحر الأحمر والقرن الإفريقي.**


يشير إلى أنه مع تصاعد استخدام الطائرات المسيّرة واتساع رقعة العمليات، تتراجع فكرة "الحسم السريع" لصالح حرب استنزاف طويلة تستهدف الاقتصاد والبنية الاجتماعية وقدرة المجتمع على الصمود. وبدلاً من الانتصار الحاسم، باتت المعادلة أقرب إلى منع الطرف الآخر من تحقيقه، ما يطيل أمد الصراع ويزيد تعقيده.

يؤكد الكتاب أنه في ظل هذا الانسداد، تبدأ الدولة في التآكل تدريجياً، بينما تتمدد سلطات الأمر الواقع ويتحول المجتمع إلى جزء من اقتصاد الحرب. كما يزداد التدخل الإقليمي ارتباطاً بالموقع الاستراتيجي للسودان، حيث تتداخل اعتبارات الأمن في البحر الأحمر وممرات النفوذ الإقليمي مع مسار الصراع الداخلي.

يخلص إلى أن المدنين هم الخاسر الأكبر، إذ تتعرض المدن للتغير والانهيار التدريجي، ويعيش ملايين السودانيين بين النزوح وتدهور الخدمات. ويخلص التحليل إلى أن أخطر ما يواجه البلاد ليس استمرار الحرب فقط، بل الاعتياد عليها، ما يطرح سؤالاً مفتوحاً: ماذا سيبقى من السودان بعد أن تنتهي الحرب، وكيف ستكون ملامح الدولة القادمة؟

لم تعد الحرب في السودان مجرد معركة على السلطة، ولا صراعاً عسكرياً تقليدياً يمكن قياسه بخريطة السيطرة على المدن أو عدد الجبهات المفتوحة. ما يجري اليوم أعمق من ذلك بكثير؛ إنه إعادة تشكيل بطيئة لمستقبل الدولة نفسها، وسط إقليم يموج بالتحولات، وعالم لم يعد ينظر إلى السودان باعتباره أزمة محلية معزولة، بل عقدة جيوسياسية تقع في قلب البحر الأحمر والقرن الإفريقي وممرات النفوذ الجديدة.

الهجمات الأخيرة، وتصاعد استخدام الطائرات المسيّرة، والتحركات السياسية والأمنية المرتبطة بالخليج، كلها ليست أحداثاً منفصلة، بل إشارات إلى انتقال الحرب من مرحلتها الأولى إلى مرحلة أكثر تعقيداً وخطورة. ففي البداية كانت المعركة تدور حول من يسيطر على الخرطوم، أما الآن فالسؤال الحقيقي أصبح: من يملك القدرة على تشكيل السودان القادم؟

الحرب تغيّرت. لم تعد فقط مواجهة بين قوتين عسكريتين، بل تحولت إلى حرب استنزاف طويلة تستهدف الاقتصاد، والبنية الاجتماعية، والقدرة النفسية للمجتمع على الصمود. ومع كل شهر يمر، تتراجع فكرة "الحسم السريع" لتحل محلها معادلة أكثر قسوة: لا أحد قادر على الانتصار الكامل، لكن الجميع قادر على منع الآخر من الانتصار.

وهنا تبدأ أخطر مراحل الصراع.

لأن الحروب حين تفشل في إنتاج الحسم، تبدأ في إنتاج التشظي. تتآكل مؤسسات الدولة تدريجياً، وتتمدد سلطات الأمر الواقع، ويصبح المجتمع نفسه جزءاً من اقتصاد الحرب، بينما تتحول السياسة إلى مجرد ظل يتحرك خلف السلاح.

وفي خضم ذلك، يدخل العامل الإقليمي بثقله الكامل. فالخليج اليوم ليس بعيداً عن السودان كما قد يبدو جغرافياً. البحر الأحمر أصبح أحد أكثر الممرات حساسية في العالم، والتوترات الممتدة من غزة إلى اليمن والقرن الإفريقي جعلت كل دولة مطلة على هذا الحزام جزءاً من معادلة الأمن الإقليمي. لذلك لم يعد السودان يُقرأ فقط من داخل حدوده، بل من خلال موقعه في خرائط النفوذ والطاقة والموانئ والتحالفات العسكرية.

لهذا تبدو التحركات السياسية الأخيرة وكأنها تحمل رسائل أكبر من مجرد وساطات للسلام. فالقوى الإقليمية لا تتحرك بدافع إنساني فقط، بل بدافع الخوف من انفجار شامل قد يحول السودان إلى فراغ مفتوح على الفوضى والهجرة والسلاح والانهيار الاقتصادي في منطقة شديدة الهشاشة أصلاً.

لكن المعضلة أن كل الأطراف ما زالت تتعامل مع التفاوض باعتباره امتداداً للحرب، لا بديلاً عنها. كل طرف يريد الذهاب إلى الطاولة من موقع قوة، وكل تقدم ميداني يتحول إلى رسالة سياسية، لا إلى خطوة نحو السلام. ولهذا تبدو البلاد وكأنها تدور داخل دائرة مغلقة: تصعيد يعقبه حديث عن تسوية، ثم انهيار التهدئة، ثم عودة القتال بصورة أعنف.

ووسط هذه الدوامة، يدفع المدنيون الثمن الأكبر.

فالمدن التي كانت تمثل قلب الحياة السودانية أصبحت تعيش تحولات قاسية. الخرطوم لم تعد كما كانت، وأم درمان تتحول تدريجياً إلى مدينة مثقلة بآثار الحرب، بينما يعيش ملايين السودانيين بين النزوح والانهيار الاقتصادي وفقدان الخدمات الأساسية. الأخطر من ذلك أن الحرب لا تدمر الحجر فقط، بل تعيد تشكيل الوعي الجمعي نفسه، وتزرع داخل المجتمع خوفاً وانقسامات قد تبقى حتى بعد توقف إطلاق النار.

ومع ذلك، فإن أخطر ما في المشهد ليس استمرار الحرب وحده، بل احتمال اعتيادها. حين تصبح الحرب جزءاً من الحياة اليومية، يفقد المجتمع حساسيته تجاه الخسائر، وتتحول الدولة إلى كيان منهك يعيش على إدارة الأزمات لا حلها.

لهذا فإن السؤال الحقيقي لم يعد متى تنتهي الحرب؟ بل: ماذا سيبقى من السودان عندما تنتهي؟

هل يخرج البلد موحداً بدولة جديدة أكثر توازناً؟ أم يخرج منهكاً بسلطات متعددة ونفوذ متنازع عليه؟ وهل تكون التسوية القادمة بداية لاستقرار حقيقي، أم مجرد هدنة مؤقتة تؤجل انفجاراً أكبر؟

ما تخفيه الأيام القادمة ربما ليس نصراً حاسماً لأي طرف، بل لحظة إنهاك جماعي تفرض على الجميع العودة إلى السياسة بعد أن يكتشفوا أن السلاح وحده لا يبني دولة. فالتاريخ السوداني، مهما طال نزيفه، أثبت أن الحروب تنتهي دائماً إلى تفاوض، لكن المأساة أن البلاد تصل إلى تلك اللحظة دائما بعد أن تكون قد دفعت ثمناً أكبر بكثير مما كان يجب أن تدفعه .

نقود الظل في زمن الحرب

# كيف يُعيد الجنيه السوداني اختراع نفسه في غياب الدولة

عمر سيد أحمد *


## ملخص

يتناول المقال تحوّل النظام النقدي في السودان منذ اندلاع الحرب في أبريل 2023 إلى نظام موازٍ يجمع بين النقد الورقي والسيولة الرقمية غير المغطاة. فقد أصبح الجنيه الورقي أكثر قيمة من الجنيه الرقمي، رغم تساويهما اسمياً، بسبب فقدان الثقة في البنوك وتعطل المقاصة والتسويات المالية. ومع خروج معظم الكتلة النقدية من الجهاز المصرفي، نشأ اقتصاد غير رسمي تتحكم فيه السيولة النقدية والوسطاء الماليون.


يرى الكاتب أن التحول الرقمي الذي بدا ظاهرياً حلاً للأزمة، أخفى مشكلة أعمق تتمثل في غياب الضمان الحقيقي للتحويلات الرقمية. فالكثير من المعاملات تُنفذ عبر التطبيقات والمحافظ الإلكترونية دون تسوية مصرفية واضحة، مما خلق ما يُعرف بـ«الخصم الرقمي»، حيث تُقبل الأموال المحوّلة بقيمة أقل من النقد الورقي، وأصبح المواطن يدفع تكلفة هذا الفرق بصورة غير مباشرة.

يشرح كيف أعادت الأزمة توزيع الثروة داخل الاقتصاد السوداني؛ إذ استفاد تجار السيولة والوسطاء والبنوك من ندرة النقد، بينما تحمل المنتجون الحقيقيون — مثل المزارعين والعمال — عبء الانهيار. كما ساهمت التحويلات الرقمية غير المغطاة في تضخم الكتلة النقدية بصورة كبيرة، دون زيادة في الإنتاج، ما أدى إلى تفاقم التضخم وتراجع القوة الشرائية للجنيه السوداني.

ويختتم الكاتب بأن الأزمة ليست نقدية فقط، بل أزمة ثقة وهيكل دولة. ويقترح حلولاً تشمل إعادة بناء نظام المقاصة المصرفية، وفرض احتياطيات حقيقية على المحافظ الرقمية، وتوجيه التمويل نحو القطاعات الإنتاجية، إضافة إلى تعزيز الشفافية وربما تطوير عملة رقمية رسمية بإشراف البنك المركزي، باعتبار ذلك شرطاً ضرورياً لاستعادة الاستقرار الاقتصادي في السودان.

مقال مستل من ورقة بحثية محكمة

في السودان الذي تمزّقه الحرب منذ أبريل 2023، وُلد نظام نقدي موازٍ لم تُصمّمه حكومة ولم يُقرّه بنك مركزي. نظامٌ يُتداول فيه المال رقمياً وتُحتجز قيمته نقداً، ويدفع ثمنه المزارع والعامل بينما يجني أرباحه الوسيط والمُحتكر. هذا المقال تشريحٌ لذلك النظام — وتحذيرٌ من مآلاته.

## في البداية كان الكاش

في سوق وادي حلفا الصاخب على ضفاف النيل، لا يسأل التاجر عن رصيدك البنكي. يسألك: «عندك كاش؟» — لأن ورقة المئة جنيه التي في جيبك تساوي أكثر من المئة جنيه التي في هاتفك، وإن كانت الأرقام متطابقة. هذا التناقض البسيط — أن النقود المادية وأشباحها الرقمية قد باتتا عملتين مختلفتين — هو جوهر الأزمة النقدية التي يعيشها السودان اليوم.

منذ أبريل 2023، حين اشتعلت الحرب بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، انهار الاقتصاد الكلي بصورة لم يعرف لها تاريخ السودان الحديث نظيراً. لكن الأكثر إثارة للاهتمام من الانهيار ذاته هو ما نشأ في فراغه: نظام نقدي هجين، غير مُعلَن، يعمل على طبقتين — نقدٌ ورقي تحتكره يدٌ خفية، وسيولةٌ رقمية تتدفق في الفضاء الإلكتروني دون غطاء حقيقي. ظاهرة نادرة في تاريخ الاقتصاد السياسي، وسودانية بامتياز.

«المال الرقمي في السودان اليوم ليس بديلاً عن النقد — إنه شيء آخر تماماً: وعدٌ بقيمة، لا قيمة بعينها»

## عندما تختفي الدولة النقدية

من أبجديات علم الاقتصاد أن النقود تؤدي ثلاث وظائف: وسيطٌ للتبادل، ومقياسٌ للقيمة، ومخزنٌ للثروة. وظائف تبدو ثوابت أكاديمية في أوقات الاستقرار، لكنها تتحول في أوقات الحروب إلى ميادين صراع حقيقية. ففي بغداد عام 2003، وفي كابول عام 2021، وقبلهما في زيمبابوي وفنزويلا، رأينا كيف تتشظى النقود إلى طبقات متنافرة حين تفقد الدولة قدرتها على ضمان قيمتها.

في السودان، جاءت الصدمة أشد وطأةً لأنها ضربت جهازاً مصرفياً كان أصلاً هشاً: بنك

مركزي

يعاني من إرث ثلاثة عقود من الانفصال عن الاقتصاد العالمي، وبنوك تجارية تعتمد تاريخياً على التمويل الحكومي أكثر من اعتمادها على الودائع، وثقة شعبية متآكلة في المؤسسات المالية. حين اندلعت الحرب، لم تنهر ثقة راسخة بل انكسر ما كان مترنحاً أصلاً.

النتيجة كانت درامية: تُقدّر الدراسات المتخصصة أن ما بين 90 و95 بالمئة من الكتلة النقدية في السودان باتت تعمل خارج الجهاز المصرفي الرسمي. أي أن تسعة أعشار الاقتصاد تجري في فضاء لا تستطيع الدولة رؤيته ولا التحكم فيه.

90–95% من الكتلة النقدية السودانية تعمل اليوم خارج الجهاز المصرفي الرسمي — في حين تجاوزت المعاملات الرقمية 70% من إجمالي التبادلات اليومية. هذا التناقض الصارخ هو قلب الأزمة.

مفارقة الرقمي: كلما تدفّق أكثر، عُلِّقت قيمته

في ظاهرها، القصة تبدو قصة نجاح رقمي: السودانيون الذين فقدوا وصولهم إلى الفروع البنكية المغلقة، أو نزحوا من مدن تحوّلت ساحاتٍ للمعارك، لجأوا إلى هواتفهم. تحويلات عبر تطبيقات البنوك، مدفوعات بالمحافظ الإلكترونية، شبكات حوالة تعمل على واتساب — استمرت الحياة الاقتصادية رغم الدمار.

لكن خلف هذا الواجهة الرقمية المبهرة تكمن مشكلة هيكلية عميقة: هذه التحويلات لا تمر عبر نظام مقاصة مركزي يضمن أن كل جنيه رقمي يحمل غطاءً حقيقياً. في المقابل، حين

يُحوّل أحمد مائة ألف جنيه لمورّده في مدينة أخرى، يُخصم المبلغ من حساب أحمد — لكن هل وصل فعلاً؟ هل تسوّت العملية نهائياً؟ هل يعكس الرقم على الشاشة قيمةً يمكن استردادها بالفعل؟

الإجابة في السودان الراهن هي: أحياناً نعم، وأحياناً لا، ولا أحد يعرف متى. وهذا الغموض بحد ذاته هو الأزمة.

## ثلاثة طبقات لعملة واحدة

لفهم ما يجري، يمكن تصوّر الجنيه السوداني اليوم وكأنه يتكون من ثلاث طبقات متمايزة: الأولى هي أرصدة الحسابات البنكية — وهي موجودة على الورق لكن لا يمكن سحبها نقداً بالكامل. والثانية هي أرصدة المحافظ الرقمية — تنتقل بسرعة لكن يقبلها السوق بقيمة أدنى من القيمة الاسمية. والثالثة هي التحويلات المعلّقة غير المسوّاة — أموال في طريقها إلى الوصول لكنها عالقة في فضاء رقمي بلا ضمانات.

النموذج التحليلي يُقدّر حجم هذه السيولة الرقمية الكاملة بما بين أربعة وستة وعشرين تريليون جنيه سوداني — أي ما يعادل بين ثلاثة وسبعة مليارات دولار بسعر الصرف الموازي. وفي السيناريو الأرجح تتراوح هذه الأرقام بين عشرة وخمسة عشر تريليوناً. أرقامٌ ضخمة تجري دون أن تُوجَد خرائطها لدى أي جهة رقابية.

## الخصم الرقمي: الضريبة الصامتة

في الاقتصاد الطبيعي، مئة جنيه نقداً تساوي مئة جنيه في البنك تساوي مئة جنيه في المحفظة الرقمية. لكن في السودان 2024–2025، نشأت ظاهرة استثنائية تُشبه ما عاشه الاتحاد السوفيتي في أيام احتضاره، حين كان الروبل «الرسمي» يساوي شيئاً مختلفاً تماماً عن الروبل المتداول في السوق السوداء: ظهر ما يُسميه الباحثون «الخصم الرقمي».

معناه البسيط: إذا ذهبت إلى تاجر تريد شراء بضاعة وقلت له إنك ستدفع بتحويل بنكي، فسيطلب منك مبلغاً أعلى مما لو دفعت نقداً. الفارق بين السعرين هو الخصم الرقمي. وفي مناطق عدة من السودان، بلغ هذا الخصم ما بين 10 و20 بالمئة.

«حين يبلغ الخصم الرقمي 20 بالمئة — كما شُهد في بعض مناطق السودان — فمعنى ذلك أن كل تحويل بنكي هو ضريبة مخفية تذهب من جيب المنتج إلى جيب الوسيط»

هذا ليس مجرد إزعاج اقتصادي. إنه علامة تشخيصية خطيرة تدل على أن العملة بدأت تتفكك من الداخل. الجنيه السوداني لم يعد عملةً واحدة — صار عملتين: جنيهاً ورقياً يُحتفظ به كمخزن للقيمة، وجنيهاً رقمياً يُتداول بخصم ضمني متصاعد. وهو ما يُعرّفه الاقتصاديون بـ«الازدواج النقدي الداخلي» — ظاهرة تسبق تاريخياً الانهيارات النقدية الكبرى.

| | |
|---|---|
| الجنيه الرقمي | |
| الجنيه الورقي | |
| المعيار | |
| مخصومة 10–20% في التداول | |
| كاملة — مقبولة بلا خصم | |
| القيمة السوقية الفعلية | |
| التجار والمحوّلون الماليون | |
| المنتجون وأصحاب الثروة | |
| من يحتفظ به | |
| معلّق — مشروط بالمقاصة | |
| ملموس — قيمة فورية | |
| درجة الضمان | |
| المزارع والعامل والمستهلك | |
| — | |
| الخاسر الأكبر | |

**جدول مقارن: الجنيه الورقي في مواجهة الجنيه الرقمي — السودان 2025**

### من يكسب ومن يخسر: اقتصاد سياسي للفوضى النقدية

كل أزمة نقدية تُعيد توزيع الثروة — لكن ليس بالتساوي. في السودان، البنية الحالية تُنتج رابحين وخاسرين بصورة ممنهجة تكاد تكون مقصودة، وإن لم تكن كذلك في أصلها.

**الرابحون: تجار السيولة**

في اقتصاد تحوّلت فيه السيولة إلى سلعة نادرة، يربح من يملكها. البنوك التي احتجزت نقداً وقيّدت السحوبات باتت تجني أرباحاً من رسوم التحويل وفروقات التسعير دون أن تُقدّم خدمة مصرفية حقيقية. وكبار التجار الذين تحوّطوا بالنقد الورقي مبكراً بات في أيديهم سلعة يُقدّرها السوق بأعلى من قيمتها الاسمية. والوسطاء الماليون الذين يُتاجرون في الفجوة بين السعر الرقمي والسعر النقدي —

هؤلاء وجدوا نموذج عمل مربحاً لم يكن ممكناً في أوقات الاستقرار.

**الخاسرون: منتجو القيمة الحقيقية**

في المقابل، يتركز العبء على من يُنتجون القيمة الفعلية في الاقتصاد. المزارع الذي يُسلّم محصوله ليتسلّم تحويلاً بنكياً يكتشف أن ثمة خصماً صامتاً ينخر في دخله. العامل الذي يتسلّم راتبه رقمياً يجد أنه يُبادل بعملة من الدرجة الثانية في السوق. والمنشأة الصغيرة التي تحتاج تمويلاً لاستمرار عملها لا تجد بنكاً يُقرضها لأن البنوك نفسها تعاني من ضعف السيولة.

وفي حلفا الجديدة تحديداً — إحدى أكبر مناطق الإنتاج الزراعي في السودان — تكرّس هذا المشهد بوضوح: تراجع التمويل المصرفي لقطاع الزراعة إلى شبه الاختفاء، وحلّ محله تمويل التجار بتكاليف ضمنية مرتفعة تُثقل الموسم قبل أن يبدأ.

المفارقة الكبرى: الاقتصاد السوداني يُكافئ الوساطة المالية ويُعاقب الإنتاج الحقيقي — وهذا نمط تاريخياً يُطيل أمد الأزمات ويجعل التعافي أشد صعوبةً.

آلة التضخم الرقمي: كيف تصنع النقود الوهمية تضخماً حقيقياً

ثمة سؤال يبدو تقنياً لكنه بالغ الأثر: هل يمكن أن تُولّد التحويلات الرقمية تضخماً حتى دون أن تطبع البنوك نقوداً جديدة؟

الإجابة هي نعم — وهذا بالضبط ما يحدث. حين تجري تحويلات رقمية ضخمة دون مقاصة يومية منضبطة، تتراكم «مبالغ معلّقة» في الفضاء الرقمي: خُصمت من حسابات المُرسِلين لكنها لم تُسوَّ نهائياً في حسابات المستقبلين. هذه المبالغ — التي تُسمّى تقنياً التحويلات غير المسوّاة — تعمل عملياً كسيولة مضافة غير حقيقية. وهذا بالضبط ما كان يغيب عن اقتصادات كزيمبابوي واليمن حين انهارت عملاتها: ليس فقط طباعة النقود، بل إطلاق سيولة رقمية بلا غطاء.

عرض النقود الواسع (M2) في السودان قفز من نحو 5 تريليونات جنيه قبيل الحرب إلى ما يزيد على 26 تريليوناً في يناير 2026 — زيادة تبلغ 428 بالمئة في ثلاث سنوات. لكن الإنتاج الحقيقي لم يتضاعف — بل انكمش. والنتيجة الحتمية: تضخم يلتهم القيمة الشرائية للجنيه بصورة متسارعة.

«عرض النقود السوداني تضاعف أربع مرات في ثلاث سنوات — بينما الإنتاج انكمش. هذه المعادلة لها نتيجة واحدة: تضخم يأكل المدخرات»

**درس كيني وتحذير سوداني**

ليست المشكلة في المال الرقمي بحد ذاته — فتجربة M-PESA في كينيا أثبتت أن التحويلات عبر الهاتف يمكن أن تكون شبكة أمان اقتصادية حقيقية في غياب البنوك التقليدية. ولكن ما جعل M-PESA نجاحاً وما يجعل النظير السوداني أزمة هو شرط مؤسسي واحد: التغطية.

في كينيا، اشترط البنك المركزي أن يُودَع مقابل كل شلن رقمي في محفظة M-PESA شلنٌ حقيقي في حساب ائتماني مضمون. كل وحدة رقمية لها ظلٌّ ماديٌّ في مكان ما. هذا الشرط البسيط هو ما يفصل النظام النقدي المنضبط عن الفوضى النقدية.

في السودان اليوم، هذا الشرط غائب. لا توجد تغطية احتياطية كافية، ولا مقاصة يومية منضبطة، ولا رقابة مركزية فعّالة. والنتيجة أن ما هو استثناء تشغيلي مؤقت في كينيا — يُسمّى تقنياً «الفلوت» — يتحوّل في السودان إلى نمط هيكلي مزمن: سيولة ظلّية تعمل خارج الدورة النقدية الرسمية، وتُضخّم الكتلة النقدية دون إضافة قيمة حقيقية.

**لماذا لا يتوقف هذا تلقائياً؟**

السؤال المحيّر هو: لماذا لا تُصحّح هذه المعادلة المختلّة نفسها تلقائياً؟ لماذا يستمر نظامٌ يُضرّ بأكثرية المتعاملين الاقتصاديين؟

الجواب كامنٌ في الاقتصاد السياسي: هذا النظام لا يُضرّ بالجميع. هو يُضرّ بالمنتجين والمستهلكين لكنه يُفيد الوسطاء الماليين وتجار العملة ومن يملكون احتياطيات نقدية. وهؤلاء المستفيدون — رغم قلّة عددهم — يملكون من النفوذ الاقتصادي والروابط السياسية ما يجعل إصلاح هذا النظام مكلفاً لأي طرف يُقدم على تغييره.

علاوةً على ذلك، في اقتصاد الحرب، تحوّلت السيولة نفسها إلى سلعة وأداة قوة. التحكم في تدفق النقد وتوجيهه يُعطي قدرة على التأثير في الأسواق والسياسات لا تقل أهمية عن القوة العسكرية. وما لم تتبدل موازين القوى السياسية والعسكرية، سيبقى هذا النظام يُعيد إنتاج نفسه — حتى في مرحلة السلام.

«اقتصاد الحرب لا يتوقف بتوقف الحرب — لأن من يستفيدون من فوضاه يمتلكون مصلحة في إدامتها حتى في السلم»

## طريق الخروج: بين الممكن والضروري

التشخيص لا يكفي — والمقال الذي يصف الأزمة دون اقتراح مخارج يؤدي نصف عمله فقط. هنا خمسة مسارات لإصلاح هذا النظام المختل، تتدرج من الممكن في المدى القصير إلى الضروري في المدى البعيد:

### أولاً: إعادة تفعيل نظام المقاصة

الأولوية المُطلقة هي بناء نظام تسوية يومي بين البنوك — ولو في أبسط صوره. لا يُشترط أن يكون نظاماً تقنياً متطوراً في البيئة الراهنة؛ يكفي أن يضمن تسوية نهائية يومية تُلغي التحويلات المعلّقة وتُعيد ربط الجنيه الرقمي بالجنيه الحقيقي. تجربتا جنوب أفريقيا وكينيا في بناء أنظمة مقاصة وطنية تُقدّم نماذج قابلة للتكيّف.

### ثانياً: فرض احتياطيات على المحافظ الرقمية

كل جنيه يتداول رقمياً ينبغي أن يكون له مقابل حقيقي محتجز في حساب خاضع لرقابة البنك المركزي. هذا ليس ترفاً تنظيمياً بل شرط بقاء لأي نظام مدفوعات رقمية يُعتمد عليه.

### ثالثاً: إعادة توجيه التمويل نحو الإنتاج

أي إصلاح مصرفي ينبغي أن يضع قطاع الزراعة والثروة الحيوانية في صدارة أولوياته. فالسودان يمتلك إمكانات زراعية هائلة تستطيع — إن مُوّلت بصورة صحيحة — أن تُنتج الغذاء الذي يوقف التضخم المستورد ويُعيد تأسيس القيمة الحقيقية للعملة.

### رابعاً: استكشاف العملة الرقمية المركزية

تجربة نيجيريا في إطلاق عملتها الرقمية eNaira — رغم تعثرها الأولي — تُقدّم درساً ثميناً: عملة رقمية تُصدرها الدولة مباشرة وتضمن قيمتها يمكنها أن تُزيح تدريجياً شبكات السيولة الظلية غير الرسمية. في السودان، مثل هذه الخطوة لن تكون ترفاً تكنولوجياً بل أداة إعادة بناء للثقة النقدية.

### خامساً: المساءلة والشفافية

لا تُصلح الأنظمة في الظلام. كشف حسابات البنوك العاملة ونشر بيانات السيولة الدورية وإتاحة المعلومات للعموم — هذه ليست مطالب شعبوية بل ضرورات وظيفية لأي نظام

مصرفي يريد استعادة الثقة.

## خاتمة: الجنيه المشقوق

في نهاية التحليل، ما يجري في السودان ليس أزمة نقدية بالمعنى التقني الضيّق — بل هو أزمة ثقة مُركّبة تتشابك فيها السياسة والاقتصاد والتاريخ. الجنيه السوداني لم ينهار بالمعنى الكلاسيكي بعد — لكنه انشقّ: جنيهٌ ورقي يُحتفظ به كمخزن للقيمة، وجنيهٌ رقمي يُتداول بخصم صامت متصاعد. وبين هذين النصفين المتباعدين يقع المنتج السوداني — المزارع والعامل والحرفي — يدفع ثمن الفجوة من دخله ومدخراته.

الاقتصادات الكبيرة عرفت ظاهرة الازدواج النقدي في لحظات حرجة من تاريخها — وتعافت منها. لكن التعافي لم يأتِ تلقائياً: جاء حين قرّرت الدول — وقرّر معها المجتمع الدولي — أن النظام المالي المنضبط ليس خياراً بين خيارات بل شرطٌ لأي حياة اقتصادية طبيعية.

السودان يحتاج إلى هذا القرار. والعالم — الذي رأى كيف تُصدّر الفوضى الاقتصادية موجاتِ نزوح وعدم استقرار إقليمي — يملك مصلحةً في أن يُعان السودان على اتخاذه.

السيولة الرقمية في السودان لم تعد مجرد بديل لوجستي للنقد — باتت متغيراً مستقلاً في معادلة التضخم والانهيار. ومن يصنع السياسة لا يستطيع تجاهلها بعد اليوم.

هذا المقال مستلٌّ من ورقة بحثية أكاديمية بعنوان: «السيولة الرقمية غير المغطاة في اقتصاد الحرب السودان نموذجاً» | مايو 2026

*** باحث في الاقتصاد السياسي السوداني وخبير مصرفي ومالي مستقل**

# ماذا سيفعل الغرب إذا سقطت مالي في أيدي الجهاديين؟


## ملخص

**تشهد مالي تصعيدًا خطيرًا بعد هجمات واسعة نفذتها جماعة "نصرة الإسلام والمسلمين" المرتبطة بتنظيم القاعدة، ما أثار تساؤلات حول مستقبل المجلس العسكري الحاكم وإمكانية سقوط البلاد في قبضة الجهاديين. وزادت المخاوف بعد مقتل وزير الدفاع ساديو كامارا، أحد أبرز أركان السلطة وحلقة الوصل الأساسية مع روسيا، الحليف الخارجي الأبرز للمجلس العسكري.**


يرى التحليل أن الجماعة المسلحة، رغم توسع نفوذها، لا تبدو قادرة أو راغبة حاليًا في حكم مالي بالكامل، بسبب محدودية عدد مقاتليها وصعوبة إدارة دولة مترامية الأطراف تعاني الفقر والانقسامات. كما أن الجماعة تفضّل حتى الآن فرض نفوذ غير مباشر ومرن بدل تحمل أعباء إدارة العاصمة باماكو ومؤسسات الدولة.

يشير الكاتب إلى أن الغرب والقوى الإقليمية قد يجدون أنفسهم أمام معضلة معقدة إذا انهار النظام القائم، إذ إن خيارات التدخل العسكري تبدو ضعيفة في ظل تراجع نفوذ فرنسا، وعجز "إيكواس"، وانشغال الولايات المتحدة بأزمات أخرى. كما أن أي تدخل جديد قد يواجه مقاومة شعبية ويغرق في حرب استنزاف طويلة داخل مالي.

رغم المخاوف من حكم جهادي متشدد، يلفت التحليل إلى أن "نصرة الإسلام والمسلمين" أظهرت قدرًا من البراغماتية عبر التفاوض وعقد تفاهمات محلية، ما قد يدفع بعض القوى للتعامل معها إذا فرضت نفسها كأمر واقع. ويخلص الكاتب إلى أن السيناريو الأكثر ترجيحًا ليس سيطرة طرف واحد، بل تفكك السلطة وتوزع النفوذ بين الجيش والمتمردين والجماعات المسلحة، ما سيدفع الغرب للتواصل مع جميع الأطراف بدل الرهان على حسم عسكري كامل.

**بقلم أليكس ثورستون***

شنّ الجهاديون في مالي هجمات واسعة النطاق في جميع أنحاء البلاد في 25 أبريل، مما أثار تكهنات واسعة النطاق حول ما إذا كان المجلس العسكري الحاكم في مالي سيسقط.

كان من بين ضحايا 25 أبريل/نيسان وزير الدفاع ساديو كامارا، أحد أبرز أعضاء المجلس العسكري، والذي أبرزت وفاته هشاشة السلطات. وكان كامارا أيضاً وسيطاً رئيسياً في علاقة مالي مع روسيا ، إحدى الحلفاء الأقوياء القلائل الذين يملكهم المجلس العسكري. هل ستخضع مالي، عاجلاً أم آجلاً، لحكم المسلحين؟ وهل تستطيع الولايات المتحدة التعايش مع هذا السيناريو؟

قبل الخوض في هذا السؤال، هناك أسباب وجيهة للاعتقاد بأن هؤلاء المسلحين - جماعة نصرة الإسلام والمسلمين (JNIM)، وهي جزء من تنظيم القاعدة - لم يتمكنوا في الواقع من السيطرة على مالي ولا يرغبون في القيام بذلك.

السبب الأول هو النقص المحتمل في القوى البشرية الكافية. غالبًا ما تُقدّر القوة القتالية لجماعة نصرة الإسلام والمسلمين بحوالي 6000 مقاتل. حتى قوة ضعف هذا الحجم ستواجه صعوبة في السيطرة على بلد تزيد مساحته عن 460 ألف ميل مربع.

ثانيًا، من الواضح أن جماعة نصرة الإسلام والمسلمين (JNIM) ترغب في إسقاط المجلس العسكري الذي يحكم مالي منذ عام 2020، لكن هذا لا يعني أنها تسعى إلى إدارة البلاد. ففي بيان صدر في 30 أبريل/نيسان، تفاخرت الجماعة بنجاح هجماتها التي شنتها في 25 أبريل/نيسان، وأشارت إلى «هشاشة هذا النظام القمعي غير الشرعي». كما سيطرت الجماعة مؤقتًا على بعض المدن، وجددت حصارها لمدينة باماكو، عاصمة مالي. ومع ذلك، لم تبدأ الجماعة في ترسيخ وجود رسمي لها، مفضلةً ممارسة حكم غير رسمي في بعض المناطق، مع الحفاظ على مرونتها وقدرتها على الحركة بشكل عام.

ثالثًا، إن السيطرة على العاصمة باماكو وإعلان نفسها السلطة الحاكمة الوحيدة في مالي سيخلق معضلات عميقة للجماعة: كيف ستوفر الخدمات والعدالة لبلد يبلغ تعداد سكانه 25 مليون نسمة، حيث يعيش ما يصل إلى ثلثي السكان في فقر مدقع ؟ وكيف سيؤثر حكم مالي على موازين القوى والأولويات الداخلية داخل تحالف نصرة الإسلام والمسلمين، وهو تحالف واسع النطاق يعمل في بوركينا فاسو والنيجر وتوغو وبنين ونيجيريا أيضًا، والذي يشعر قادته بالفعل

**أحدث المسلحون فوضى في البلاد، مما أثار مخاوف من إمكانية استبدال المجلس العسكري بنظام أسوأ.**

بالقلق من أن التوسع السريع جدًا قد يؤدي إلى تفتيت صفوف الحركة؟

لنفترض جدلاً أن جماعة نصرة الإسلام والمسلمين قادرة على إجبار روسيا على الانسحاب، ثم تفكيك المجلس العسكري الحاكم في مالي وإعلان قيام إمارة جهادية في باماكو. هل يمكن للقوى الإقليمية والغربية أن تتسامح مع مثل هذا السيناريو؟ وإن لم يكن كذلك، فما هي أنواع الردود العسكرية التي قد تترتب عليه؟

كثيراً ما تتم مقارنة جماعة نصرة الإسلام والمسلمين الآن بحركة طالبان في أفغانستان وهيئة تحرير الشام في سوريا، وكلاهما تم التسامح معهما أو قبولهما من قبل القوى الغربية والجيران كحكام لبلدانهم على مضض في الحالة الأولى، وبحماس أكبر في الحالة الثانية.

مع ذلك، تُعدّ جماعة نصرة الإسلام والمسلمين، من بعض النواحي، منظمة عسكرية بحتة أكثر من أيٍّ من الكيانين السابقين، ولذا فهي أكثر غموضًا فيما يتعلق بكيفية إدارتها للأمور. لا تكاد جماعة نصرة الإسلام والمسلمين تمتلك أي وجود دبلوماسي خارجي، ولديها خبرة تاريخية أقل في إدارة الأراضي، وقيادتها أكثر انعزالًا. وعلى عكس هيئة تحرير الشام، رفضت جماعة نصرة الإسلام والمسلمين الانفصال عن تنظيم القاعدة، مهما كان هذا التنظيم الإرهابي الذي كان يتمتع بنفوذ كبير في السابق.

كل هذه العوامل تعني أن حكم جماعة نصرة الإسلام والمسلمين في مالي قد يكون قمعيًا للغاية، وعدائيًا وتوسعيًا بشكل علني على المستوى الإقليمي، وغير متوافق مع الأنظمة المالية الإقليمية والدولية. في اليوم الأول من حكم الجماعة، سيشعر الجميع بالقلق، بدءًا من الحكومات المجاورة وصولًا إلى صندوق النقد الدولي.

من جهة أخرى، قد يكون هناك سبيل للتسامح مع جماعة نصرة الإسلام والمسلمين. فجماعة نصرة الإسلام والمسلمين التي توقف هجماتها في الدول المجاورة، وتنبذ تنظيم القاعدة، وتقدم إطارًا انتقاليًا منظمًا، قد تكون مقبولة لدى حكومات أخرى في المنطقة، وفي أفريقيا ، وفي الغرب. وقد أظهرت الجماعة قدرًا من البراغماتية السياسية، إذ تفاوضت مع دول الساحل بشأن قضايا محددة (مثل، كما ورد، اتفاقيات إطلاق سراح السجناء ووقف إطلاق النار المرتبط بالانتخابات )؛ وأبرمت اتفاقيات مع المجتمعات المحلية؛ ومؤخرًا، نسقت علنًا مع المتمردين والانفصاليين في الشمال (الذين تربطهم علاقات طويلة الأمد مع الجماعة، لكنهم ليسوا جهاديين).

سيكون هناك مخاطر جسيمة، وسلبيات، وقبح أخلاقي صريح في التسامح مع جماعة نصرة الإسلام والمسلمين؛ وفي الوقت نفسه، فإن الوضع الحالي في مالي المتمثل في مجلس عسكري قمعي وفاشل للغاية، إلى جانب انعدام الأمن وعدم اليقين الشديدين، أمر لا يمكن تحمله ببساطة.

في نهاية المطاف، قد لا يكون هناك خيار كبير بشأن التسامح مع جماعة نصرة الإسلام والمسلمين. فالهياكل المحتملة لشن تدخل عسكري لإسقاطها - سواء كانت المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس)، أو الاتحاد الأفريقي، أو الأمم المتحدة، أو تحالف مؤقت بقيادة فرنسا أو أي طرف آخر - تعاني من حالات مختلفة من الإنهاك والعجز.

عندما هدد الرئيس النيجيري بولا تينوبو في عام 2023 بتعبئة المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) لقلب انقلاب في النيجر، تراجع بعد أن اتضح ضعف الإرادة السياسية لدى الدول الأعضاء، والمقاومة الشرسة التي كان سيواجهها هو وإيكواس في النيجر، ناهيك عن ردود الفعل السياسية الداخلية. أما فرنسا، التي اقتحمت مالي عام 2013 لإسقاط إمارة جهادية أسستها منظمات سابقة لجماعة نصرة الإسلام والمسلمين، فمن المرجح أن تجد دعماً محلياً أقل بكثير وشكوكاً أكبر في غرب أفريقيا إذا حاولت تكرار ذلك التدخل السابق. والولايات المتحدة، المنخرطة في شؤون الشرق الأوسط ، ليست في وضع يسمح لها بتنسيق عملية ذات مصداقية في مالي.

أي تحالف جريء بما يكفي لمواجهة جماعة نصرة الإسلام والمسلمين سيجد نفسه قريباً في مأزق، حيث سيسيطر على باماكو المحطمة ولكنه سيواجه هجمات على بقية أراضي مالي الشاسعة والمعقدة سياسياً.

يبدو حكم جماعة نصرة الإسلام والمسلمين (JNIM) لمالي بأكملها غير مرجح في الوقت الراهن. لكن لو كنت دبلوماسياً غربياً، لكنت سأدرس سيناريوهات سقوط باماكو، سواءً أكان ذلك لصالح جماعة نصرة الإسلام والمسلمين، أو -وهو الأرجح- لصالح مجلس عسكري جديد سيبدأ حينها بالتفاوض مع الجماعة أو سينزلق إلى مأزق السلطات الحالية. كما كنت سأدرس إمكانية تقسيم البلاد بشكل أكثر وضوحاً، وهي عملية تسارعت بالفعل بفعل هجمات 25 أبريل/نيسان، التي أدت إلى سيطرة المتمردين الشماليين على مدينة كيدال. وكنت سأسعى أيضاً إلى إيجاد قنوات اتصال مع جميع أطراف النزاع، بما في ذلك المجلس العسكري في باماكو، والمتمردين في الشمال، وجماعة نصرة الإسلام والمسلمين نفسها.

إن السيناريو الأرجح من ظهور فائز واضح هو سيناريو سيطرة أكثر تشتتاً؛ وفي هذا السيناريو، قد يكون من الأفضل لواشنطن أن تتحدث مع جميع الجهات الفاعلة الرئيسية.

---

***أليكس ثورستون* أستاذ مساعد في العلوم السياسية بجامعة سينسيناتي. وهو مؤلف ثلاثة كتب، أحدثها «جهاديو شمال أفريقيا والساحل: السياسة المحلية وجماعات التمرد» (منشورات جامعة كامبريدج، 2020). ويمكن الاطلاع على كتاباته الأخرى على موقعه الإلكتروني مدونة الساحل (sahelblog.wordpress.com).**

# حرب السودان: وطنٌ يتآكل من الداخل

عادل يعقوب أحمدنور


## ملخص

**ندلعت الحرب في السودان في أبريل 2023 نتيجة سنوات من الصراعات السياسية وضعف مؤسسات الدولة وتعدد القوى المسلحة. ومع اشتباك الجيش وقوات الدعم السريع، تحولت البلاد سريعًا إلى ساحة للفوضى والانهيار، ووجد المواطن نفسه في مواجهة القتل والنزوح والجوع وسط غياب شبه كامل للدولة.**


يري الكاتب أن الحرب أثرت بشكل مدمر على المدن السودانية، خاصة الخرطوم التي تحولت من مركز للحياة والثقافة إلى مدينة مليئة بالخراب والخوف. كما امتدت المعارك إلى مدن أخرى مثل نيالا والفاشر وود مدني، مما تسبب في موجات نزوح واسعة ومعاناة إنسانية كبيرة شملت تدمير المستشفيات وتعطل التعليم والخدمات الأساسية.

يوضح أن الحرب كشفت هشاشة الوحدة الوطنية في السودان، حيث تصاعدت الانقسامات القبلية والجهوية وانتشرت خطابات الكراهية والتحريض. كما انهار الاقتصاد وتوقفت مؤسسات الإنتاج، وأصبح ملايين السودانيين لاجئين أو نازحين، بينما يواجه الأطفال والشباب مستقبلًا غامضًا بسبب غياب الاستقرار والتعليم.

يؤكد أنه رغم حجم المأساة، ظهرت مبادرات إنسانية تعكس قوة التضامن بين السودانيين، مثل جهود المتطوعين ولجان المقاومة وغرف الطوارئ. ويؤكد الكاتب أن إنهاء الحرب لا يتحقق فقط عبر هدنة أو اتفاق سياسي، بل من خلال بناء دولة عادلة تقوم على المواطنة والمساواة حتى لا تتكرر دوامة الانقلابات والحروب من جديد.

منذ إندلاع الحرب في السودان في أبريل 2023، لم تعد البلاد مجرد ساحة صراع عسكري بين قوتين مسلحتين، بل تحولت إلى جغرافيا مفتوحة للفوضى والانهيار الإنساني والاجتماعي والسياسي. الحرب التي بدأت في قلب العاصمة الخرطوم سرعان ما تمددت كالنار في الهشيم، لتلتهم المدن والقرى والأحلام الصغيرة التي كان السودانيون يخبئونها في صدورهم منذ سنوات الثورة والأمل بالتغيير.

لم تكن الحرب حدثًا مفاجئًا بالكامل؛ فقد سبقتها سنوات طويلة من التشظي الوطني، والصراع على السلطة، وإضعاف مؤسسات الدولة، وتضخم الجيوش الموازية، حتى أصبحت البلاد تعيش فوق فوهة بركان سياسي وأمني. وعندما انفجر الصراع بين الجيش وقوات الدعم السريع، وجد المواطن نفسه وحيدًا في مواجهة الموت والنزوح والجوع، بينما تهاوت الدولة أمام عينيه.

الحرب في السودان لم تقتل البشر فقط، بل قتلت فكرة المدينة نفسها. فالخرطوم التي كانت تعج بالمقاهي والجامعات والأسواق والنقاشات السياسية، تحولت إلى مدينة أشباح؛ المنازل المنهوبة، والمستشفيات المدمرة، والجثث التي تُترك في الطرقات، كلها أصبحت جزءًا من المشهد اليومي. أما المدن الأخرى مثل نيالا والفاشر وود مدني فقد دخلت هي الأخرى في دوامة العنف والخوف والنزوح الجماعي.

المأساة الأكبر أن هذه الحرب كشفت هشاشة البنية الوطنية السودانية. فالدولة التي فشلت طويلًا في بناء مشروع وطني جامع، عادت إليها الانقسامات القبلية والجهوية والعرقية بصورة أكثر قسوة. وفي ظل غياب الخطاب العقلاني، تصاعدت لغة الكراهية والتحريض، حتى صار السوداني يخاف من أخيه السوداني، وتحوّل الانتماء الوطني إلى سؤال مرتبك وسط ضجيج البنادق.

اقتصاديًا، دفعت البلاد ثمنًا كارثيًا. تعطلت مؤسسات الإنتاج، انهارت الخدمات، توقفت الدراسة، وفرّ ملايين السودانيين إلى دول الجوار أو إلى مناطق أكثر أمانًا داخل البلاد. جيل كامل أصبح مهددًا بالضياع؛ أطفال بلا مدارس، وشباب بلا مستقبل، وأسر تفترش مخيمات النزوح تحت رحمة المنظمات الإنسانية.

ورغم هذا السواد، ما يزال السودانيون يتمسكون بخيط رفيع من الأمل. ففي قلب الدمار ظهرت نماذج مذهلة للتكافل الشعبي؛ لجان مقاومة، ومتطوعون، وغرف طوارئ،

وأطباء يعملون بلا إمكانيات، ومواطنون يقتسمون آخر ما يملكون مع النازحين. هذه الروح الإنسانية تؤكد أن السودان، رغم جراحه العميقة، لم يفقد تمامًا قدرته على الحياة.

إن إنهاء الحرب لا يحتاج فقط إلى اتفاق سياسي أو هدنة مؤقتة، بل إلى مراجعة شاملة لفكرة الدولة السودانية نفسها: دولة تقوم على العدالة والمواطنة، لا على الامتيازات والسلاح والهيمنة. فالحروب لا تنتهي حقًا بتوقف الرصاص، بل حين يشعر الناس أنهم متساوون في وطن يحميهم جميعًا.

السودان اليوم يقف أمام لحظة تاريخية فاصلة: إما أن يتعلم من رماد هذه الحرب ويعيد بناء نفسه على أسس جديدة، أو يظل يدور في الحلقة الجهنمية ذاتها؛ انقلاب، فوضى، حرب، ثم هدنة قصيرة تسبق انفجارًا جديدًا.

ويبقى السؤال المؤلم: كم حربًا يحتاج السودان حتى يقتنع الجميع أن الوطن أكبر من السلطة، وأن الخراب حين يبدأ لا يختار ضحاياه؟

خيانة الرسالة الجمالية

# عسكرة الفن.. حين يرتدي الفنان خوذة الحرب

الهادي الشواف


## ملخص

يناقش المقال تحوّل بعض الفنانين السودانيين من أصحاب رسالة جمالية وإنسانية إلى أدوات تخدم خطاب الحرب وتمجّد سلطة العسكر. ويرى الكاتب أن هذا التحول يمثل خيانة حقيقية لجوهر الفن، الذي وُجد تاريخياً للدفاع عن الحرية والعدالة والجمال، لا لتبرير العنف وتزيين القتل والدعاية للحروب.


يؤكد الكاتب أن الفن ليس مجرد وسيلة للترفيه، بل موقف أخلاقي ووعي إنساني يعبر عن قضايا الناس وآلامهم. فالأغنية والمسرح والشعر والرسم كلها أدوات لطرح أسئلة الحرية والكرامة والسلام، ولذلك فإن الفن الذي يصفق للاستبداد أو يبرر سفك الدماء يفقد قيمته الأخلاقية ويتحول إلى وسيلة للدعاية الرخيصة.

يتوقف عند المشهد السوداني خلال الحرب، حيث انخرط بعض الفنانين في تمجيد العسكر والتحشيد للحرب بدلاً من الوقوف مع الضحايا والمشردين. ويرى الكاتب أن هذا الاصطفاف لا يعكس فقط أزمة أخلاقية، بل أيضاً سوء فهم لمعنى الفن ودوره الحقيقي، إذ يصبح الفنان تابعاً للسلطة بدل أن يكون صوتاً للناس وضميراً للمجتمع.

يخلص الكاتب إلى أن الفن الحقيقي يقف دائماً مع الإنسان والسلام والحرية، لا مع القمع والحروب. فالتاريخ لا يتذكر شهرة الفنان أو قربه من السلطة، بل يتذكر موقفه الأخلاقي في لحظات المأساة، وهل كان صوتاً للحياة أم صدىً للمدافع وخطابات العنف.

هذه قضية بالغة الحساسية والعمق لأنها تفتح بابًا واسعًا للتأمل في علاقة الفن بالسلطة عندما يتحول الفنان من حامل لرسالة جمالية تبشر بالدعوة للحب والحق والجمل وتعبر عن الحرية والوعي إلى أداة في يد خطاب التحشيد للحرب وتمجيد لسلطة العسكر، متجاوزًا إرث الفن التاريخي الذي ظل وعلى الدوام يقف في صف الشعوب ويمثل مرآة تعكس واقعه ومعولاً يهدم الباطل وصوتًا للعدالة وصرخة ضد القهر والظلم، غير أن المشهد السوداني اليوم يكشف عن مفارقة تاريخية مؤلمة فبدل أن يكون الفن ترياقًا ضد الحرب صار في بعض تجلياته أداةً لتزيينها وتمجيدها وأضحى يرفع رايات الهتاف للعسكر ويبارك خطابات الدم والكراهية وهذا لعمري يعتبر خيانة عظمى لرسالة الفن ومساحات التعاطي الجمالي.

ذلك لأن الفن في جوهره ليس مجرد زخرف جمالي أو ترف ثقافي يزين ليالي الفرح والأنس، ولكنه في الأساس يشكل موقف واضح من الحرب ويمثل صرخة أخلاقية ووعي جمعي يواجه القبح بالمعنى ويقاوم الاستبداد بالجمال، غير أن المشهد السوداني الراهن يكشف عن مأساة مزدوجة مأساة الحرب التي تفتك بالوطن ومأساة الفن الذي انحرف عن رسالته السامية وخان دوره ليقف في صف القتلة ويبارك سلطة العسكر ويزين خطاب الدم.

وفي ذات السياق نجد أن الفن ليس أداة محايدة بل هو فعل وجودي يعبر عن موقف الإنسان من الوجود، والفن الحديث منذ بدايات القرن العشرين لم يعد مجرد إنتاج جمالي يمتع العين أو الأذن أو يحاكي الطبيعة لكنه في الواقع صار موقفًا وجوديًا وأخلاقيًا بامتياز يواجه المأساة الإنسانية ويطرح أسئلة عن الحرية والهوية والعدالة والسلام، فالجماليات لا تنفصل عن القيم والاخلاق ولكنها تجسدها فحين يغني الفنان فهو لا يطلق مجرد أصوات لكنه يعلن موقفًا من الحياة، وعندما يكتب المسرحي نصًا فهو لا يروي حكاية عابرة بل يعالج مسألة جوهرية ويطرح سؤالًا عن معنى الوجود يقدم رؤية للحياة ويبث وعيًا مغايرًا، وكذلك الفنان التشكيلي يضع في لوحته خبرته وفكره، والشاعر يمثل صوت، والممثل يعتلي خشبة المسرح ليقدم موقفًا من العالم يعلن فيه انحيازه للحرية ضد الاستبداد وللسلام لا للحرب للعدالة ضد الظلم أو هكذا يجب أن يكون، لذلك فإن الفن الذي يطبل للاستبداد ويصفق للموت هو فن خان رسالته لأنه اختار أن يكون في خدمة القبح بدل أن يكون مقاومًا له.

اذن بهذا المعنى فأن الفن في جوهره النبيل ليس زينة تعلق على جدار السلطة أو السلطان ولا بوقًا ينفخ في مواكب الدكتاتور ولا طبلة تقرع للرصاص ولا مسرحا يعرض في ساحات الحرب على اجساد الضحايا، الفن صنو الحرية ولد ليكون ضميرًا حيًا وصوتًا يوقظ الإنسان من سباته ونافذة تطل منها الشعوب على الحرية والعدالة والحب والجمال، ومنذ الأزمنة الأولى كان الفنان الحقيقي يقف إلى جانب المقهورين ينحاز إلى الحياة ضد الموت وإلى الكرامة ضد الإذلال وإلى السلام ضد الحرب، لذلك يصبح مشهد تسخير الفن في خدمة العنف واحدًا من أكثر المشاهد بؤسًا وانحدارًا عن مشروع الفنان الأساسي.

في السودان حيث قتلت الحرب الانفس وأنهكت المجتمع ودمرت المدن والقرى وقضت على الاخضر واليابس وشردت الملايين وصادرت أحلام الأجيال القادمة، كان المنتظر والمأمول والمتوقع من الفنان أن يكون مرهمًا للجراح ولسانًا للحقيقة وموقفًا أخلاقيًا يرفض اراقة الدماء، لكن المؤسف أن بعض من يحسبون على الوسط الفني اختاروا الضفة الأخرى ضفة قرع طبول الحرب والتمجيد الأعمى لسلطة العسكر وتبرير الانتهاكات وتزيين القتل بأغنيات وشعارات ومشاهد مسرحية خاوية من المعنى الإنساني بحجة الكرامة والدفاع عن الوطن أي كرامة بقتل النفس وأي دفاع عن الوطن بتدميره.

فمن المؤسف رأينا كيف تحولت بعض الأصوات الغنائية والمسرحية إلى أدوات في يد السلطة العسكرية ودمى في يحركها امراء الحرب لتزين افعالهم، فبعض أصوات الفنانين الشجية كانت يمكن أن تكون نشيدًا للحياة لكنها غنت للحرب فحولت اللحن إلى دعاية للسفك الدماء، وبعض المسرحيون بدل من أن يجعلوا خشبة المسرح منبرًا للوعي والنقد وصناعة الجمال جعلوها منصة لتسويق السلطة العسكرية وتأجيج نار الحرب، هذا الانحراف ليس مجرد سطحية في فهم الدور وفحوى الرسالة ولكنه هو سقوط أخلاقي ذات دوي تصن له الأذان، إذ فرط الفنان في أمانة رسالته وحول نفسه إلى معول هدم بدل عن اداة بناء وأصبح شاهد زور على القتل والتدمير والقهر والظلم والاستبداد.

وفي سياق الاصطفاف مع خطاب الحرب وتمجيد السلطة العسكرية القضية لا تعود

قضية أفراد ولكنها تصبح دلالة على أزمة أعمق أزمة فهم لمعنى الفن نفسه ومضمون رسالته، ونتيجة طبيعية لعدم الوعي بدور الفنان في المجتمع، فالفنان الذي يضع صوته في خدمة البندقية أو يجعل خشبته منبرًا لتقديس القوة الغاشمة إنما يتخلى طوعًا عن رسالته الجمالية، ويتحول من حامل مشعل الوعي والتنوير إلى موقد لنار الحرب ومطبلا للدكتاتور المستبد، ومن صانع للحب والجمال إلى مروج للحرب والتسلط والقبح، ومن شاهد على العصر إلى موظف في بلاط السلطة وأمراء الحروب، إنه لا يسيس ويعسكر الفن فحسب ولكنه يختزله ويبتذله وينزله من مقامه الرفيع إلى سوق الدعاية الرخيصة.

والشاهد هو أن الحرب لا تحتاج إلى شعراء يزينون وجهها لأنها قبيحة بطبيعة الحال ولا تحتاج إلى مغنين يسكبون الألحان فوق أنين الجرحى وجثث الضحايا وأحزان اهالي المفقودين، لأن الدم لا يرقص على الإيقاع والجثث لا تطرب للحن والمفقود لا يتزوق الموسيقى، والحرب ايضًا لا تحتاج إلى ممثلين يلبسونها ثوب البطولة لأن الخراب لا يصير مجدًا مهما تغيرت الأزياء وتبدل الديكور وأي كان شكل الموسيقى التصويرية وبراعة الصنعة وتجسيد الاداء التمثيلي، ستظل الحرب دمار للمباني والمعاني وخراب للروح وسحق للإنسان وكل من يجملها يشارك ولو رمزيًا في تمديد عمر المأساة.

وفي ذات المنحى فإن تمجيد سلطة العسكر في بلد مثل السودان المثقل بتاريخ طويل من الانقلابات العسكرية والتسلط والاستبداد والقمع ومصادرة الحريات لا يمكن عزله عن جهل سياسي وسطحية فكرية أو عفوية، فالعسكر حين يهيمن على الدولة يضيق المجال العام ويخنق الثقافة ويراقب الكلمة ويلاحق المثقف الحر وتتحول البلاد في ظل حكمه إلى ثكنة عسكرية وسجن كبيرة، فكيف لفنان يعرف معنى الجمال الخيال والانطلاق أن يصفق لمن يحاصر الخيال ويغلق الأفق ويكسر الأجنحة؟ إنه هطل في فهم رسالة الفن حين يظن بعضهم أن الشهرة تعفي من المسؤولية الأخلاقية أو أن التصفيق الجماهيري يغني عن قيمة الموقف أو أن الاقتراب من السلطة مكسب دائم وأن بضع دريهمات السلطان يمكن أن تبني له مجدًا أو سد رمقه، فكم من فنان ارتفع اسمه زمنًا ثم سقط في ذاكرة الناس لأنه باع صوته للجلاد وكم من مبدع عاش فقيرًا أو منفيًا لكنه بقي خالدًا لأنه انحاز للحق.

نعم ياسادة يا كرام الفن الحقيقي لا يقف مع القتلة لا يبارك القصف ولا يصفق للمشانق وزبح الاعناق وبخر البطون ولا قتل الاطفال ولا يرقص فوق أنين الأمهات، الفن الحقيقي يقف مع الطفل الذي فقد حضن الأسرة والاسرة التي تحن إلى منزلها الذي دمر ومع الأم التي تنتظر ابنها المفقود أو المخفي قسريًا، مع الشاب الذي يحلم بوطن لا تحكمه البزة العسكرية ولا يوزع بين أمراء الحرب كأنه ملك خاص لهم، مع المواطن الذي يريد خبزًا وكرامة وسلامًا، الفن الحقيقي يرفع الوعي ويبث الأمان والطمأنينة ويفضح مسوقات الحرب والظلم والاستبداد ويداوي الذاكرة ويزرع الأمل.

ولذلك فإن ما نشهده من انحراف بعض الفنانين نحو تمجيد العسكر وتسعير الحرب ليس مجرد اختلاف في الرأي أو وجهات النظر بل سقوط مدوي في الامتحان الأخلاقي فحين يصطف الفنان مع العنف ضد الإنسان يفقد شرعيته المعنوية حتى وإن احتفظ بالشهرة والأضواء لأن الأضواء قد تخدع الجمهور زمنًا لكنها لا تخدع التاريخ فالتاريخ لا ينسى ولا يرحم ويسجل كل خطوة وكل موقف، سيأتي يوم تطوى فيه صفحات هذه الحرب ويذهب فيه حكم العسكر إلى مزبلة التاريخ، ويقف الناس أمام سجل المواقف يومها لن يسأل الفنان عن عدد حفلاته ولا عن صوره مع أصحاب السلطة وامراء الحرب ولا كم قبض ثمن خيانته ولكنه سيسأل عن أين كنت حين سال الدم؟ ماذا قلت حين احترقت المدن؟ ما موقفك؟ هل كنت صوتًا للناس أم صدى للسلطة وللمدافع؟ ذلك هو السؤال الذي لا تهرب منه الشهرة ولا تخفيه الموسيقى ولا تسقطه الستارة.

الفن الحقيقي هو ثورة هو مقاومة هو وعد بأن الجمال سيبقى أقوى من القبح وأن الحرية ستظل أسمى من الاستبداد وأن السلام ابقى من الحرب وأن صوت الشعب سيعلو فوق صوت المدافع، وأن الجمال مرتبط بالقيم والأخلاق وليست ترفًا فلسفيًا، وجوهر الفن يكمن في ملامسته لقضايا الناس وهذا ما يحدد اصالة الفن ما أذا كان شهادة على الحرية أم دعاية للحرب والقهر، وعليه يبقى السؤال الموضوعي هو هل يقف الفن في صف الحرية والسلام أم يرتدي خوذة الحرب وينحرف ليصبح أداة للقتل والتسلط؟ وبالتالي يخون رسالته الجمالية الخالدة.

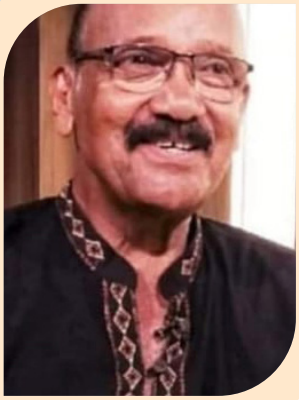

# الحكومة في السوق!!

د كمال الشريف


## ملخص

ينتقد المقال حالة الاقتصاد السوداني خلال الحرب، مشيرًا إلى أن معظم الأموال المتداولة أصبحت تعمل خارج النظام الاقتصادي الرسمي عبر سماسرة ووسطاء وشبكات غير شفافة. ويرى الكاتب أن السوق الحقيقي لم يعد خاضعًا لرقابة الدولة، وأن حجم كبير من الأموال يتحرك بآليات تشبه أسواق غسيل الأموال، بينما الاقتصاد الرسمي فقد قدرته على التحكم أو القياس الدقيق للتضخم والقوة الشرائية.


يشير الكاتب إلى غياب الشفافية الحكومية بشأن الإيرادات العامة وعوائد الصادرات وأوجه الصرف، مؤكدًا أن المواطن لا يرى أي أثر لتحسن اقتصادي رغم التصريحات الرسمية عن انخفاض التضخم أو تقليل الضرائب. فالمواطن – بحسب المقال – يدفع الرسوم في كل تفاصيل حياته اليومية، من العلاج والخدمات الأساسية إلى المواصلات والأسواق، دون أن يحصل على أمن أو خدمات حقيقية.

ينتقد أداء حكومة ورئيس الوزراء، معتبرًا أن الإعفاءات الضريبية والقرارات الاقتصادية تتم دون وضوح أو رقابة مؤسسية، وفي ظل غياب معلومات دقيقة عن تكاليف الحرب أو مصادر تمويلها. ويرى الكاتب أن الحرب أصبحت مبررًا لإخفاء حجم الفساد وتعطيل أي مساءلة حول المال العام وإدارة موارد الدولة.

يخلص الكاتب إلى أن السودان يعيش حالة من الفوضى الاقتصادية، حيث تآكل النظام السوقي الرسمي وحلّت مكانه أسواق موازية غير منظمة تقوم على الجبايات والوساطة والمضاربات. ويحذر الكاتب من أن استمرار هذا الوضع سيقود إلى مزيد من الانهيار الاقتصادي وفقدان الثقة في الدولة ومؤسساتها المالية

يقول خبراء في التجاره الشعبية أن حجم الأموال المتبادل الآن في أسواق السودان لايزيد عن 5 مليار دولار بينما تبقي الأصول الأخرى في الأموال متجولة في أيادي سماسره أو وسطاء بمبلغ يزيد عن 18 مليار دولار وهذه أموال تعمل كلها خارج النظام الاقتصادي أو خارج برمجة التجارة التقليديه ولهذا يأتيك واحد صحفي أو مسئول كل 3 أشهر ويحدد لك أن حجم التضخم انخفض وهو لايعرف أن حجم القوة الشرائية أصبح نظام مقايضة بين أطراف من الدرجة الثالثة وهناك طرفان آخران يديران حركة هذة الاموال بنفس الآليات المعتمدة في أسواق غسيل الاموال بمعنى آخر أن السوق السوداني رسمياً الآن مصفر

مادام الدوله لم تعلن حتى اللحظة محفظة الصادر وقيمته تجاه التعامل الداخلي او بالاصح أثره في السوق الداخلي ولهذا تجد المختصين يتكلمون عن انخفاض حجم التضخم .. وحتى اللحظه النظام الوظيفي غير مستقر تماماً الا لكبار صغار الموظفين وهم الذين يديرون الدوله بحكم واحد من كبار الموظفين لم يخرج الينا حتى الآن ليحدد ممتلكات الدوله وعوائدها بالنسبة للمواطن الوحيد المتأثر بأن التضخم زاد أو نقص هو فقط يدفع وكأنه في غيبوبه

ويتجول رئيس الوزراء في الاسواق ويعلن للتجار نحن نقصنا أو لغينا الضرائب والرسوم والجبايات وكأن الرجل لايعرف أن الأرقام التي يذكرها هي مبالغ كانت ومازالت من تخمين موظفين فقط وليست النظام المالي في الدوله وهذا مايزيد من نظام جهل الناس بشفافيه التحصيل وآليات صرف هذه الأموال المحصله بمعنى أن ذهبت للمستشفي

من الباب تدفع للدخول وللحقنة تدفع وللحبة تدفع وللجرح تدفع وللمقابلة تدفع وللموت تدفع

وفي البيت تدفع ولاتجد الكهرباء ولا الماء وفي الاسواق تدفع بمراقبة الشرطة

وفي الشارع لاتجد من يحرسك من الشفشفه والتهديد

بمعنى انت غير آمن...

هذه قضايا تؤلمك وانت تراقب الاعفاءات التي يقسمها الرئيس نعم هو الرئيس الآن للسودان ومجلس السيادة شغل تشريف كما قالت الوثيقه العرجاء التي يحكم بها السودان منذ 25 اكتوبر 2021

وانت تشاهده تحس بأن مستوى الفساد في السودان وصل الى مرحلة غبية بحكم الناس لاتتحدث لأن البلد في حالة حرب وكل شيء الآن للمجهود الحربي

والحرب حتى الآن لانعرف اسبابها وتكاليفها وكيف تحصل أموالها ورئيس الحكومه يعفي خزينة الدولة من مليارات الدولارات كان يمكن أن تدخل خزينة الدولة

هذا هو خلل كبير في بناء اقتصاد من جديد في وقت تغيب فيه الناس عن الوارد وعن الانفاق وتعلن للناس بأنهم.. غير معنيين بالأمر

بس بيعو،.... وبس

ونحن بنحارب وبنعفي الناس

دي نظرية

الحرب والسوق والقروش حقتنا

وينعدم النظام السوقي المترتب عليه فواتير ومراقبة وطريقة منفستو الشحن

وكل آليات أن الدولة بها أسواق وزبائن وبيع وشراء في العلن

وتبدأ أسواق مواسير مختلفة في البلاد.

# حكاية من بيئتي (34)
# النملة الثالثة

محمد أحمد الفيلابي


## ملخص

يتحدث الكاتب عن تجربته الطويلة في العمل مع الأطفال داخل المدارس السودانية، حيث كان يعتمد على الإبداع واللعب والألغاز لفتح أبواب الخيال والمعرفة لديهم. وقد آمن بأن التعليم الحقيقي يبدأ بالدهشة والمحبة، لا بالحفظ والتلقين، لذلك كان يحرص على إشراك الأطفال في أنشطة مسرحية وفنية مرتبطة بالبيئة.


يروي النص موقفاً حدث في مدينة بورتسودان مع طفلة أدهشته بإجابتها المختلفة عن لغز "النملات الثلاث". فبدلاً من الإجابة التقليدية، قالت إن "النملة الثالثة تمشي للخلف"، ما كشف عن خيال واسع وقدرة مميزة على التفكير المختلف، وجعل الكاتب يعيد النظر في إجاباته الجاهزة.

ومن خلال هذه التجربة يؤكد الكاتب أن احترام أفكار الأطفال يمنحهم الثقة ويحولهم من متلقين للمعلومة إلى شركاء في صناعة المعرفة. كما يوضح أن الأنشطة الإبداعية مثل الحكايات والأغاني والألعاب تساعد الطفل على فهم البيئة بصورة أعمق وأكثر ارتباطاً بالعاطفة والخيال.

يبين الكاتب أنه تعلم من الأطفال بقدر ما علّمهم، وأن دوره لم يكن ملء عقولهم بالمعلومات، بل فتح المجال أمامهم للتعبير والابتكار. كما يشير بحزن إلى تأثير الحرب على خيال الأطفال وأحلامهم، مؤكداً أهمية الإبداع في إعادة الأمل وبناء الإنسان.

دخلتُ المدرسة رقم (كم؟) لا أتذكر. لكن المؤكد أنها أكثر من (130) مدرسة في رحلتي الطويلة مع الأطفال على إمتداد القطر القارة، بل كانت (سوبيري) في جوبا من بين هذه المدارس، قبل أن يقضي سادتنا ببتر هذا العضو من الجسد الذي واصلت السياسات العرجاء إنهاكه حد الحريق. فمنذ العام 1991 لم أفوّت فرصة العمل في أقرب مدرسة يمكنني أن أصل إليها في حال ذهبت لأداء أي مهمة غير العمل المباشر في ذلك البرنامج الذي أسميناه (التواصل البيئي). كنت أشارك المعلمين في عملية اختيار المجموعة التي سأعمل معها، فقد علمتني التجربة تفسير مفردات الشغف في العيون، ذلك لأني حين أدخل الفصول أرمي إليهم بمفاتيح لأبواب الابداع، وأختار أول مجموعة تعبر البوابة الأولى. ومن ثم تشرع لي النوافذ الصغيرة على عقولهم حين نعقد جلستنا الأولى.

ساعات قليلة تُمنح لي في كل مرة، ما يحتم على أن أنتهج منهجاً يمكنني من جعلهم شركاء في إبداع أعمال فنية غناء وأعمالاً مسرحية قصيرة تحدّث عن البيئة. لذا فإن أول ما نقوم به بعد اختيار المجموعة أن ننتقل إلى خارج الفصل، ونجلس في دائرة حتى نتمكن من رؤية بعضنا. نتشارك في الحديث، دونما توجيهات (صارمة) نكسر الحواجز بالعصف الذهني نفتح به الأبواب لخيالهم، فنبدأ بالألغاز المرتبطة بالبيئة، عن النمل، الأفيال، الطيور، الأشجار. نملأ الفناء بالضحك، والركض، والتعليقات التي تتطاير مثل عصافير صغيرة تبحث عن أبعد مكان لتهبط عليه، وتواصل غناءها.

- أستاذ أنا عندي لغز.
- أستاذ يعني شنو بيئة؟
- أنا يا أستاذ عرفت الحيوان البشيل أكثر من أضعاف وزنو.

الألغاز تعمل كشرارة تقدح الخيال، وتبدأ المعرفة تتشكل في دواخلهم بمحبة. فالعمل الإبداعي مع الأطفال ليس ترفاً، ومع أنه يهدف للترفيه، لكنه أداة معرفية تُسكِّن المعلومة في الذاكرة بما يشبه نزول المطر على أرض عطشى. يقول التربويون أن الطفل يتعلم بالدهشة قبل أن تكون للمعلومة مكانة في خياله. لذا نجد الأطفال لا يستقبلون الحقائق الجافة، لكنهم يفتحون الأبواب حين تأتيهم المعرفة في إطار حكاية، لغز، أغنية، أهزوجة، حركة، رسم، لعبة. فالدهشة التي تصنعها مثل هذه الأدوات كفيلة بفتح الذاكرة طويلة الأمد.

من المدن التي أكن لها محبة خاصة (بورتسودان)، قبل أن تصبح قبلة الناس بعد الحرب. ولعلها من أكثر المدن التي عملت فيها مع مجموعات الأطفال منذ العام 1994. ولا زلت أذكر تلك الزيارة الأولى، وتلك الطفلة المدهشة التي نازلتني إبداعاً حين وضعت إجابة مدهشة للغز النملات الثلاث يمشين في (خط مستقيم)، وقد قالت كل منهن أن ورائي نملة، فكيف يكون الأمر؟ فتتقاطع الأفكار بين أنه ظلها، أو خيالها في الماء، أو أنها تملك مرايا كما السيارات.. والكثير من الأفكار المثيرة للضحك. بينما كانت عينا تلك الطفلة تبرق وهي صامته. وحين قلت إجابتي (النموذجية) أنها مجرد نملة كاذبة، فقالت في ثقة أخافتني، وقطعت سيل الضحكات البريئة:

- النملة لا تكذب يا أستاذ.
- إذاً ما هي الإجابة لديك؟
- النملة التالتة ماشة حركة ورا.

أي أنها كانت تمشي عكس رفيقتيها فترى النملة الثانية خلفها.

ألجمتني تلك الطفلة، وجعلتني أبدل إجابتي في

المرات القادمة. وأمنح تلك الطفلة فرصة أن تلج بنا إلى عوالم النمل.

ـ النمل لا يكذب... لكننا لا نفهم لغته. ولكن هناك من مشى على الأرض وسمع النمل وفسّر قوله.. هل تذكرون قصة سيدنا سليمان وقرية النمل؟

تحدثنا يومها عن تلك العلاقات، وعن حياة النمل الاجتماعية وأنواع النمل التي نعرف. بيد أن ذات الطفلة اقترحت أن نشكل عملاً مسرحياً نبرز فيه دور الفراشات في إيصال الرسائل السرية بين الأزهار كناية عن حمل حبوب اللقاح.

كان لابد من تلك البداية لأنها تكسر الحواجز النفسية، وتجعل الأطفال يشعرون بالأمان، حيث مساحة لعب لا يوجد فيها خطأ أو صواب. مشاركة بدون خوف، وتجريب وإطلاق العنان للأفكار ليكتشف الطفل أن صوته مسموع. فيتعزّز لديه الشعور بالقبول، وأن آراءه مسموعة، فتشتعل المخيلات، ويتحول الطفل من متلق إلى صانع معرفة، تأكيداً لما يذهب إليه التربويون حين يقولون «لا تملأ ذاكرة الأطفال بالمعلومات، بل أشعل مخيلاتهم بالأفكار».

قال لي أحد التربويين أن أكثر ما يقربك من الأطفال ليس معرفتك، بل احترامك لآرائهم. حين يشعر الطفل أن رأيه لا يُستهان به، فإنه يمنحك ثقته، ويمنح العمل روحه. وبهذه الطريقة، لا يصبح الطفل مجرد ممثل يردد كلمات، بل مؤلفًا صغيرًا يشارك في صناعة الفكرة، وتشكيل المشهد، وبناء الأغنية.

تنمية الإبداع الفكري تقتضي استخدام النشاطات العلمية ذات النهايات المفتوحة، والتقصّي والاكتشاف، وإطلاق الأسئلة المساعدة، والألغاز الصورية، والألعاب العلمية، والعصف الذهني. وإرجاء النقد قدر الإمكان لأي فكرة أو رأي إلى ما بعد حالة توليد الأفكار، أي تأجيل إصدار الأحكام على الأفكار وذلك لأننا شعب معروف عنه استعجال النتائج، وعدم المخاطرة بالتفكير الغير مأمون الجانب. وهنا لابد من التأكيد على مبدأ (كم الأفكار يرفع ويزيد من كيفها). وحتى نتمكن من حل أي مشكلة بشكل مبدع علينا الالتزام بتجنب النقد والانتقاد للأفكار المطروحة مباشرة أيّاً كانت، ولمن كانت، وتأجيل ذلك قدر الامكان إلى الوقت المناسب.

من العادة يصاحبني معلم أو معلمة في أيام عملي مع الأطفال بأهداف مختلفة. إذ أهدف من خلال المنهج لتواصل الفكرة، فيما يكون هدف إدارة المدرسة ضبط الأطفال، الأمر الذي يدخلني كثيراً في مواقف محرجة، فبينما أريد للأطفال التحرر من قيود الفصل، يظل المعلم المصاحب يمارس ذات ما يمارسه من قمع للأفكار. فأحرص أن أثبت له أو لها أنه بالمحبة واحترام الأفكار يمكن تسكين ما تود أن تسكنه فيهم.

البيئة كمفردة غريبة على الأسماع رغم أنها تعني كل ما حول الطفل، والعمل الإبداعي هو الطريقة الوحيدة التي تسمح للطفل أن يلمس المعرفة بمحبة، لأن المعلومة التي لا تُلامس العاطفة تتبخر سريعاً، أما حين يضحك الطفل، أو يتفاجأ، أو يتخيل نفسه نملة أو فراشة أو عصفورة أو قطرة مطر، فإن المعلومة تصبح جزءاً من هويته، تستقرّ في وجدانه قبل عقله وذاكرته، وتصبح البيئة جزءاً من طفولته لا درساً في كتاب.

حين أقول أنني أتعلم من الأطفال يضحك البعض، ويظن آخرون أنني (أفتعل) التواضع، بيد أن الحقيقة أنني تعلمت منهم الكثير الكثير، وقد أبدعنا أعمالاً مشتركة فيها الكثير من المعرفة والحب والاحترام المتبادل.

أما تلك الطفلة فقد علمتني أنه لا حدود للخيال. كما تعلمت منها أنه حين تلمع العيون بذلك البريق فمعنى ذلك أننا على أعتاب تلقي فكرة مدهشة، الأمر الذي ساعدني فيما بعد كثيراً في طوافي بين مجموعات الأطفال في أماكن عديدة. وأدركتُ أن دوري لم يكن أن أملأ رؤوسهم بما أعرف، بل أن أفتح لهم باباً صغيراً ليقولوا ما يعرفونه، وما يشعرون به، وما يتخيلونه. فحين يضحك الطفل، أو يبتكر إجابة غير متوقعة، أو يقترح مشهداً مسرحياً من وحي اللحظة، فإنه يشارك في صناعة معنى للحياة.

في العام (2007) كتبت كتيباً عن تجربة عملي مع الأطفال أسميته (ديل نحن.. إبداعات الأطفال في خدمة قضايا البيئة والمجتمع) نشرته الجمعية السودانية لحماية البيئة مشاركة مع مركز سالمة لمصادر ودراسات المرأة، وشرفني بالتقديم له كل من المرحومين الدكتور معتصم بشير نمر، والأستاذ محجوب شريف، مع الدكتور موسى الخليفة. وها أنا بعد قرابة العشرين عاماً أجدني لم أقل كل ما أود قوله، خاصة بعد أن التقينا بأطفال مزقت الحرب أشرعة خيالاتهم، لتتوه مراكبهم بين الأمواج المتلاطمة بلا بوصلات.

ونلتقي في حكاية جديدة من بيئتي.

# محمود السراج.. حين يكتب سوداني إسمه على شاشة مصر

إبراهيم هباني


## ملخص

يتناول المقال تجربة الفنان السوداني محمود السراج في الدراما المصرية، ويصف نجاحه بأنه إنجاز مهم في واحدة من أصعب الساحات الفنية العربية. فالمنافسة في مصر قوية والجمهور شديد الانتقاد، لذلك فإن تمكن فنان سوداني من إثبات نفسه هناك يُعد خطوة استثنائية تعكس قوة موهبته وإصراره.


يشير الكاتب إلى أن السراج لم يعتمد على الإثارة أو الضجيج الإعلامي، بل بنى حضوره من خلال الأداء المتقن والقدرة على تجسيد شخصيات متنوعة بصدق واحترافية. وقد ساعده ذلك على كسب احترام النقاد والجمهور، ليصبح من الوجوه السودانية البارزة في الدراما العربية.

يرى أن نجاح محمود السراج لا يمثل إنجازاً شخصياً فقط، بل يحمل دلالة رمزية للسودان، إذ يقدّم صورة مختلفة عن البلد بعيداً عن مشاهد الحرب والأزمات. فمن خلال حضوره الفني، يثبت أن السودان لا يزال يمتلك طاقات إبداعية قادرة على المنافسة

يؤكد الكاتب أن تجربة السراج تعيد الأمل في قدرة الفن السوداني على الوصول والانتشار متى ما توفرت له الفرص والدعم. فنجاحه يبعث برسالة إيجابية مفادها أن السودان، رغم جراحه، ما زال قادراً على تقديم الموهبة والجمال وإبهار العالم بأبنائه.

في مصر، حيث الدراما ليست مجرد صناعة فنية بل جزء من الوجدان العربي، ليس من السهل أن يأتي ممثل من خارج حدودها ويجد لنفسه مكاناً بين نجومها الكبار. المنافسة هناك شرسة، والمعايير قاسية، والجمهور لا يمنح ثقته بسهولة. لذلك، فإن كل نجاح يحققه فنان عربي في القاهرة يعد إنجازاً استثنائيًا، فما بالك إذا كان هذا الفنان سودانياً يحمل معه حلم وطن بأكمله.

في هذا السياق يبرز اسم الفنان السوداني محمود السراج بوصفه واحداً من الوجوه التي استطاعت أن تفرض حضورها بهدوء وثقة، وأن تثبت أن الموهبة الحقيقية لا تعترف بالجغرافيا، وأن الفنان الجاد قادر على الوصول إلى أي منصة إذا امتلك الأدوات والصبر والإصرار.

لم يعتمد محمود السراج على الضجيج، ولم يطرق أبواب الشهرة بالاستعراض، بل اختار الطريق الأصعب: أن يتحدث من خلال أدائه. ومن خلال أدواره في الدراما المصرية، قدم نفسه ممثلاً يمتلك حضوراً لافتاً وقدرة على التلون والاندماج في شخصيات مختلفة، ما جعله محل تقدير من النقاد والجمهور على حد سواء.

نجاح السراج يتجاوز البعد الشخصي. فهو نجاح يحمل قيمة رمزية كبيرة للسودان، ويؤكد أن هذا البلد الذي أنهكته الحروب لا يزال قادراً على تصدير الإبداع والجمال والموهبة. ففي كل مشهد يظهر فيه السراج على الشاشة، هناك رسالة غير مكتوبة تقول إن السودان ليس فقط أخبار نزاعات ومآس إنسانية، بل أيضاً وطن مليء بالفنانين والمبدعين القادرين على المنافسة في أكبر الساحات العربية.

والأهم من ذلك أن تجربة السراج تعيد الثقة في قدرة الدراما السودانية على إنجاب مواهب تضاهي أفضل الأسماء العربية متى ما توفرت لها الفرصة. فالمشكلة لم تكن يوماً في غياب الموهبة، بل في ندرة المنصات وضعف الإنتاج وقلة الدعم المؤسسي.

لقد نجح محمود السراج في أن يفعل ما هو أصعب من تحقيق الشهرة: نجح في أن يجعل اسم السودان حاضراً باحترام في واحدة من أهم الصناعات الفنية في العالم العربي. وهذا وحده يستحق التقدير.

في زمن تتزاحم فيه الصور القاتمة عن السودان، يأتي فنان مثل محمود السراج ليقدم صورة أخرى لوطنه؛ صورة أكثر إشراقاً وعمقا وإنسانية. له التحية، وهو يواصل شق طريقه بثبات في أرض الكنانة، حاملاً معه موهبة سودانية أصيلة، ورسالة تقول إن السودان، مهما أثقلته الجراح، لا يزال قادرا على أن يدهش العالم بأبنائه.

# ثلاثية الليل ..
# الكلب والعسكري والسكران ...

يوسف الغوث


## ملخص

يتناول الكاتب في هذا النص رمزية "ثلاثيات الليل" لعمر الطيب الدوش، موضحاً كيف جسدت شخصيات الكلب والعسكري والسكران أزمات الإنسان السوداني في مواجهة القهر والخوف والفقر. ويرى أن هذه الرموز ليست منفصلة، بل مترابطة وتعبر عن واقع سياسي واجتماعي مليء بالمراقبة والعنف والاغتراب.


يركز على العسكري بوصفه رمزاً للسلطة القمعية التي تفرض الصمت والطاعة، بينما يمثل الكلب التبعية والرقابة اليومية التي تلاحق الإنسان حتى في تفاصيل حياته الخاصة. وفي المقابل يظهر السكران كصوت للتمرد وكوسيلة للهروب المؤقت من واقع القمع.

ويبين الكاتب أن السكر في النص ليس مجرد غياب للوعي، بل حالة تكشف الحقيقة وتمنح الإنسان قدرة على مواجهة الواقع بصورة مختلفة. لذلك يصبح السكران رمزاً للاحتجاج الداخلي والبحث عن الحرية وسط عالم خانق.

وفي النهاية يخلص إلى أن هذه الثلاثية تقدم ما يشبه "الوجودية السودانية"، وهي فلسفة نابعة من معاناة الشارع السوداني والسجون والحروب، حيث تتحول القصيدة والكلمة إلى شكل من أشكال المقاومة في وجه السلطة.

باعتبار أن ثلاثيات الليل لعمر الطيب الدوش ليست مجرد نص مسرحي مفقود إختفى في دهاليز الرقابة أو أدراج دار الوثائق، بل هي مرآة وجودية تعكس بأعمق ما تكون العين أغوار النفس السودانية في مواجهة السلطة والموت والخوف والفقر والوحشة، فإن الرموز الثلاثة التي تقوم عليها هذه التحفة المفقودة والمتمثلة في الكلب والسكر والعسكري لا يمكن فصلها عن بعضها البعض البتة، بل تشكل كتلة واحدة متماسكة من القهر والوعي والانهزام والانتفاضة والثورة، كتلة لا يمكن تفكيكها لأنها في حقيقتها ليست ثلاثة أشياء منفصلة بل وجه واحد لحقيقة واحدة هي حقيقة الإنسان السوداني في زمن المدافع والمنافي والمجاعات والرصاص والنزوح..

إن العسكري هناك يمثل زمن (الديوك) بتعبير الدوش نفسه، أي تلك اللحظة المخيفة التي يأفل فيها الليل وينبلج الفجر فجأة ليكشف كل ما كان يختبئ تحت جناح العتمة، في لحظة إعلان انتهاء هدوء الليل المؤقت وبدء زمن المطاردة المفتوحة، وهو ليس شخصاً محدداً بعينه ولا ضابطاً بعينه أو جندي محدد بل هو فكرة متجسدة في زي وخوذة وحذاء ثقيل يطبع الأرض بطبعات لا تمحى،وهو فكرة تقول إن الجسد كله للإنسان ولكن الروح كلها للثكنة والتعليمات العسكرية وإن الكتابة جريمة كبرى لا تغتفر، وإن الصمت هو الفضيلة الوحيدة التي تليق بالمواطن الصالح، وإن الخرطوم كلها من جنوبها إلى شمالها ومن شرقها إلى غربها ليست أكثر من خشبة مسرح عملاقة يدير حركتها ويوزع أدوارها ضابط (اصنج)لا ينام يمسك بيده سوط من نار وقفاز من حديد...

وفي مقابل هذا العسكري(الدمك)والذي يملأ كل الأفق رقابة وسياطاً وعيوناً وآذاناً وأبواباً تغلق من دون مفتاح، يأتي الكلب ممثلاً (زمن الدهشة المذعورة)على حد تعبير النقاد الذين كتبوا عن الدوش في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، فالكلب ليس حيوانا عابرا في زقاق ولا كائناً هامشياً يمر في المشهد ثم يختفي، بل هو رفيق التشرد الأول والصديق الأبدي للشارع الموحل، وهو رمز التبعية والولاء الأعمى الذي يظن أنه يحرس البيت وهو لا يحرس في الحقيقة سوى وهم البيت وخياله، فهو الكائن الذي ينبح عاليا بحيث لا يسمع في النهاية أحد سواه، ويلهث بلسانه الطويل والذي يشبه لهاث الصحراء في حلق الجياع الذين أضاعوا الطريق إلى رغيف الخبز، فبينما العسكري يقمع بالصوت العالي والنظام الصارم فإن الكلب يقمع بطريقة مختلفة وأعمق، يقمع بالولاء الأعمى والتطوع بالطاعة والمراقبة اليومية الصغيرة المملة التي تجعل الإنسان يشعر بأن عيناً تراه من كل مكان حتى في حميمية غرفته المغلقة، وبأن أذنا تسمع كل ما يقول حتى لو همس في آخر الليل.

لكن هناك مهربا واحداً دائماً، نافذة صغيرة لا تغلق أبدا، يبقيها الدوش مفتوحة كآخر بصيص أمل في زنزانة مغلقة من حديد وظلام، ألا وهو (زمن السكارى) الذي يعتبره الكثير من دارسي الأدب السوداني قلب الثلاثية النابض وروحها الحقيقية، ذلك الزمن الذي لا يعني السكر فيه غياب الوعي أو تساقط الحواس أو الهبوط إلى قاع الدونية، بل يعني صحوة بديلة لا تتوفر في اليقظة العادية، وحتى الهذيان ليس هذيانا بالمعنى الدوني السفلي، بل يكون بمثابة لغة الحقيقة الصادمة التي لا يجرؤ عليها الإنسان الصاحي الخائف المتردد،فزمن السكاري يعتبر بمثابة الملاذ الأخير للمعدمين من فقرهم المدقع، وغالبا ما يكون بمثابة الكنيسة الخاصة بالمطرودين من صلوات الجماعة الرسمية، اوالحفلة الحميمة التي يسقط فيها كل قناع ويتعرى كل شيء،...

بهذه الروحية وحدها يصبح السكر احتجاجاً وجودياً صارخاً لا يمكن لأي عسكري أن يصادره ولا لأي كلب أن ينبح ضده، لانه فعل التمرد الأسمى،،

فهو غياب بقصد ،،لمشاهدة الحقيقة، وهو التعثر الذي يسمح بالطيران فوق الأسوار، وهو النشوة الدائمة التي تتحمل رؤية العسكري والكلب والجوع والبرد في وقت واحد،

هكذا تتشابك هذه الرموز الثلاثة في نسيج واحد لا ينفك ولا يمكن لأحد أن يفصل خيوطه، حيث لا يمكن فهم طغيان العسكري دون الكلب الذي يخدمه تارة ويشاركه البؤس تارة أخرى، ولا يمكن فهم خنوع الكلب واستسلامه دون السكر كرد فعل طبيعي على عقود من الرقابة والمراقبة اليومية الصغيرة، ولا يمكن فهم قداسة السكر ونبل هيئته دون العسكري كسبب أولي وأخير لكل هذا التمزق الذي يصيب الروح السودانية في كل جيل

في النهاية وعند الانتهاء من تأمل هذه الثلاثية المفقودة بعمق وصدق، نخرج منها مباشرة وبلا وسيط بوصفة دقيقة ومحددة لما يمكن تسميته بالوجودية السودانية، تلك الفلسفة الخاصة التي لم تولد في قاعات أوروبا الباردة على يد سارتر ولا في حانات باريس ولا في مقاهي برلين، بل ولدت في أزقة الخرطوم الموحلة وعلى أرصفة أم درمان المتسخة وفي زنازين كوبر والفاشر وام روابة ،،حيث يتساوى الموت جوعاً مع الموت رصاصا وتصبح القصيدة الواحدة سلاحاً لا يقل خطورة عن أضخم بندقية في ترسانة أي جيش.

# التطرف العنيف وتجربة المعالجات الفكرية

السر السيد


## ملخص

يتناول الكاتب تجربة "المعالجات الفكرية" لمواجهة التطرف العنيف في السودان، مستنداً إلى مخطوطته حول الشباب والتطرف وخليّة الدندر، ويعرضها في سياق النقاشات الجارية حول تصنيف الحركة الإسلامية السودانية كتنظيم إرهابي. ويشير إلى أن هذه التجربة اعتمدت على حوار مباشر مع الشباب المتطرفين داخل السجون، ضمن مشروع تشارك فيه جهات أمنية ودينية وصحية.


يستعرض الكاتب أن برنامج المعالجات الفكرية بدأ عام 2008 بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبمشاركة خبرات دولية، ومرّ بعدة مراحل تشمل التقييم النفسي، ثم الحوار الفكري الشرعي، ثم الإفراج بعد التعهد، وأخيراً إعادة الدمج في المجتمع عبر التعليم والعمل والدعم الاجتماعي.

يوضح أن الحوار الفكري ركّز على قضايا فكرية حساسة مثل الدستور، الحكم، الشريعة، الجهاد، والعلاقة مع الدولة الحديثة والمواثيق الدولية، بهدف مناقشة أفكار المتطرفين داخل إطار ديني وفكري منضبط، ومحاولة تفكيك خطاب العنف وإعادة صياغة قناعاته.

يخلص الكاتب إلى أن التجربة تمثل نموذجاً يجمع بين البعد النفسي والاجتماعي والفكري في معالجة التطرف، مع الإشارة إلى استفادتها من تجارب دولية مماثلة، رغم الحاجة إلى مزيد من التقييم حول نتائجها الفعلية واستدامة أثرها في المجتمع السوداني.

اشير بداية إلى أن هذا المقال مأخوذ بتصرف من الفصل الخامس، مبحث (حوارات السجن) من مخطوطتي الموسومة ب(الشباب والتطرف في السودان 1990 -2018.خلية الدندر نموذجا) والتي فرغت من إنجازها في العام 2018.

يجئ استدعاء المقال بهدف قراءته في سياق الحملة التي تنشط الآن من أجل تصنيف الحركة الاسلامية السودانية تنظيما إرهابياً عالمياً، او قراءة الحملة على خلفيته، خاصة وان المقال يكشف عن بعض طرائق الاسلاميين او للدقة جهاز الامن والمخابرات الذي بنوه في مكافحة التطرف العنيف، وهي طرائق وبأساليبها المختلفة، -اللين منها والفظ- وجدت ترحيباً ودعماً من المخابرات المركزية الامريكية والكثير من اجهزة الاستخبارات العربية والافريقية.

في هذا المبحث سأبني مقاربتي بشكل أساسي على ما جاء في الحوار الذى اجراه الاستاذ عبدالله البشير مع العميد معاوية مدني نائب رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الارهاب والمنشور في صفحة المركز السوداني للخدمات الصحفية smc بالشبكة العنكبوتية بتاريخ 15 أكتوبر 2017 وعلى التقرير الذى كتبه الصحفي الهادي محمد الامين بعنوان: شباب خلية الدندر... خطوات لتسوية ملف السلفية الجهادية.. المنشور في الشبكة العنكبوتية بتاريخ 25 مايو2014 وعلى الاشارات الضمنية في كتابَىّ «حوار مع شاب» للشيخ عبدالحي يوسف و «هداية المستنير لاهم الضوابط في الحكم بالتكفير» للدكتور ابراهيم الكاروري اللذَيْن سبق التعليق عليهما في المخطوطة، وفيما يخص التقرير فقد اشار الصحفي الهادي محمد الامين الى ان «الخيار الذى رست عليه السلطات الحكومية هو الدخول في حوار مباشر مع المعتقلين وفتح مشروع المراجعات والمعالجات الفكرية وانتداب علماء وفقهاء ومفكرين لاقناع الشباب لعدولهم عن الافكار المتطرفة التى تتخذ من العمل المسلح وسيلة للتغيير وكلفت الحكومة رئيس مجمع الفقه الإسلامي وامام وخطيب مجمع النور الاسلامي دكتور عصام احمد البشير لتدشين مشروع الحوار الفكري مع شباب السلفية الجهادية حيث انطلقت عملية الحوار بعنابر سجن الهدى بامدرمان حيث بدأ في نوفمبر 2013 واستمر إلى ابريل 2014 ليتم رفع تقرير مجمع الفقه الاسلامى بنسختين الأولى لرئاسة الجمهورية بحكم وضعية مجمع الفقه واستشارية التأصيل وتبعيتها لمؤسسة الرئاسة ومسودة أخرى لوزارة العدل بحكم انها الجهة القانونية المختصة والمشرفة على هذا الملف» وفيما يخص الكتابين فقد أشار الدكتور عبد الحى يوسف ضمنيا إلى أن كتابه بالاساس موجه إلى الشباب المتطرف فقد قال في صفحة 9:» (.وهذا البلاغ قد يكون شفاهة او كتابة او بغير ذلك من الوسائل التي ييسرها الله عز وجل، والمقصود ان يحصل البلاغ المبين الذى تقوم به الحجة، وقاية للشباب وغيرهم من الذلل، ودلالة لهم على خير العلم والعمل، وهذا هو ما نسعى إليه إن شاء الله من خلال هذا الكتيب الذي يجيب على جملة من الاسئلة التى طرحها بعض إخواننا الشباب من خلال حوارات امتدت معهم شهورا، وكانت ثمرتها هذه الكلمات)، أما الدكتور ابراهيم الكاروري فيقول في صفحة 4: (..وهذا ما دفع بعض الشباب المتدين والقادة الغاضبين إلى البحث عن مداخل التغيير والصلاح وما وجدوا مدخلاً أسرع وانجع من مدخل التكفير.... إلى أن يقول: وهذه الرسالة تهتم ببيان بعض القواعد التى تعين الناظر في أمر هذه الفتنة والتعامل معها والتحصن ضدها «المسارعة الى التكفير» وان كان ثمة اشارة هنا فهى من وجهة نظري أن الكتابين يصبان في مبادرة جهاز الامن والمخابرات الوطني أى ما عرف بالمعالجات الفكرية مصادفة او قصديا، أما ما جاء في حوار العميد معاوية فيمكن تلخيصه في الآتي:

1-انها بدأت في العام 2008 بدراسة واستبيان بالتعاون مع « UNDP» برنامج الامم المتحدة الانمائي وبمشاركة جهات مختصة وذلك لمعرفة الاسباب التى تدفع هؤلاء الشباب للانضمام لهذه التنظيمات وقد تمت الاستعانة في هذه الدراسة بخبراء من امريكا وبريطانيا وروسيا.

2-ان تجربة برنامج المعالجات الفكرية قد نجحت بنسبة 80% وان الامين العام للامم المتحدة أشاد بها ووصفها بأنها عمل غير مسبوق.

3-انها تمت على اربعة مراحل تتداخل وتتكامل فيما بينها:

الأولى:مرحلة التحليل النفسى للموقوف ويقوم بها خبراء في علم النفس وفى الطب النفسى لمعرفة الوضع النفسى للموقوف وتحديد أفكاره ومعتقداته التي ينظر من خلالها الى نفسه وللآخرين وللعالم.

الثانية: مرحلة اختبار أفكار الموقوف حول مختلف القضايا وهذه المرحلة يقوم بها مختصون في العلوم الشرعية بتخصصاتها المختلفة، وهذه المرحلة قد تأخذ فترة طويلة وهناك من يصل لقناعات في وقت مبكر وهناك من يتمسك برأيه على حد قول العميد.

الثالثة:مرحلة اطلاق سراح الموقوف بعد اقراره بأنه كان على خطأ وانه الان لم يعد يقتنع بأفكاره السابقة وبعد كتابته تعهدا يلتزم فيه بعدم المضي في هذا الطريق.

الرابعة:مرحلة الدمج في المجتمع وتأتي بعد عملية اعادة التأهيل بكل ما تحمل كلمة تأهيل من دلالة وتحتاج هذه المرحلة بالذات إلى تعاون العديد من الجهات والتي منها على سبيل المثال:

-وزارة التعليم العالى والبحث العلمى وذلك لتمكين الذين تركوا الدراسة من العودة اليها ومواصلتها .

-الجهات المعنية بالتمويل الاصغر لتمكين من يريد أن يبدأ عملاً يعتاش منه.

-صندوق العفاف ودعم الزواج ، وذلك للذين يرغبون فى الزواج والاستقرار الأسري.

-مراكز ومنتديات الفكر الإسلامى الوسطى وضرورة أن تتواصل معهم رغبة في استمرار عملية الحوار والتعليم والتعلم.

مما سبق يمكن القول أن تجربة برنامج المعالجات الفكرية كواحدة من جهود السودان او بالأحرى جهود جهاز الامن والمخابرات الوطني في مواجهة التطرف بشكل عام والتطرف العنيف تحديداً والتي بدأت في العام 2008، قد تحركت في اتجاهين يآزر كل منهما الاخر، الإتجاه الأول نفسي ويُعنى بالمتطرف نفسه من تحديد لوضعه النفسي ومن ثم اعادة تأهيله ودمجه في المجتمع و الثاني فكري ويعنى بتحديد اسئلة التطرف ومنطلقاته الفكرية ومرجعياته ومن ثم العمل على مناقشتها وفق مرجعيات تشكل ارضية مشتركة بين المتطرف ومحاوريه، هذا اضافة لما يتم من اسناد لهذه التجربة داخل المجتمع كتفعيل الكيانات الشبابية والطلابية والقيادات الدينية والمجتمعية والمبدعين في مختلف مجالات الفنون وأجهزة الإعلام والصحافة والمراكز الفكرية والمساجد للقيام بدورها في التنوير وخلق حساسية عالية مضادة للفكر المتطرف، إلا أن ما يجب أن اشير اليه هنا هو ان هناك تجارب عالمية خاصة فيما يتصل بالأبعاد النفسية والإجتماعية للمتطرف ولا استبعد أن تكون التجربة السودانية قد استفادت منها سيما وأن العميد معاوية قد ذكر أنهم استعانوا بخبرات من امريكا وبريطانيا وروسيا، فقد اشار الاستاذ الحاج وراق في دراسته الموسومة ب (نحو رؤية سودانية انسانية لقضايا التطرف العنيف)، إلى العديد من الدراسات التي تناولت المتطرف ووضعيته النفسية والاجتماعية فقد كشفت دراسة ( أن كثيراً من المتطرفين العنيفين لديهم تاريخ من العنف داخل العائلة واوضحت دراسة لعينة من «819» ارهابيا «70 انتحارياً و749 مقاتلا» ان للانتحاريين روابط اسرية اقل من باقي المقاتلين في الجماعات الارهابية وشن غالبية الهجمات الارهابية اشخاص عمرهم ما بين «16-40».

## عملية الحوار الفكرى:

بحسب احصائيات الهيئة الوطنية لمكافحة الارهاب، (فقد التحق 260 شابا وشابة بتنظيمات متطرفة مثل تنظيم داعش وبوكو حرام و انصار الدين بمالي وحركة الشباب الصومالية). أنظر موقع العربية نت الالكتروني.. عبدالعزيز ابراهيم. يونيو 2017، وقد تم الحوار وفقاً للمعلومات إلى توفرت عليها مما نشر في الصحف او المواقع الالكترونية أو من صديقي العائد من مالى أو من محدثي عنصر خلية الدندر الذين تمت الإشارة اليهما في ثنايا هذه المخطوطة وهما من الذين تم الحوار معهم أو مما افادني به المسئول الامني واحد المعنيين بملف الإرهاب والذي كان منسقاً لجلسات الحوار هذه.

تم الحوار مع منسوبي خلية الدندر والبالغ عددهم «31 عنصرا» في الفترة من نوفمبر 2013 الى أبريل 2014 ومع المجموعة العائدة عبر دولة تشاد والبالغ عددهم «11» عنصراً في يناير 2016 وفقاً لإفادة صديقي العائد من مالي فقد كان ضمن هذه المجموعة... أشير هنا إلى انه قد يكون هناك آخرين أفرادا أو مجموعات قد تمت معهم عملية الحوار الفكري خاصة وان هذه العملية قد بدأت منذ العام 2008 أي بعد حادثة السلمة 2007 ومتزامنة مع حادثة اغتيال الدبلوماسي الامريكي في الخرطوم 2008، كما أشير إلى أنه لم يتوفر لي مطلقا معرفة اسماء الخبراء النفسيين الذين شاركوا في عملية المعالجات الفكرية وإن كان صديقي العائد من مالي قد أكد لي أن خبيراً نفسياً قد جلس معه وسأله أسئلة كثيرة إلا أنه لم يستطع تذكر إسمه بالدقة المطلوبة، أما الخبراء في مجالات العلوم الشرعية فقد توفرتُ على معرفة بعض الذين شاركوا منهم في عملية الحوار مما نشر متناثراً هنا وهناك وتمت الإشارة إليه في ثنايا هذه المخطوطة ومما ذكره لي محدِّثي، العائد من مالى وعنصر خلية الدندر فمما نشر أن عملية الحوار قد تمت بالتنسيق مع مجمع الفقه الإسلامي ومع هيئة علماء السودان وشارك فيها من العلماء والفقهاء الدكتور عصام احمد البشير والبروفيسور سليمان

عثمان سليمان والدكتور ابراهيم نورين ومعهم الدكتور ابراهيم الكاروري والدكتور علاء الدين الزاكي والفقيد الشيخ محمد سيد وربما يكون هناك آخرين لم اتوفر على معرفتهم، اما الاسئلة والقضايا التى تم الحوار حولها والتى هى أيضا لم أجد لها حضوراً واضحاً فيما نشر من حوارات وإفادات فسأعتمد على ما أفادني به المسئول الأمني وعلى ما هو مبذول من فكر التنظيمات المتطرفة محلياً وعالمياً اضافة إلى ما جاء في كتابَي « حوار مع شاب» و «هداية المستنير لأهم الضوابط في الحكم بالتكفير» وذلك استناداً على ما جاء في الكتابين من إشارات تؤكد أن الكتابين ألفا خصيصاً للرد على اسئلة الشباب السوداني المتطرف مع استصحاب أن الدكتور الكاروري كان واحدا من الذين شاركوا في عملية الحوار الفكري كما أشرنا.

## موضوعات الحوار

يمكن إجمالها في الاتى:

أولاً: محور الدستور والتشريعات وفيه:

-اسلامية الدستور

-مصدرية الشريعة

-المواطنة

-التعددية الحزبية

-الديمقراطية

-شروط الحاكم ومن يتولى الولايات الكبرى

-تطبيق الاحكام الشرعية « هل الشريعة الآن مطبقة بالشكل الصحيح»؟

‹الخروج على الحاكم

-تمكين الحركة الشعبية عبر اتفاقية السلام 2005 من الانفراد بحكم الجنوب مع وجود مسلمين هناك. -عملية الاستفتاء على الانفصال».

هذا المحور بالضرورة سيتعرض لاسئلة وموضوعات من نوع، مسالة الولاء والبراء.. مساواة الكافر بالمسلم والمراة بالرجل خاصة فيما يعرف بالولايات الكبرى كالرئاسة والقضاء والامن والدفاع.. وضعية العلمانيين وهل لهم الحق في تكوين الاحزاب والتبشير بافكارهم تمشيا مع ما يتيحه النظام الديمقراطى..حدود العلاقة بين الدين والدولة وهل يصح أن نقول إن الشريعة مصدر من مصادر التشريع؟؟.

ثانياً: محور الجهاد والقتال والانضمام للمؤسسات الدولية والالتزام بمواثيقها واتفاقياتها وفيه:

-استئذان الوالدين في الجهاد.

-استئذان ولى الامر «الحاكم» في الجهاد الخارجى

-من له تقدير المفسدة والمصلحة في الجهاد الخارجى؟

-قتال القوات الاممية والمنظمات الدولية الموجودة في السودان او استهدافها بأي شكل كان.

يشتمل هذا المحور على اسئلة وموضوعات من نوع:

-الدولة لا تساعد من يرغبون في الجهاد مع مستضعفي المسلمين في مختلف بقاع الارض، بل تمنعهم ان ارادوا الخروج.

-اذا تعين الجهاد لا يجب اخذ موافقة الحاكم او رضا الوالدين.

-تقدير المفسدة والمصلحة تحدده شروط الجهاد ووضعيته وليس الحاكم خاصة في زماننا هذا.

-ماالذى يضير الدولة اذا خرج الناس للجهاد افرادا وبرغبتهم.

-نقاتل القوات الاممية لانها كافرة وما جاءت إلا لحماية مصالح النصارى الصليبيين والصهاينة.

-الدولة ترتبط بمواثيق ومعاهدات فيها ما يجعل الدولة مساهمة في الحد من عمل المجاهدين كتعاونها في ما يسمى «بمكافحة الارهاب».

-أنواع الكفار وفقه التعامل مع كل نوع منهم؟.

ثالثا: محور التكفير والدولة ومشروعية الخروج عليها وفيه:

-الحكم على الدولة السودانية: هل هى دولة اسلامية ام لا؟

-هل هى خاضعة وتابعة للدول الغربية؟

-هل تساوم في تطبيق الشريعة الاسلامية؟

في داخل هذا المحور يمكن أن تطرح اسئلة وموضوعات من نوع كيف نحكم على هذا الشخص بأنه كافر أو على هذه الممارسة بانها ممارسة كفرية؟

-ما المقصود بالشريعة الاسلامية ؟ هل هى الحدود فقط؟

-هل الارتباط مع المؤسسات الدولية بمواثيق واتفاقيات يعد خضوعاً وتبعية للدول الغربية؟ وهل هناك امكانية لأي دولة في هذا العصر الا يكون لها ارتباط بهذه المؤسسات وليكن مثالنا الامم المتحدة؟.

هذه هى المحاور والقضايا والاسئلة بشكل عام، التي دار الحوار حولها، أما « الحوار» نفسه والذي دار داخل السجن وخارجه والذى كان يتم مع المسجونين كل على حدة كما افادني المسئول الأمني، فسنفرد له مقالاً خاصاً متى ما كان هذا ممكناً.

## أبراهومة يكتب التاريخ..

# أول مـــدرب ســـوداني يتوج بلقب في جنوب السودان

**ملخص**

دخل المدرب السوداني إبراهيم حسين أبراهومة تاريخ كرة القدم في جنوب السودان بعد قيادته نادي المريخ بنتيو للتتويج بلقب كأس جنوب السودان 2025-2026، ليصبح أول مدرب سوداني يحقق بطولة رسمية في البلاد.

## أفق جديد

وجاء الإنجاز التاريخي عقب فوز المريخ بنتيو على الغزال واو بنتيجة 2-1 في المباراة النهائية، في مواجهة شهدت إثارة كبيرة وحسمت اللقب لصالح الفريق القادم من مدينة بنتيو، الذي نجح في إنهاء هيمنة أندية جوبا وواو على البطولة خلال السنوات الماضية.

ويُعد هذا التتويج الأول في تاريخ المريخ بنتيو بكأس جنوب السودان منذ انطلاق المسابقة عام 2012، بعدما سبق للفريق أن خسر نهائيي 2024 و2025 أمام جاموس بركلات الترجيح، قبل أن ينجح هذا الموسم في كتابة صفحة جديدة بقيادة أبراهومة.

ابراهومة، الذي تولى المهمة الفنية قبل ستة أشهر فقط، نجح في إحداث تحول واضح داخل الفريق، سواء على مستوى الأداء أو الشخصية الفنية. وأكد أبراهومة في تصريحات لإذاعة "آي راديو" أن العمل المتواصل مع الإدارة كان مفتاح النجاح، مشيراً إلى أن المشروع لا يقتصر على الفوز بالألقاب فقط، بل يمتد إلى بناء فلسفة كروية جديدة داخل جنوب السودان.

وأوضح أبراهومة أن هدفه يتمثل في تطوير المواهب المحلية وصناعة جيل قادر على تمثيل المنتخبات الوطنية بمختلف الفئات العمرية، من المنتخب الأول وحتى منتخبات الشباب والناشئين، مؤكداً أن جنوب السودان يمتلك مواهب كبيرة تحتاج فقط إلى الرعاية والتوجيه الصحيح.

وأضاف المدرب السوداني أن فوزه بجائزة أفضل مدرب في بطولة كأس جنوب السودان يمثل مصدر فخر له وللسودان وجنوب السودان معاً، كما يحمل رسالة مهمة تؤكد قدرة المدربين المحليين على تحقيق النجاحات وصناعة الإنجازات في المنافسات الأفريقية.

ويُنظر إلى هذا الإنجاز باعتباره محطة بارزة في مسيرة أبراهومة التدريبية، خاصة أنه تحقق خارج السودان وفي بيئة كروية مختلفة، ما يعكس نجاح المدرب السوداني في فرض اسمه على الساحة الإقليمية.

كما فتح تتويج المريخ بنتيو الباب أمام مرحلة جديدة للنادي، الذي بات يطمح للمنافسة القارية بعد تحقيق أول ألقابه الوطنية، بينما يواصل أبراهومة مشروعه الفني الذي يركز على تطوير كرة القدم في جنوب السودان وصناعة فريق قادر على المنافسة بقوة خلال السنوات المقبلة.

أفق جديد

# أشرقت
# في سماء الصحافة السودانية
# صحيفة

صدرت في ثوب قشيب، لتفتح نافذة جديدة للكلمة الحرة والمعالجة المهنية الرصينة، في وقتٍ أحوج ما تكون فيه الساحة الإعلامية إلى صحافة تقترب من هموم الناس، وتنقل الواقع بمصداقية ووعي ومسؤولية.

وقد حملت الصحيفة منذ انطلاقتها باقة متنوعة من الأخبار والحوارات والتقارير السياسية والاقتصادية، بمشاركة عدد من الكتّاب والإعلاميين المميزين، الذين أثروا صفحاتها بالرأي والتحليل والمتابعة الدقيقة.

إن ميلاد صحيفة جديدة في هذا الظرف المعقد الذي يمر به السودان، يمثل خطوة تستحق التقدير، ورسالة تؤكد أن الصحافة الحقيقية قادرة دائماً على الاستمرار رغم التحديات، وأن الكلمة الصادقة تظل حاضرة في مواجهة الضجيج والتضليل.

وإذ تتقدم أسرة أفق جديد بخالص التهاني وأطيب الأمنيات لطاقم صحيفة «صوت الأمة» ، فإنها تتمنى لهم التوفيق في تقديم صحافة مهنية وواقعية تعكس نبض الشارع السوداني، وأن تكون الصحيفة إضافة حقيقية ومؤثرة للمشهد الصحفي والإعلامي في السودان.